الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة ابن خلدون –تيارت–

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم العلوم الإنسانية (تاريخ)

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في تاريخ المغرب العربي المعاصر

موسومة بـ:

دور المعمرين في الحياة السياسية والإقتصادية بالجزائر إبان الفترة الاستعمارية –القرن19 أنموذجا–

إعداد الطالبات:

✓ بودحام خيـــرة

✓ كروم أسمـــاء

✓ كلاخي الحاجة

الأستاذ المشرف:

أ. بن صحراوي كمال

لجنة المناقشة:

د. خنفار حبيب	رئيسا
أ. بن صحراوي كمال	مشرفا
د. بكاري عبد القادر	مناقشا

السنة الجامعية 1442–1443هـ / 2021–2022م

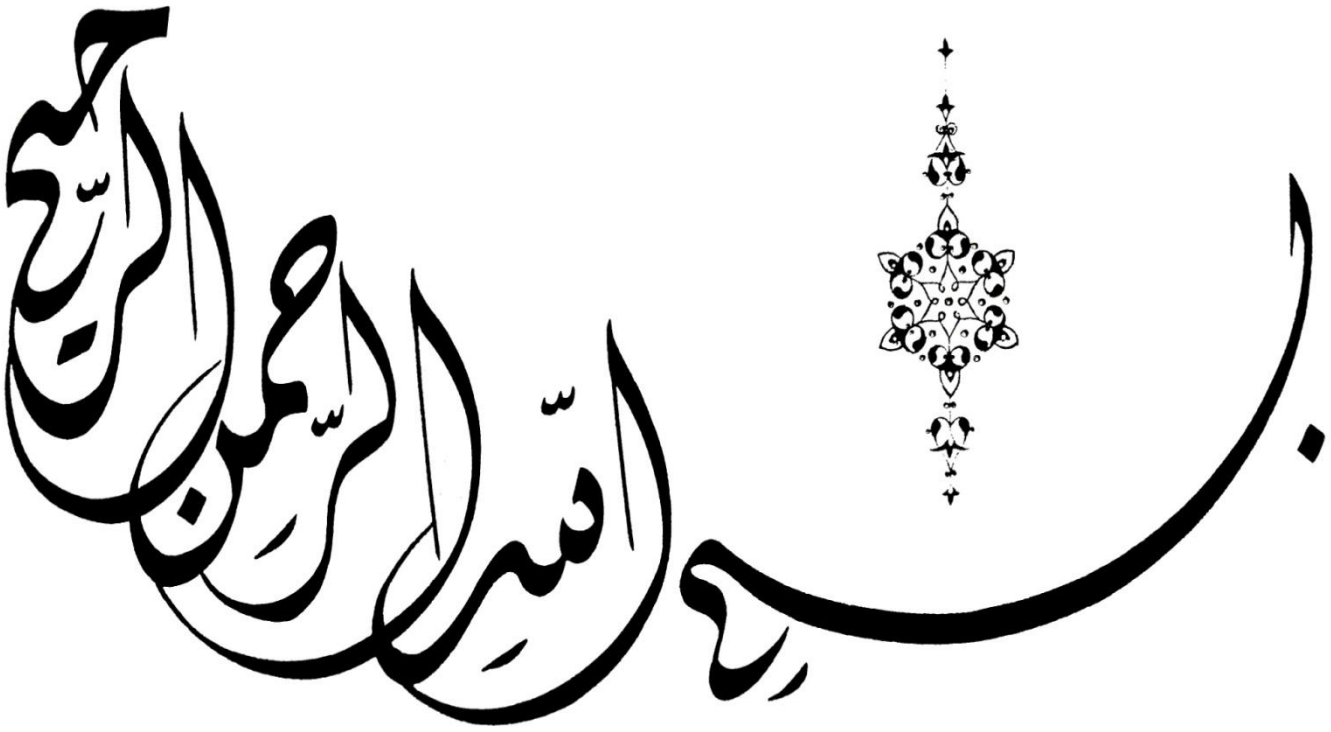

الشكر والتقدير

"من لا يشكر الناس لا يشكر الله"

إن الحمد لله نحمده ونشكره أولا على توفيقه لنا لإتمام هذه الدراسة

الشكر الجزيل للأستاذ المشرف (بن صحراوي كمال) على جهوده المبذولة في سبيل توجيهنا لإنجاز هذا البحث.

الشكر الخاص إلى كل أساتذتنا الأفاضل، ولكل من ساعدنا بإرشاداته في هذا العمل ونخص بالذكر الأستاذ (مالكي جمال، مختاري مُحَمَّد، فرحات عبد القادر).

إلى الأستاذ (رمضان جمال)، الذي كان خير معين لنا في تجاوز الصعوبات ولم يبخل علينا بنصائحه منفقا من جهده ووقته منبها مرشدا.

إلى كل الذين ساهموا في إنجاز هذا العمل بالكثير أو القليل من قريب أو بعيد، شكرا لكم جميعا.

"والله في عون العبد مادام العبد في عون أخيه".

إهـداء

أهدي تخرجي وثمرة جهدي وتعبي إلى

والدي ووالدتي، وإخوتي حفظهم الله ورعاهم وأطال بأعمارهم.

إلى جدي "بودحام مُحَّد" الذي كان واثقا من بلوغي الهدف والوصول لهذا اليوم

–رحمه الله–

للوفيتين اللتان شاركتاني مشقة هذا البحث (كروم أسماء وكلاخي الحاجة)

كما أهدي هذا العمل إلى كل من ساهم في تعليمي وتكويني وتلقيني ولو بحرف.

إلى كل الأصدقاء الذين كانوا لي السند سواء بالكلمة الطيبة والتحفيز المستمر

أو بتقديم الإرشادات والتوجيهات.

دون أن أنسى إهداء هذا العمل إلى كل من لم يدخر جهدا في مساعدتي.

شكرا لكم جميعا .

خيرة

إهـداء

الحمد الله وكفى والصلاة والسلام على الحبيب المصطفى وأهله ومن وفى، أما بعد:

الحمد الله الذي وفقنا لتثمين هذه الخطوة في مسيرتنا الدراسية وبمذكرتنا هذه التي تعتبر ثمرة الجهد والنجاح بفضله تعالى، والتي أهديها إلى والديا(أبي إبراهيم وأمي الغالي) أدامهما الله نورا لدربي.

وإلى كل العائلة الكريمة التي ساندتني

دون أن أنسى رفيقات المشوار واللاتي قاسمنني تعب الأيام (كلاخي الحاجة وبودحام خيرة)

وإلى كل من كان لهم الأثر الجميل في حياتي وإلى كل من أحبَّهم قلبي ونسيهم قلمي.

أسماء

إهـداء

إلى من علمني أنَّ أساس النجاح هو الصبر أبي "بشطوط" رحمه الله وأسكنه فسيح جناته.

إلى الشمعة التي أنارت دربي أمي "رمضان فاطمة" حفظها الله ورعاها.

إلى الخال (رمضان جمال)الذي كان سندا –حفظه الله–.

إلى جميع صديقاتي، وإلى من شاركوني مشقة البحث وكانوا رمزا للمحبة والوفاء (كروم أسماء، بودحام خيرة)

إلى كل هؤلاء أهدي هذا العمل المتواضع وأتمنى من الله أن يوفقني لما يحبه ويرضاه.

الحاجة

قائمة المختصرات باللغة العربية	
تق	تقديم
ط	طبعة
مر	مراجعة
تع	تعليق
تح	تحقيق
تر	ترجمة
ص	صفحة
ص ص	تعدد الصفحات
د.م.ن	دون مكان نشر
د.ت.ن	دون سنة نشر
مج	مجلد
ج	جزء
ع	عدد
هـ	هجري
م	ميلادي

قائمة المختصرات باللغة الفرنسة	
T	Tome
Vol	Voulum
P	Page
Op.cit	Ouverage précédemment citée

مقدمة

سعى الإنسان منذ القدم إلى اكتساب مناطق جديدة، بهدف زيادة وتوسيع النطاق الجغرافي لموطنه الاصلى، باذلا في سبيل ذلك جهده ووقته ومستعملا كل الوسائل المتاحة أمامه للحفاظ على هذه المكتسبات الطبيعية، وضمها كملكية خاصة، عن طريق إحلال عنصره البشري على حساب عناصر أخرى، بما يصطلح عليه حاليا "**التعمير والاستيطان**"، وكانت هذه العملية عبر التاريخ البشري خير وسيلة للحفاظ على الممتلكات والأراضي الجديدة التي تم السيطرة عليها، فاقترن التعمير والاستيطان بالاستعمار وأصبحا جزءا لا يتجزء منه، وعملا لايكتمل الا بهما، حتى وإن اختلفت المرجعيات والمنطلقات والبواعث للحركة الاستعمارية، فكانت العمليات التعميرية والاستيطانية ذات غاية واحدة وهي تجسيد الاستعمار وتعزيزه.

ولعل المتتبع للحركات البشرية والعمليات التعميرية والاستيطانية المنطوية تحت أهداف ومخططات الحركة الاستعمارية، خاصة تلك التي شهدها العالم في الفترة المعاصرة على يد القوى العالمية الكبرى ، يتضح له جليا دور هذه العملية في التغيير الجذري للخارطة الإثنية للمستعمرات من خلال إدخال عنصر بشري جديد على المنطقة المحتلة، بامتيازات ترفع من طبقيته في هذا المجتمع الجديد عليه رغم أقليته، وما ينجم عنه من متغيرات يساهم فيها هذا العنصر بسهم وافر سلبا وايجابا في مُختلف الميادين سواء على سلطته الأم أم على أرضه الجديدة.

وبالنسبة للجزائر – مجال الدراسة – لم تكن بمعزل عن الموجات الاستعمارية التي اجتاحت القارات الثلاث: أمريكا، وآسيا، وإفريقيا، وبعد أن تعرضت للاحتلال الفرنسي سنة 1830م الذي لم يلبث أن وضع أقدامه بها حتى شرع في عملية التعمير بالعنصر الاوروبي، لتشهد بذلك الجزائر حقبة تاريخية عسيرة في مختلف الجوانب السياسية ، الاقتصادية والإجتماعية، بعد أن تهافتت عليها السيول البشرية الأوروبية خلال القرن 19م، لتصبح الجزائر مستوطنة أوربية خاضعة لفرنسا، بجهود مكثفة من الإدارة الاستعمارية التي رامت من وراء ذلك إلى توطيد أركانها بالمنطقة، وبقصد خلق قاعدة ديمغرافية جديدة، تدعم قوتها العسكرية وكيانها السياسي، وقد وجد العنصر الاوروبي في المنطقة مجالا خصبا لتحقيق مطامحه المادية، وملجأً مناسبا إنزوى إليه هروبا من الواقع المضطرب الذي كان يعيشه بموطنه الأصلي في جميع المجالات، ناهيك عن القلاقل السياسية التي كانت تعيشها أوروبا.

وما إن بدأت وفود المعمرين تحط رحالها بالجزائر تمكنوا من الحصول على الدعم الكافي من قِبل السلطات الفرنسية، التي جندت مختلف الإمكانات المادية والمعنوية لضمان استقرارهم بالمستوطنة، حيث سعت جاهدة إلى

تحويلها لأرض فرنسية خالصة، وجعل هؤلاء المستوطنين سندا لإدارتها في تحقيق المشروع الاستعماري ، وكل ذلك بُغية انجاح هدفها المنشود والمتمثل في تجسيد فكرة "الجزائر فرنسية".

فكان المعمرون على قدر تطلعات حكومة الميتروبول، إذ سرعان ما أبانو عن قدرات هائلة في مجالات الإنتاج والتسيير في مُختلف القطاعات التي وُجِهُوا إليها من قبل الإدارة الفرنسية، أو تَوجهوا إليها برغباتهم، فأصبحوا مُلاكا للأراضي وأصحاب شأن ورأي في الحياة العامة للجزائر، بل وأوجدوا لأنفسهم منافذ التأثير التي تخدم مآربهم داخل المؤسسات السياسية للمحافظة على امتيازاتهم، وإثبات شأنهم وسلطتهم وبسط نفوذهم، ونحن في هذه المذكرة المسومة بـ: **"دور المعمرين في الحياة السياسية والإقتصادية بالجزائر إبَّان الفترة الاستعمارية – القرن 19م أنموذجا–"** نسعى إلى تسليط الضوء على هذه الفئة الحادثة في المجتمع الجزائري واسهاماتها في المجالات السياسية والاقتصادية بالجزائر.

وانطلاقا مما سبق كانت **إشكالية** هذا الموضوع كالتالي:

كيف استطاع المعمرون منافسة الحكومة الفرنسية في توجيه القرار السياسي والاقتصادي في الجزائر خلال القرن 19م؟

وقد اندرج تحت هذه الاشكالية عدة **أسئلة فرعية** نسعى للبحث عن إجابات لها في متن الموضوع، وهي كالآتي:

- ما المقصود بالتعمير والاستيطان؟
- ماهي الأسباب والعوامل التي أسهمت في توجيه تيار الهجرة وتحويل مساره نحو الجزائر؟
- مامدى مساهمة فرنسا من التأثير النفسي على المعمريين لإقناعهم للهجرة نحو مستعمَرة فرنسا الجديدة؟
- ماهي الأسس التي تم من خلالها تسيير الظاهرة الاستيطاني؟ وهل كان للمعمرين موقف منها؟
- ماهي أسباب توتر العلاقة بين المكاتب العربية والمعمرين؟
- كيف سيجسد المعمر الاحلام الاقتصادية الفرنسية على أرض الجزائر؟
- فيما تمثلت انعكاسات نشاط الكولون بالمستوطنة؟ وما رد فعل الجزائريين من ذلك؟

وكما أنَّ لكل ظاهرة أسباب لنشوئها فإنَّ لكل بحث **أسباب** أدت بصاحبه للخوض فيه، ومن الدوافع التي جعلتنا نصطفي هذا الموضوع عن غيره من المواضيع، نصنفها إلى شقين :

أسباب ذاتية:

– رغبتنا الشخصية في تقصي الحقائق التاريخية لمثل هذه المواضيع المتعلقة بفترة القرن 19م بدراسة هذا الموضوع بأبعاده السياسية والاقتصادية والاثار التي تم إفرازها من جراءه، خاصة وأنَّ الفترة محل الدراسة راجع كونها تؤسس لبداية وتطور تاريخ الجزائر المعاصر برمته.

أسباب موضوعية:

– إهتمام أغلب الدراسات والأبحاث التاريخية المتخصصة في هذا الموضوع (المعمرين) بدراسته بشكل جزئي، إما بدراسة فترة قصيرة محددة أو منطقة جغرافية معينة من الجزائر، مما جعلنا نفكر في ضرورة إعادة طرح هذا الموضوع على أن يكون مجاله الجغرافي القطر الجزائري، والمجال الزماني القرن التاسع عشر ميلادي، أي البدايات الأولى لتواجد الاوروبيين بالجزائر.

– محاولة إبراز الحقيقة التاريخية حول دور المعمرين في الحياة السياسة والاقتصادية بالجزائر، والتعرف على الركائز التي اعتمدوا عليها ، والعمل على دحض كل الأقاويل التي ترى أنَّ مساعي المعمرين بالجزائر وتحركاتهم كانت ضمن نطاق قانوني وحق طبيعي، محاولين بذلك إظهار الدور الايجابي لبعض الاجراءات الفرنسية بالجزائر، خاصة فيما يتعلق بالهياكل القاعدية التي تم بناؤها لصالح المعمرين، وليس من أجل السكان الأصليين الذين تعرضوا لكل أنواع الابادة والاضطهاد من قبل سلطات الاحتلال الفرنسي.

– الأهمية التاريخية للموضوع باعتباره يتحدث عن فترة عاشت فيها الجزائر أقسى التجارب الاستعمارية الفرنسية القائمة على الاسلوب الاستيطاني وجلب أكبر قدر من المهاجرين الأوروبيين للبلاد، مما سينجم عن هذا السيل البشري متغيرات عميقة داخل المجتمع الجزائري، أثبتت من خلاله فرنسا مدى خطورة الاساليب المتبعة في تثبيت سياسة التعمير الأوروبية.

إنَّ من جماليات أي بحث تاريخي هو التقيد بالمنهجية والانضباط بقواعدها، فلا تخلو أي دراسة من منهج يسير عليه الباحث، وعلى هذا الأساس اعتمدنا على **مناهج** تتماشى وطبيعة الموضوع، وكان المنهج التاريخي

التحليلي بالدرجة الأولى من خلال تحليل الوقائع التاريخية، وشرح وتفسير مختلف المعطيات الاحصائية والرسومات البيانية من أجل الوصول لتوضيح مدى قدرة فرنسا في استيعاب ذلك الكم الهائل من العناصر الأوروبية، ثم إبراز دورهم في التأثير على الوضع السياسي والاقتصادي بالجزائر، ومختلف مواقفهم من السياسة العامة لفرنسا بالمستوطنة. بالاضافة للمنهج الإحصائي في تقديم مجموعة من الأرقام الاحصائية المتعلقة بعدد المعمرين خلال فترات زمنية مختلفة ومراحل تطورهم، وحتى إحصائيات الأراضي المقدمة لهم من قبل السلطات الاستعمارية ومختلف المساعدات المادية.

وقد نال هذا الموضوع اهتمام العديد من المؤرخين والباحثين، نظرا لأهميته البالغة في تقصي الحقائق التاريخية حول الاستعمار الفرنسي في الجزائر، وعلى اثره اعتمدنا على مجموعة من **الدراسات السابقة** التي ساعدتنا في إنجازه، من بينها: أطروحة دكتوراه للباحثة حسيني عائشة بعنوان "الاستيطان الأوروبي بسهل متيجة 1830-1870"، والتي تحدثت عن الجانب العسكري في تدعيم الاستيطان الفرنسي في الجزائر، مفصلة في مراحل تسيير الحكم في المستعمَرة من قبل الجنرالات، غير انَّ مجال دراستها كان منحصرا في جزء فقط من القطر الجزائري وهو سهل متيجة.

أطروحة الدكتوراه للباحث بوركنة علي بعنوان "تطور السياسة الزراعية الفرنسية في الجزائر 1830-1962"، غطت جوانب عديدة من المجال الزراعي للمعمرين كالزراعات التي اهتموا بها كما أنه يتحدث فيها عن الدعم الذي تلقاه المعمرون من قبل الحكومة الفرنسية، غير أنه أغفل جانبا مهما في هذا المجال وهو كيفية تصنيع وتسويق هذه المزروعات للمتاجرة بها، وأطروحة دكتوراه أخرى للباحث عمر المقدم بعنوان "القطاع الزراعي في الجزائر خلال الفترة الاستعمارية 1830-1914"، تحدث صاحبها عن واقع الزراعة في فترة الجمهورية الثالثة والآليات المتبعة في ذلك من قبل المستوطنين والجزائريين معا، لكن حبذا لو تطرق أيضا لكيفية تصنيع المواد المنتجة وأسس عرضها في الأسواق الجزائرية والفرنسية، ونلاحظ في أغلب هذه الدراسات أنها اهتمت بالجانب الزراعي على حساب الصناعة والتجارة، باعتبار أنَّ الزراعة أساسها هو الأرض التي سهلت على المعمر مرحلة التوطين بالجزائر.

كما اعتمدنا على مجموعة من **المصادر والمراجع** في البحث في حيثيات هذا الموضوع، فمن بين أهم **المصادر** التي عالجت الفترة المدروسة نذكر: كتاب "المرآة" لصاحبه حمدان بن عثمان خوجة، والذي تحدث عن ممتلكات الأوروبيين في الجزائر وطرق الحصول عليها ونهبها من أصحابها، ثم مدى معاناة السكان المحليين من

استيلاء هذه الجاليات الاوروبية على ثرواتهم. أما عن **المراجع**، فنذكر كتاب "الجزائر للجزائريين-تاريخ الجزائر-" لمحفوظ قداش، والذي تتبع فيه مسار تطورات الهجرة الاوروبية إلى الجزائر بأسبابها الغاية المرجوة منها، وحتى الاحصائيات المتعلقة بأعداد الجاليات الاوروبية الوافدة وفق تتبع زمني متسلسل.

وكتاب عدة بن داهة "الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830-1962"، الذي كان ملما بالتشريعات التي أصدرها الاحتلال الفرنسي لمصادرة أراضي الجزائريين ومنحها للمعمرين، وحتى تفصيله التاريخي حول حقيقة الوضع الاقتصادي بالجزائر خلال فترة الاستيطان، موضحا مصادر قوة الكولون ومجال نشاطاتهم، وموقف الجزائريين من ذلك، وكتاب صالح عباد الموسوم بـ "الجزائر بين فرنسا والمستوطنين"، الذي ساعدنا في فهم مجريات الأحداث السياسية بالمستعمَرة والعوامل المتحكمة في تغيرها من فترة لفترة، وخاصة خلال فترات تعاقب وتغير أنظمة الحكم بفرنسا، ومدى حنكة المعمرين في استغلال مثل هذه الظروف لصالحهم، لكن الملاحظ في هذا الكتاب انَّه لم يرتب الأحداث ترتيبا كرونولوجيا متسلسلا.

وبعد تتبعنا لتطورات الأحداث المتعلقة بالموضوع قيد الدراسة، اتفقنا على أن يكون هيكل تقسيم **خطة المذكرة** إلى: مقدمة تحدثنا فيها عن موضوع التعمير والاستيطان ومدى نجاعة هذا الاسلوب كحل تعتمده القوى العظمى خلال الفترة المعاصرة لتحقيق مصالحها الاستعمارية ولا سيما فرنسا، ثم ثلاثة فصول كل فصل خصصناه لمجال محدد ضمن إطار هذا الموضوع، فالفصل الأول موسوم بالاستيطان الأوروبي وضرورة تعمير الجزائر لتثبيت المشروع الاستعماري، جاء ضمنه تعريف بالاستيطان والتعمير، وأسباب الهجرة نحو الجزائر وأهدافها، ثم مسار تطور هذه الهجرة زمنيا، ودعائم التعمير الاوروبي بالجزائر بين الدعم المادي وآخر نفسي، ليختتم هذا الفصل بالحديث عن أهم مراكز الاستيطان بالجزائر.

والفصل الثاني بعنوان تفاعل المعمرين مع الحياة السياسية في الجزائر، تطرقنا فيه للتسير الاداري لظاهرة الاستيطان من قبل الحكومة الفرنسية، ومدى تفاعل المعمر مع ذلك خلال مرحلتي الحكم العسكريي والمدني، ثم أهم التشريعات الفرنسية التي جاءت خدمة لمصالح حكومة المتروبول والمعمرين معا، مع التعرض لمواقفهم المختلفة من هذه القوانين والمراسيم الادارية، بالاضافة الى الصراع القائم بين المعمرين والمكاتب العربية.

أما الفصل الثالث والأخير خصصناه للحديث عن دور المعمرين في الحياة الاقتصادية خلال الفترة محل الدراسة، حيث تتبعنا فيه نشاط المعمرين في المجالات الاقتصادية الثلاث (الزراعة، الصناعة، التجارة)، ثم مساهمتهم في التنظيم المالي الفرنسي بالجزائر، وآخر ما ختمنا به هذا الفصل كان حول انعكاسات نشاط هؤلاء

المستوطنين سياسيا واقتصاديا على الوضع العام بالجزائر، وردود فعل الجزائريين من ذلك. في حين أنَّ الخاتمة كانت عبارة عن النتائج التي وصلنا لها بعد اتمامنا له.

ومن المعلوم أنَّه لا تكاد تخلو أي دراسة من **صعوبات** تعترض الباحث، وعليه فقد واجهتنا مجموعة من الصعوبات تمثلت في:

– كثافة المادة العلمية المتعلقة بموضوع الدراسة وتشعبها، مما صعب علينا مهمة التحكم في عملية البحث والإلمام بجميعها.

– ظاهرة التكرار لنفس المعلومات بعدد كثير من المراجع والدراسات السابقة، مما صعب من إيجاد معلومات جديدة حول الموضوع.

– صعوبة ترجمة المصادر والمراجع المكتوبة باللغة الأجنبية، خاصة وأنَّ هذا البحث يعتمد عليها ويستلزم عددا لا بأس به من المادة العلمية الأجنبية، للتعرف على نظر المؤرخ الغربي لظاهرة التعمير بالجزائر.

– الظروف الصحية الصعبة التي مرت بها البلاد، من جراء جائحة كورونا، وفرض قرارات حكومية تقضي بإغلاق كل المكتبات الجامعية والولائية تفاديا للتجمعات البشرية وتفشي الفيروس، مما أجبرنا على انتظار فترة محددة للحصول على عدد من المصادر والمراجع التي كانت متوفرة في هذه المكتبات فقط.

الفصل الأول: الاستيطان الأوروبي وضرورة تعمير الجزائر لتثبيت المشروع الاستعماري.

1. **مفهوم الاستيطان والتعمير**
2. **أسباب الهجرة الأوروبية نحو الجزائر وأهدافها**
    2.1. الأسباب
    2.2. الأهداف
3. **مسار تطورات الهجرة الأوروبية نحو الجزائر**
4. **دعائم التعمير الفرنسي للجزائر**
    4.1. الدعامة المادية
    4.2. الدعامة النفسية
5. **أهم مراكز الاستيطان (نماذج مختارة)**
    5.1. الجزائر
    5.2. وهران
    5.3. قسنطينة

يعتبر الاستعمار الفرنسي أخطر ما تعرضت له الجزائر سنة 1830م، سبقته تحضيرات ومخططات كثيرة لإنجاح مشروع قد خطط له من قبل كبار قادة فرنسا لضمان سير الحملة الفرنسية التي حاولوا إظهارها على أنها تأديبية لـ (الداي حسين) لا غير، لكن سرعان ما اتضحت نوايا الاستعمار بعد نقض بنود معاهدة الاستسلام الموقعة في 1830/07/05م ثم وصول اللجنة الإفريقية للجزائر سنة 1833م لحسم أمر بقاء أوتراجع الجيش الفرنسي بعد دراسات عديدة قامت بها حول ثروات البلاد وما قد تستفيد منه الحكومة الفرنسية في حال بقائها في الجزائر، فتقرر استمرار وجود الاحتلال الفرنسي بالبلاد مع ضرورة وضع آليات واستراتيجيات محكمة قائمة على (الاستيطان) و(التعمير) كدعامة لسياسة فرنسا.

1. مفهوم الاستيطان والتعمير:

يعد الاستيطان عملية إسكان مكان ما بجماعات بشرية بغية تملكه واتخاذه بلدا[1]، من الظواهر الاجتماعية والسياسية الخطيرة وأحد أنواع الاستعمار[2]، يقوم على إحلال العنصر الاجنبي الغريب وخاصة من (الأوروبيين)، محل السكان الأصليين لبلد ما[3]، حيث أنَّ المستوطن لا يكتفي بالسطو على ما هو موجود بالمكان المسطو عليه بل يقيم به ويدعي ملكيته، سواء بقوة القانون أو بقانون القوة[4]، أي تعمير مكان ما على وجه الأرض واستغلاله[5]. يعد نتاجا للثورة الصناعية، التي شهدتها أوروبا مما يجعله مصطلحا حديث الاستعمال ومن الأساليب الاستعمارية الحديثة[6].

ومنه فإنَّ الاستعمار الاستيطاني هو قيام الدولة الأقوى والأقدر باحتلال أرض دولة أخرى، تكون أضعف منها عن طريق القوة، ثم تعمل على تهجير أبناء البلد المحتل وتركيز وتوطين أفراد منها داخل البلاد

---

[1]- مُحَمَّد حسين، الاستعمار الفرنسي، الجزائر: المؤسسة الوطنية للنشر والتوزيع، ط 04، 1986، ص80.

[2]- **الاستعمار**: هوالعمل أومجموعة من الأعمال التي من شأنها السيطرة أوبسط النفوذ بواسطة الدولة أوجماعة منظمة من الناس على مساحة من الأرض لم تكن تابعة لهم، أوعلى سكان تلك الأرض، أوعلى الأرض والسكان في آن واحد... للمزيد يُنظر: مُحَمَّد عوض مُحَمَّد، الاستعمار والمذاهب الاستعمارية، مصر: دار المعارف، ط 04، 1957، ص ص38-39.

[3]- شوقي ابو الخليل، تحرير الاستعمار، منشورات جمعية الدعوة الاسلامية العالمية، ط1، 1991، ص ص47-48.

[4]- الطيب بن ابراهيم، الاستشراق الفرنسي وتعدد مهامه (خاصة في الجزائر)، الجزائر: منشورات المجلس الاسلامي الاعلى، 2009، ص 274.

[5]- أزرقي شويتام، "سياسة الاستيطان الفرنسي في الجزائر1830-1941"، مجلة التاريخ المتوسطي، مج02، ع02، الجزائر، 2020، ص191.

[6]- مُحَمَّد حسين،المرجع السابق، ص80.

المستعمَرة[1]. أكثر ما يميزهم؛ هو شعورهم بالتفوق العرقي وانكارهم للوجود القومي للسكان المحليين[2]، والاستيلاء على ملكيات الأراضي بقوة دولتهم الاستعمارية[3]، مثلما حدث في الجزائر خلال القرن 19م، ومع بلدان عربية وإسلامية عديدة بداية من القرن 20م[4].

ويشمل عدة مجالات خصوصا الاجتماعية منها والاقتصادية والثقافية، قائم على أساس يخالف النظرية المعروفة في العلوم السياسية والتي ترى أنَّ الدول تتكون عادة من إقليم وشعب ومقومات ونظام حكم ومجال سيادة، بينما يذهب الاستعمار إلى اعتبار أنَّ أساس الدولة هو إيجاد قوة سياسية تقيم نظام حكم ومجال سيادة على ذلك الإقليم ولو على حساب شعبه[5]، له صلة وثيقة بمسألة استغلال الأراضي ومصادرتها يسعى لتحقيق أمور ثلاثة هي:

- الاحتلال العسكري والشامل للبلد المحتل.
- تكريس نفوذ الدولة الأم المستعمرة.
- التهجير الاستيطاني الأوروبي نحوالبلد المستهدف[6].

إن هذه التعريفات الخاصة بالاستيطان، قد برز واقعها وتطبيقها في الجزائر خلال الحقبة الاستعمارية حين أدركت فرنسا أن تثبيت وجودها لن يستمر بالقوة العسكرية فقط، بل لابد من إيجاد استراتيجيات أخرى تتبعها لضمان نجاح مشروعها الاستعماري الذي خططت له منذ قرون، والمراد بالاستيطان الفرنسي بالجزائر على وجه الخصوص حسب الباحثة (نادية زروق): **"محاولة المستعمر تثبيت وغرس سلالته البشرية وعرقه وخلق مجتمع جديد مجانس ومماثل لمجتمعه وذلك باستبدال عرق بعرق وسلالة بشرية بأخرى عن طريق تهجير مواطنيه**

[1]- حسن موسى مُحَمَّد العقبي، مالك بن نبي وموقفه من القضايا الفكرية والمعاصرة، رسالة ماجيستير، الجامعة الإسلامية، 2005، ص75.

[2]- شوقي أبو خليل، المرجع السابق، ص48.

[3]- حسن موسى مُحَمَّد العقبي، المرجع السابق، ص75.

[4]- حسن موسى مُحَمَّد العقبي، المرجع نفسه، ص76.

[5]- احميدة عميراوي، آثار السياسة الاستعمارية والاستيطانية في المجتمع الجزائري (1830-1954م)، الجزائر: المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954م، 2007، ص45.

[6]- احميدة عميراوي آخرون، السياسة الفرنسية في الصحراء الجزائرية 1844-1916م، الجزائر: دار الهدى، 2009، ص28.

وإسكانهم في أراضي المستعمرة، وهو على شكلين؛ استيطان رسمي تتحمل السلطات الفرنسية أعباءه، واستيطان حر (تلقائي) ممارس من قبل مستوطنين أحرار... "[1].

يمثل الاستيطان الفرنسي جزءا من الاستيطان الأوروبي الذي عرفه العالم خاصة في القارة الأمريكية في مرحلة مبكرة أو في جنوب افريقيا..وغيرها[2]، فقد برر الفرنسيون هذا النوع من الاستعمار بأنه تعمير لكنه في الواقع كان تدميرا، وسموه استيطانا وفي حقيقته استكبار في الأرض المسلوبة من سكانها الاصليين بغير حق[3]، الذين يتم سحقهم عسكريا واجتماعيا واقتصاديا[4] من خلال إصدار تشريعات ومراسيم تسهل عملية الاستيلاء على الأراضي لصالح المعمرين،[5] بغاية توطينهم ببلد الخيرات محاولين الاعتماد على نفس السياسة التي قام بها الإنسان الأوروبي بالعالم الجديد مستأصلا السكان الأصليين لأمريكا، فيعيدها ثانية في الجزائر بطرد سكانها للصحراء أو إبادتهم كليا[6].

أمَّا عن كلمة (التعمير) ونظرا للدلالات الإيجابية التي تحملها في ظاهرها وكثرة استخدام مصطلح المعمرين كمرادف للمستوطنين (استيطان)، أو ما يعرف أيضا بالكولون إرتأينا ضرورة توضيح دلالة كل منها، وبعد العودة لمعجم لسان العرب تبين أنَّ المعمرين من الفعل عمَّر: العَمْرُ والعُمُرُ والعُمْرُ: الحياة يُقال قد طال عَمْرُهُ وعُمْرُهُ لغتان فصيحتان، وعَمَرَ ويَعْمُرُ ويَعْمِرُ كلاهما عاش وبقى زمانا طويلا...[7] وقوله عز وجل: ((**وَمَا يُعَمَّرُ مِن مُّعَمَّرٍ وَلَا يُنقَصُ مِنْ عُمُرِهِ إِلَّا فِي كِتَابٍ**))[8].

[1]- نادية زروق، "الاستيطان الفرنسي في الجزائر فيما بين 1870-1900م"، مجلة دراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية، ع 28، الجزائر، ص14.

[2]- الطيب بن ابراهيم، المرجع السابق، ص274.

[3]- صالح فركوس، إدارة المكاتب العربية والاحتلال الفرنسي للجزائر في ضوء شرق البلاد (1844-1871)، الجزائر: منشورات باجي مختار، 2006، ص154.

[4]- الطيب بن ابراهيم، المرجع السابق، ص274.

[5]- عمار عمورة، موجز في تاريخ الجزائر، الجزائر: دار ريحانة، ط1، 2002، ص118.

[6]- على مُحَمَّد على الصلابي، كفاح الشعب الجزائري ضد الاحتلال الفرنسي وسيرة الأمير عبد القادر، تاريخ الجزائر إلى ما قبل الحرب العالمية الأولى، لبنان: دار المعرفة، ص322.

[7]- ابن منظور، لسان العرب، مج 04، تح: عبد الله على وآخرون، مصر: دار المعارف، ص ص3099-3101.

[8]- سورة فاطر، الاية 11، رواية ورش عن نافع، ص435.

ويقصد بكلمة معمرين مجموع الأوروبيين الذين قدموا للجزائر بغرض تعميرها واستغلال الأراضي، بما فيهم الجيش العسكري[1]، وقد تبين مدى ارتباط هذا المصطلح بكلمة كولون، فالكولون في نظر العامة هو المعمر أو المهاجر الأوروبي إلى الجزائر بهدف التعمير يعتمد في مصدر قوته وعيشه على خدمة الأرض فيتوطن بالأرياف، لكن هناك من يرى أن معنى كولون أوسع وأشمل من مصطلح معمر باعتباره يطلق للدلالة على المزارع (Cultivateur) والفلاح (Agriculteur) الذي يمتهن أيضا حرفة تربية الحيوان (المواشي، الخيول، الأبقار، النحل...)[2]، وهذا ما ذهب إليه السيد (ياكونو Yacono) معتبرا الكولون هم ملاك الأراضي[3]، وبالتالي فإن أغلب الآراء تصبُّ في أنَّ المعمر ليس هو الكولون فقط، بل حتى أولئك الفلاحين الكبار ذوي الأصول الأوروبية المالكين للأراضي الزراعية إما بعقد ملكية أو كرائها[4].

ثم إنَّ المعمر بغض النظر عن دوره وعن دلالته، فإنَّ نشاطاته تتعدد بتعدد الميادين في القطاعات الاقتصادية الثلاث لتكسبه صفة المستوطن والمعمر معا، بعد عدة خدمات يحققها للادارة الفرنسية لتجعل منه شريكا لها في إدارة مستوطناتها مما يوضح أنَّ الاستيطان مرحلة موالية للاستعمار تمثل حده الأقصى، ولا يتم الاستيطان إلاَّ في بيئة ومناخ استعماري يشرف عليه ويرعاه[5]. فالسياسة الاستعمارية الاستيطانية الأوروبية في إفريقيا أجمع ميزتها تاريخيا ثلاثة اتجاهات سياسية وهي سياسة الإخضاع (La domination) وسياسة الإدماج[6] (Assimilation)، ثم تليها سياسة الاستقلال الذاتي (Autonomie)، وكان اعتماد فرنسا بالجزائر قائما على مشروع منظم يعتمد على الهجرة[7]، بهدف تكريس سياسة الإخضاع[8].

---

[1]- سعيد علمي، الاستعمار والعمران السياسات الاستيطانية والعمران في الجزائر، ج01، تم: عبد الجليل التميمي، تر: نسرين لولي ومُحَمَّد رضا بوخالفة، الجزائر: دار الخطاب، 2013، ص23

[2]- عدة بن داهة، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض ابان الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830-1962م، ج01، الجزائر: المؤلفات للنشر والتوزيع، ط01، 2013، ص45.

[3]- حكيم بن الشيخ،" سياسة الاستيطان الأوروبي في الجزائر (1830-1962م)"، مجلة عصور جديدة، ع 14-15، الجزائر، 2014، ص369.

[4]- عدة بن داهة، المرجع السابق، ص45.

[5]- الطيب بن ابراهيم، المرجع السابق، ص273.

[6]- **الإدماج**: إذابة كيان المجتمع الجزائري في هوية الكيان الفرنسي وسلخهم عن هويتهم الإسلامية ومقوماتهم الشخصية، بهدف الإلحاق التام... للمزيد يُنظر: أحمد منغور، "الإدماج والتجنيس في أدبيات فيدرالية قسنطينة الاشتراكية فيما بين الحربين 1919-1939 تجديد في المشروع أوتغريد خارج السرب؟"، مجلة البحوث والدراسات الإنسانية، ع 15، 2017، ص235.

[7]- **الهجرة**: لها نوعان، طبيعية وغير طبيعية بهما عنصران مهمان عنصر الطرد وعنصر الجذب فإما تكون هذه الهجرة لدوافع حقيقية مثل الكوارث الطبيعية من مجاعة، اللااستقرار، أو الهجرة لمنطقة بها ضروريات يفتقدها المهاجر بموطنه... للمزيد يُنظر: عبد الملك خلف التميمي، الاستيطان الأجنبي في الوطن العربي (المغرب العربي، فلسطين، الخليج العربي) دراسة تاريخية مقارنة، الكويت: عالم المعرفة، 1990، ص09.

[8]- عميراوي احميدة وآخرون، السياسة الفرنسية...، المرجع السابق، ص ص29-30.

لقد كانت فرنسا على دراية تامة أنّه لا تواجد لها في الجزائر دون مستوطنين مدنيين سواء كانوا من جنسيات فرنسية أو أوروبية أخرى لتدعيم العمل العسكري، وهذا ما أشار إليه الجنرال (كلوزيل Clauzel)[1] في نداء وجهه للمعمرين الوافدين للجزائر مشجعا إياهم على الخطوة التي قاموا بها، قائلا:" **عليكم أن تعلموا أيضا أن هذه القوة العسكرية التي هي تحت إمرتي ماهي إلا وسيلة ثانوية وذلك لأنه لا يمكن أن نغرس العروق هنا إلا بواسطة الهجرة الأوروبية فقط** ..."[2].

ومن جهته أكدَّ المؤرخ الفرنسي (ألكسي دوطوكفيل Alexis De Tocqueville)[3] أن الاحتلال ليس سوى أداة للاستيطان[4]، فيقول: **"الاستيطان بلا احتلال سيكون دائما غير مكتمل وخطرا في نظري"**[5]. ولكسب هذه الحرب لا بد من تسخير كل الجهود التي توفر المناخ المناسب للتعمير البشري وتقف عقبة امام كل ما قد يستفيد منه العدوكالاراضي والثروات المتنوعة والموارد الطبيعية...[6]، وعليه فإنَّ فرنسا بعد اعتمادها على هذا النوع من الاستعمار، تكون قد انتهكت كل الحقوق الإنسانية لإحلال المعمرين محل السكان الاصليين من خلال ممارساتها التعسفية غير المحدودة.

---

[1]- **كلوزيل**: ولد سنة 1772م، امتاز عهده في الجزائر بالغطرسة والارتجال والمغامرة والعنف ضد الجزائريين تقلد عدة وظائف بالسفارة الفرنسية والجيش، عندما تولى وظيفته بالجزائر كقائد عام للقوات الفرنسية كان عمره حوالي 58 سنة، تولى وظيفته في (جويلية 1830- فيفري1831م)، ثم عزل ثم أعيد لعمله سنة 1835م، ثم عزل مجددا لفشل سياسته أمام حملة قسنطينة... للمزيد يُنظر: أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ج1، لبنان: دار الغرب الإسلامي، ط1، 1992، ص36.

[2]- صالح عباد، المعمرون والسياسة الفرنسية في الجزائر 1870-1900م، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1984، ص ص 6-7.

[3]- **ألكسي دوطوكفيل**: عالم اجتماع فرنسي ومؤرخ وكاتب، من أسرة ارستقراطية كتب عن الديمقراطية في أمريكا وعن النظام القديم في فرنسا وصف بأنَّه ليبيرالي من نوع جديد...للمزيد يُنظر: هارفي سي مانسفيلد، توكفيل مقدمة قصيرة جدا، تر: مصطفى مُحَمَّد فؤاد، مر: هاني فتحي سليمان، مصر: مؤسسة هنداوي،2016، ص ص19-10-15.

[4]- ألكسي دوطوكفيل، نصوص عن الجزائر في فلسفة الاحتلال والاستيطان، تر وتق: ابراهيم صحراوي، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2008، ص60.

[5]- ألكسي دوطوكفيل، المصدر نفسه، ص38.

[6]- جمال قنان قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، الجزائر: منشورات المتحف الوطني للمجاهد، ص120.

2. أسباب هجرة المعمرين للجزائر وأهدافها:

1.2. أسبابها:

تتفق العديد من الكتابات التاريخية والدراسات المختلفة على أنَّ القرن 19م هو قرن التطور والازدهار الذي شهدته القارة الأوروبية في شتى الميادين غير أن هذه الطفرة لم تشمل كل الرقعة الأوروبية، بل اقتصرت على بعض الدول كفرنسا وإنجلترا، في حين أنَّ بعض الدول الأخرى لم تنل حظها الوافر من هذا التطور وبقيت بعيدة عن هذه الحركية كألمانيا التي كانت ما تزال بلدا زراعيا[1]، وعلى الرغم من هذا التقدم والازدهار الصناعي إلاَّ أنَّ المنطقة ظلَّت تتقلب في العديد من الأزمات الاجتماعية والسياسية... التي عصفت بالعديد من الحكومات لينتج عنها عدة ظروف وظواهر اجتماعية عجلت باتخاذ الجزائر كوجهة حتمية للهجرة إليها، هذه الظروف التي كانت تعيشها بلدان القارة الأوروبية مثلت الأسباب الرئيسية للهجرة الاستيطانية بالجزائر، ويمكن إيجازها في:

– الوضع الإجتماعي المزري للعديد من الدول الأوروبية، مثل إسبانيا التي وجدت السبيل للتخلص من مشاكلها الاجتماعية هو الهجرة إلى المستعمَرة الفرنسية الجديدة، لدرجة أنَّها لم تفرض أي قواعد على مواطنيها لضبط الهجرة نحو الجزائر خلال العشرين سنة الأولى من الاحتلال، مما أدى لتدفق بشري سريع بها، عكس ما قامت به من فرض عدة قيود ومراقبة صارمة للهجرة الإسبانية إلى أمريكا الجنوبية خلال هذه الفترة[2]. بالإضافة إلى انتشار الفقر والبؤس، والأمراض بين سنوات 1821م و1833م و1853م و1885م، وارتفاع عدد الوفيات بين أطياف المجتمع الإسباني بعد الحروب التي قامت ضد الجمهورية الأولى عام 1873م وتدهور الوضع العام بإسبانيا[3].

– عدم الاستقرار السياسي في كل من فرنسا[4] وإيطاليا[5]، فالأولى واجهتها اضطرابات سياسية عديدة بعد تعدد تعاقب أنظمة الحكم، عليها فنلاحظ أنه قد تداول عليها أكثر من نظام في مدة لم تتجاوز القرن، من الملكي

---

[1]– كمال حسنة، "هجرة المعمرين غير الفرنسيين إلى الجزائر لال القرن التاسع عشر"، مجلة العبر للدراسات التاريية والأثرية في شمال إفريقيا، مج 04، ع 02، الجزائر، 2021 ، ص54.

[2]–العربي بلعزوز، الجاليات الأوروبية الجاليات الأوروبية في الجزائر (1830–1954) التطور والخصوصيات، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر2، 2014–2015، ص87–79.

[3]– حياة قنون، اللاجئون السياسيون الإسبان في الغرب الجزائري (1936–1962)، أطروحة دكتوراه، جامعة وهران، 2010–2011، ص36–37.

[4]– أرزقي شويتام، المرجع السابق، ص206.

[5]– العربي بلعزوز، المرجع السابق، ص82.

إلى الجمهوري، ثم الإمبراطوري لتعود من جديد للنظام الجمهوري مع الجمهورية الثالثة سنة 1870م، الأمر الذي كان سيجعل حتما لكل فترة ونظام ظروف تختلف عن سابقاتها من رجالها وقراراتها ودساتيرها[1]. أما إيطاليا هي الأخرى كانت مشتتة سياسيا نظرا لسيطرة الحكم النمساوي على مملكة (لمبارديا) و(ماديرا) أما جنوبا مملكة الصقيليتين وتضم (نابولي) و(بالارام)، وفي الوسط الولايات البابوية بالإضافة إلى حكم سياسي شبيه بالقرون الوسطى بسبب كبحه للحريات مما ولد بها نوعين من الهجرة : هجرة سياسية وأخرى اقتصادية.

– الظروف الاقتصادية الصعبة التي عاشها المجتمع الإيطالي حيث أصبح يئن من الفقر والحرمان وقلة فرص العمل خاصة في مقاطعات (كالابر) و(سيسيليا) و(فينيسي) وغيرها.. فوجد الشعب الإيطالي نفسه يقاوم الحياة لا يملك الغذاء الكافي ليتخذ من الجزائر وجهة للفرار والهجرة العشوائية. وقد كان للدعاية التي مارستها فرنسا من خلال التحفيزات المادية لجلب أكبر عدد من الإيطاليين كيد عاملة، دورها الهام في توسيع دائرة الهجرة الإيطالية إلى الجزائر، فمثلا العامل الإيطالي الذي كان يشتغل بشكل يومي مقابل راتب قيمته 0،75 فرنك لمدة 250 يوم أصبح في الجزائر يتحصل على 2،5 فرنك يوميا خلال 200 يوم سنويا[2]، ومن هنا أدرك الأوروبيين كافة رفاهية المعيشة التي تنتظرهم بالمستعمَرة الفرنسية.

– الفوارق الكبيرة لمعدلات المواليد للبلدان الأوروبية، فمثلا فرنسا لم تكن تملك ما يكفيها من العنصر البشري سنة 1830م، والذي يضمن لها تثبيت وجودها بالجزائر ويعود ذلك للأوضاع التي كانت تشهدها أوروبا عامة من حروب استهلكت طاقتها البشرية والحملات الاستعمارية التي خاضتها فرنسا والثورات الإمبراطورية التي اجتاحتها[3]، هذا ما يجعلنا نعيد النظر في ادعاءات فرنسا بعد احتلالها الجزائر لتبرير شرعية ذلك أمام الرأي العام الدولي حين ادعت أنها تعاني من التضخم السكاني على حد قول وزير حربيتها الجنرال جيرار بعد وصول الحملة

[1]– أرزقي شويتام، المرجع السابق، ص206.

[2]– العربي بلعزوز، المرجع السابق، ص82.

[3]– كمال حسنة، المرجع السابق، ص540.

الفرنسية للبلاد وسقوط (شارل العاشر Charles X)[1]: "**إن الاحتفاظ بمدينة الجزائر يحقق لفرنسا وجود مكان واسع لـ (الفائض) من سكانها** ..."[2].

– يؤيد هذا الطرح (ج.ب.سارتر J.B.Sartre) الذي يرى أنَّ دافع الأوروبيين للهجرة إلى الجزائر كان من أجل جلب الفائض منهم لإفريقيا، فنجدهم قد بَنَوا لهؤلاء الرِعاع بضع القرى بمدينة الجزائر ووهران وقسنطينة[3]. أما عن ألمانيا هي الأخرى لم تسلم من الأزمات الاقتصادية والسياسية والآفات الاجتماعية؛ من فقر وبطالة...، قبل أن تتمكن من تحقيق وحدتها، فاتخذت من الجزائر ملجأ لأبنائها للاستيطان به، بعد الدعم الإعلامي الفرنسي لها من خلال ترغيب مواطنيها في الهجرة إلى الجزائر لتعميرها وتجنيد أكبر عدد ممكن من الألمان[4].

– الموقع الجغرافي الممتاز للجزائر وقربها من القارة الأوروبية (إسبانيا– إيطاليا) جعل منها محل اهتمام واسع بين الأوروبيين وملجئ للكثيرين، مع سهولة الاتصال بين الساحلين ليصبح بذلك البحر الأبيض المتوسط ممر يسهل اجتيازه بالنسبة للفقراء... وغيرهم من المهاجرين الراغبين في الاستيطان بالجزائر[5]، وإن تعددت الأسباب واختلفت الظروف في كل بلد من أوروبا فإن الغاية واحدة وهي مساندة فرنسا في مشروعها الاستيطاني واعتبار الجزائر جنة الحالمين من حثالة أوروبا للاستقرار فيها بشكل دائم يضمن لهم كل ضروريات الحياة.

2.2. أهدافها:

– سخرت السلطات الفرنسية كل جهودها لمساندة الأوروبيين المتواجدين بالجزائر وتحفيز البقية على الاستيطان بها، فنجدها وفرت لهم كل ضروريات العيش الكريم والجوالمناسب من استقرار وأمن وامتيازات مادية كالحصول على الأراض دون أي شروط تعجيزية بعد انتزاعها من أهاليها، ومشاريع استثمارية مدعمة إياها بقروض مسيرة ومرافق ضرورية كالسكك الحديدة وتعبيد الطرقات وغيرها من خدمات اجتماعية أخرى مثل التأمين الصحي، والتعليم ..، كل هذا خدمة لمصلحة المعمر الذي سيتم اتخاذه كأداة لاحتكار خيرات الجزائر

[1]– **شارل العاشر**: من مواليد 09 أكتوبر 1757م، حكم فرنسا بين 1824–1830م، تم حصار الجزائر سنة 1827م على عهده أطيح به في جويلية 1830م وخلفه لويس فيليب، توفي عام 1836م بالنمسا... للمزيد ينُظر: كمال بن صحراوي، معجم المقاومة الجزائرية منذ بداية الاحتلال الفرنسي حتى منتصف القرن 19م شخصيات– أماكن– أحداث– معارك، الجزائر: ألفا للوثائق، 2020، ص114.

[2]– صالح عباد، المرجع السابق، ص06.

[3]– جون بول سارتر، عارنا في الجزائر، (د.م.ن)، (د.س.ن)، ص06.

[4]– العربي بلعزوز، المرجع السابق، ص89.

[5]–كمال حسنة، المرجع السابق، ص541

وثرواتها، مما يوضح الأهداف الحقيقية من جلب أكبر عدد من العنصر البشري الأوروبي إلى الجزائر، ويمكن إجمالها في:

– الاعتماد على المعمرين في مهمة الجوسسة على السكان المحليين والقبائل للحصول على معلومات كافية حول الوضع العام بالمناطق التي يتركز فيها الجزائريين، مقابل وضع السلطات الفرنسية مراقبة شديدة على الأوروبيين المتعاونين مع إدارتها[1]، احتسابا لأي احتمالات قد لا تكون في الحسبان أو لأي تواطئ منهم مع الجزائريين، حيث أن أهدافهم لم تنحصر في استغلال الموارد والطاقات المادية والبشرية فقط، بل أيضا شغفهم بتملك الأرض بأية وسيلة ليُبعد المعمر عن نفسه صفة المزور والمنتهك لحقوق الغير[2].

– إحتكار المعمرين لثروات البلاد في تسيير إدارتها[3]، وإقصاء الأهالي الذين تجاوز عددهم تسعة ملايين نسمة من التصرف في شؤون بلادهم وجعلهم غرباء[4] بعد نهب أراضيهم سواء بطرق قانونية أوغير قانونية، لتوزيعها على المهاجرين الأوروبيين،[5] خاصة بعد اقتناع فرنسا أن الجزائر قطعة من ممتلكاتها في إفريقيا الشمالية وضرورة التعجيل في سياستها الإدماجية، متيقنة أن هذه الخطوة لن تنجح إلا باستيطان الأرض[6]، حتى أن (ألكسي دوطوكفيل) قد اعترف بذلك حينما كتب: "**إن مستقبل هيمتنا على إفريقيا يتوقف على حدث واحد ووحيد يتمثل في قدوم السكان الأوروبيين إلى الأراضي الافريقية**"[7].

– مثلت الهجرة الاستيطانية بالنسبة للإدارة الاستعمارية الوتد الذي ترتكز عليه في تدعيم وجودها بالبلاد، وتمكنها من الاستيلاء على كل ما فيها من خيرات ومعادن باطنية وثروات غابية توفر لفرنسا حاجياتها الأساسية

[1]– بسام العسلي، المقاومة الجزائرية للاستعمار الفرنسي، لبنان: دار النفائس، 1980، ص163.

[2]– الطيب بن ابراهيم، المرجع السابق: ص273–274 .

[3]– عبد الرحمان بن ابراهيم العقون، الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصرة الفترة الأولى (1920–1936)، ج01، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1989، ص50.

[4]– أحمد رمزي، الاستعمار الفرنسي في شمال إفريقية، لبنان: المطبعة النموذجية، 1948، ص135.

[5]– سيهام مبخوتة، "زراعة الكروم وإنتاج الخمور في الجزائر (1870–1939) قراءة في الواقع والانعكاسات"، مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ، ع11، الجزائر، 2016، ص269.

[6]– عبد المالك خلف التميمي، المرجع السابق، ص19.

[7]– العربي بلعزوز، المرجع السابق، ص37.

لشعبها وللمهاجرين الأوروبيين، وهذا حسب ما ورد في تصريح الجنرال (لامورسير La Moricière)[1] : "**من أجل تحقيق هذا الهدف لابد من الاستعانة بالمعمرين الأوروبيين وذلك أننا لا نستطيع على أية حال أن نثق ثقة تامة بالأهالي...لتثبيت أقدامنا في الجزائر يجب إسكان هذه البلاد بالمعمرين**"[2]، أي التمكن من تحقيق حلم (الجزائر الفرنسية) بكل أبعادها[3]، خاصة بعد أن ركزت فرنسا على تشكيل بعض القوات العسكرية من العناصر المحلية لهدفين أساسيين[4]:

– تحقيق التجانس بين الجزائريين والمعمرين لتوفير القدرة البشرية الاستعمارية.

– التخفيف من أعباء النفقات للحكومة الفرنسية.

– لم يتردد قادة فرنسا إطلاقا في عرض اقتراحاتهم على حكومتهم لتعمير الجزائر وإبادة سكانها الأصليين بحجة أن الجزائر أصبحت شبه فارغة من السكان ولم يتجاوز عددهم ثلاثة ملايين نسمة حسبهم، مما يسمح بتوطين أزيد من عشرة ملايين مستوطن فرنسي بأراضيها[5]، يساهمون في سلب ونهب الهوية الوطنية للمجتمع الأهلي وقلب الحقائق التاريخية والجغرافية والاجتماعية والثقافية لصالح المعمرين[6]، وتقطيع أوصال المجتمع المسلم وجعله أداة لخدمة رفاهية المهاجر الاوروبي[7].

– لخص الجنرال (بيجو) الغاية من توطين الأوروبيين بالجزائر بقوله: "**الاستعمار عسكري أولا ثم سأسمح لنفسي أن أكون أكثر صرامة في أفكاري وسأختار نظام الاستعمار الذي يوفق بين واجبنا ومصالحنا لتلبية جميع شروط الاقتصاد ...، وسيقدم لنا الرجال الجادون القادرون على المشاريع الجادة للتعاون في العمل ومساعدتهم وتشجيعهم ...، خصوصا أولئك الذين سيجعلون من هذا البلد الجميل إيرلندا الجديدة، وتحويل**

---

[1]– **لامورسيير**: هو الجنرال كريستوف ليون لويس لامورسيير، من مواليد 05 فيفري 1806م، تولى حكم مقاطعة وهران خلال الفترة الاستعمارية مدة سبعة سنوات، قدم مقترحا ومشروعا للاستيطان بوهران وقسنطينة لحكومته رفقة (بيدو)، توفي سنة 1865م... للمزيد يُنظر: كمال بن صحراوي، المرجع السابق، ص ص146-147.

[2]– عمار عمورة، الجزائر بوابة التاريخ، ج 02، الجزائر: دار المعرفة، 2006، ص300.

[3]– أبو القاسم سعد الله ، أبحاث وآراء في تاري الجزائر، ج20، الجزائر: دار البصائر، 2007، ص89.

[4]– بسام العسلي، المرجع السابق، ص163.

[5]– مُحَمَّد العربي الزبيري، مذكرات أحمد باي وحمدان خوجة وبوضربة، الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1981، ص131.

[6]– الطيب بن ابراهيم، المرجع السابق، ص274.

[7]– فرحات عباس، تشريح حرب، تر: احمد منور، الجزائر: دار المسك، 2010، ص10.

هذه الأرض الجميلة إلى معسكر واسع، حيث التنظيم العسكري والانضباط...، وسيعملون في هذه الأرض الغنية والخصبة"،[1] لذلك سعت فرنسا لتوسيع نطاق الهجرة لمختلف الجنسيات الأوروبية الى الجزائر.

– كرست الإدارة الفرنسية الاستيطان العسكري بمختلف الأساليب المتاحة سواء بالقوة والعنف أو القوانين والمراسيم[2]، فعمدت لمساعدة المعمرين الذين سيكونون لها بمثابة العيون الحارسة للجزائريين واليد العاملة ذات الكفاءة من خلال قدراتهم المتعددة للإشراف على تحضير المواد الأولية بصدد تصديرها نحو البلدان الأوروبية،[3] خاصة بعد أن أصبح المستوطنون يشكلون قوة اقتصادية وطاقة بشرية رهيبة[4]، وبالتالي تنجح في تحويل الجزائر لمنطقة نفوذ فرنسية بعد الهيمنة عليها وتغيير الطابع الديمغرافي للسكان[5].

– اتخذت فرنسا من حركة التوسع الاستيطاني التي انتهجتها وسيلة لضرب البنية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الجزائري، خاصة وأن الدولة تتكون من إقليم شعب حكومة، لكن فلسفة الاستيطان بالجزائر قامت على أساس إحداث نظام غريب بالقوة، هدفه تحقيق إقامة كيان اجتماعي أوروبي متجانس ومتعايش وفق نظام سياسي جديد يجعل من الشعب المستعمر خاضع ومرتبط بحضارة المستعمر الغازي،[6] بل ويصبح العنصر المحلي هو الطرف المستهدف حتى أنه تمت تسميته بـ "أنديجان"[7]، مما سيؤدي لحدوث معركة اجتماعية نواتها العنصر البشري الأوروبي بكل أطيافه الدخيلة عند السلطات الفرنسية[8].

---

[1]– حورية طبعه، "سياسة الاستيطان والنظام العقاري الفرنسي في الجزائر المستعمرة (1871–1914)"، مجلة رفوف، مج 7، ع03، الجزائر، 2019، ص148.

[2]– حياة قنون، "الاستيطان الفرنسي ومصادرة أراضي الجزائريين خلال القرن 19م"، مجلة الحوار المتوسطي، ع 3–4، الجزائر، ص149.

[3]– صالح عباد، المرجع السابق، ص07.

[4]– عبد المالك خلف التميمي، أضواء على المغرب العربي رؤية عربية مشرقية، تص: ناصر الدين سعيدوني، الجزائر: دار البصائر، ص23.

[5]– عادل أنور خضر، أطلس تاريخ الجزائر، الجزائر: دار العزة والكرامة، 2013، ص127.

[6]– احميدة عميراوي، دراسات في تاريخ الجزائر الحديث، الجزائر: دار الهدى، ط02، 2004، ص ص106–107.

[7]– **أنديجان:** صفة أطلقت على الجزائريين خلال الحقبة الاستعمارية، وهي سياسة شاملة واسعة تجمع بين الإخضاع والإدماج والإشراك... للمزيد يُنظر: عبد القادر سيدي سباعي، " قانون الأنديجينا الوجه الآخر لقانون السود"، مجلة دراسات، دون عدد، الجزائر، 2016، ص ص201–202.

[8]– الشيخ بوشيخي، الحركة الوطنية والثورة الجزائرية 1954–1962، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2018، ص43.

– محاولة فرنسا تأكيد ادعاءاتها أن الهدف من وجودها بالجزائر إنما لنشر رسالة حضارية والذي يساعدها في ذلك هم المعمرين، فكثفت الإدارة الفرنسية من تشجيعها الهجرة إلى الجزائر ومنح هؤلاء المهاجرين امتيازات سياسية واقتصادية تؤهلهم لذلك، ولترسيخ فكرة أنهم يقومون في سلوكهم بعمل وطني مؤديين من خلاله رسالة قومية[1]، فيتمكنون بذلك من صبغ ثقافة وحضارة المجتمع الجزائري بالصبغة القومية للعنصر الجديد، مما يتسبب في تراجع العنصر الأهلي.

– يعد النسق الاستيطاني هو الحلقة الأساسية التي جسدتها المنظومة الكولونيالية[2] الفرنسية بهدف جعل الجزائر إقليما تابعا لها، باستخدام الكولون الأوروبيين أداة لذلك من خلال القرارات الإدارية التحفيزية، وتنظيم السياسة الاقتصادية الفرنسية ضمن طابع رأسمالي ليبرالي، بعدما كان قائما على تجارة القوافل[3] والفلاحة والرعي والصناعة الحرفية[4]، لخدمة اقتصادها من خلال اتخاذ المعمرين كوسيط بين المنتجات الصناعية الفرنسية الحديثة والمجتمع الجزائري الذي لا يزال يعتمد على الصناعات اليدوية[5]، فأقامت البنى التحتية الضرورية من قنوات، سدود، سبل الاتصال، بالإضافة الى انشائها المؤسسات المالية[6].

– تحقيق الأمن الغذائي للعناصر الوافدة خاصة مادة الحبوب التي كانت تشكل مادة هامة وغاية لفرنسا والدول الغربية الأخرى خلال فترات السلم والحرب[7]. مع التركيز على الهدف الديني الذي يرمي لضرورة الرفع من

[1]– حسينة حاميد، المستوطنون الاوربيون والثورة الجزائرية 1954–1962، الجزائر: منشورات الحبر، 2007، ص 21.

[2]– **الكولونيالية**: مصطلح يعني به زرع المستوطنات في إقليم فارغ، له علاقة وثيقة بالاستعمار الاستيطاني وما يتبعه من هيمنة ثقافية... للمزيد يُنظر: إبراهيم بوخالة، "الكولونيالية وما بعدها"، مجلة اللغة العربية وآدابها، مج 13، ع 2، الجزائر، 2021، ص68.

[3]– **تجارة القوافل**: تضم مجموعات من التجار الذين لا تربطهم سوى مصلحة الطريق للوصول لوجهة محددة والقيام بعملية النقل من أجل الربح التجاري، يكون تجار القافة من جنسيات وأصول متعددة... للمزيد يُنظر: مُحَمَّد العربي الزبيري، التجارة الخارجية للشرق الجزائري، الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1972، ص 68. ويُنظر أيضا: بالحاج أوزايد، "تجارة القوافل بين الجزائر وإفريقيا جنوب الصحراء في العهد العثماني ودورها الحضاري"، مجلة روافد للبحوث والدراسات، ع2، الجزائر، 2017، ص 96.

[4]– احميدة عميراوي، آثار السياسة الاستعمارية...، المرجع السابق، ص32.

[5]– صالح عباد، المرجع السابق، ص07.

[6]– رحيم محياوي، الاستيطان والتوطين: الاستعمار الفرنسي في الجزائر والحركة الصهيونية في فلسطين (دراسة مستقبلية)، الجزائر: منشورات باجي مختار، ص29.

[7]– حكيم بن الشيخ، المرجع السابق، ص363.

وتيرة التبشير[1] في الجزائر، والقضاء على الطابع الإسلامي لها، خدمة من الإدارة الفرنسية والمستوطنين للديانة المسيحية[2]. بعد أن يتم القضاء على مقومات الديانة الاسلامية واللغة العربية التي تعد من ركائز الهوية الوطنية للجزائريين، بهدف الوصول لخلق مجتمع مفرنس ينتسب في عاداته وتقاليده وعقائده للأمة الفرنسية.

[1]- **التبشير**: يقصد به دعوة المسلمين للنصرانية أوالديانة المسيحية، وإبعادهم عن الدين الإسلامي بمختلف الأساليب والطرق... للمزيد ينظر: آل شاتليه، العزة على العالم الإسلامي، تر: محي الدين الخطيب، الجزائر: ديوان المطبوعات، ط4، 1985، ص 27.

[2]- خديجة بقطاش، الحركة التبشيرية الفرنسية في الجزائر، 1830-1871، الجزائر: جامعة دحلب، 1977، ص31.

3.مسار تطورات الهجرة الأوروبية نحو الجزائر:

أدرك الاستعمار الفرنسي أنَّ استمرار تواجده بالجزائر يتحقق بإقتران العمل العسكري مع سياسة الاستيطان والتوطين عن طريق تشجيع الهجرات الأوروبية إليها، فباشرت في ذلك منذ دخولها الجزائر سنة 1830م، ليبدأ توافد المعمرين من فرنسا، إيطاليا، مالطا، كورسيكا[1]، وإسبانيا وغيرهم[2]، وكان أغلب الفرنسيين المتواجدين بالمستعمرة قادمين من عمالات الجنوب في خط بوردو وجنيف ومنطقة الميدي، مشكلين الجزء الأكبر من الطبقات البرجوازية[3].

تمكنت فرنسا عن طريق هذه الجاليات الأوروبية من توظيف الموظفين الضروريين لإدارتها[4]، حيث بلغ تعداد المدنيين منهم 602 مستوطن بتاريخ 31 ديسمبر 1830م، ليتطور فيما بعد بشكل متصاعد حسب تزايد المساحات والمناطق المحتلة ومدى قدرة السلطات الفرنسية في تشجيع الهجرة[5]، ففي الأشهر الأولى من الاحتلال كان تدفقهم مرتفعا، ميزته حالة من الفوضى وسوء التسيير للهجرة، مما أجبر الحكومة الفرنسية على إعادة التفكير في خطط جديدة لجلب المعمرين بصفة منظمة[6].

وكان أوائل المعمرين الذين جاؤوا إلى البلاد من بين أدنى الطبقات الاجتماعية، يميزهم الانحلال الخلقي والخروج عن القانون، ولم تكن لهم أي صلة بصفة من صفات النُخب، أغلبهم شديدوا الإدمان على مادة الأفستنين (شراب مسكر)، تميزهم الممارسات اللاأخلاقية من دعارة وعدم الاعتقاد الديني[7]، ومنهم المجرمون

---

[1]- جوان غيلسبي، الجزائر الثائرة، تع: خيري حماد، لبنان: دار الطليعة، 1961، ص ص 14-15.

[2]- حسنة كمال، المرجع السابق، ص544.

[3]- **البرجوازية:** لفظ يطلق على الشخص القاطن بالمدينة الذي لا يخضع للقضاء الإقطاعي، ترمز لفئة اجتماعية مكونة من النبلاء والفلاحين والحرفيين انتزعت السلطة السياسية في أوروبا عبر الثورات الممتدة (1780-1840)... للمزيد يُنظر: سامي ذبيان وآخرون، قاموس المصطلحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، رياض الريس للكتب والنشر، ط 1، 1990، ص ص98-99.

[4]- كمال كاتب، أوروبيون أهالي ويهود بالجزائر 1830-1962، تمثيل وحقائق السكان، تق: ين يمين ستورا، تر: رمضان زيدي، الجزائر: دار المعرفة، ص244.

[5]- صالح فركوس، التشريعات المنظمة للاستيطان الاستعماري في الجزائر وآثارها على المجتمع الجزائري، مشروع بحث وزاري في إطار البرنامج الوطني للبحث (pnr)، الجزائر: مخبر التاريخ للأبحاث للدراسات المغاربية، 2010، ص 42.

[6]- فاتح زياني، الواقع الاجتماعي والثقافي للمستوطنين الأوروبيين في الجزائر (1871-1945) وأثره على الأهالي المسلمين، أطروحة دكتوراه، جامعة باتنة 1، 2020، ص15.

[7]- محفوظ قداش، جزائر الجزائريين - تاريخ الجزائر- 1830-1945، تر: مُحَمَّد المعراجي، الجزائر: منشورات ANEP، 2008، ص157.

الخارجون عن القانون، وآخرون من السياسيين المعارضين غير المرغوب فيهم بفرنسا أو غيرها من الدول الاوروبية الاخرى، بالإضافة إلى البطالين وهناك من تم تهجيرهم إلى الجزائر خلال فترات الحروب والأزمات مثلما حدث مع لاجئي منطقة الألزاس واللورين أثناء الحرب الألمانية الفرنسية عام 1870م[1].

ومن هذا المنطلق يمكن تقسيم المعمرين المهاجرين إلى صنفين:

الصنف الأول: المهاجرين المستغلين المستثمرين من التجار والصناع وأصحاب المهن الحرة...، من الطبقة الميَّسرة داخل المجتمع الأهلي الجزائري الذي يوفر لهم اليد العاملة المنتجة، ليصبحوا فجأة قادة ومسؤولين لا مستوطنين فحسب.

الصنف الثاني: الطبقة الكادحة من الفقراء، جاءت بهم فرنسا للموازنة بين السكان الأهالي والمهاجرين من أوروبا، فيتم منحهم عدة امتيازات كالأراضي[2]، من أجل ممارسة النشاط الزراعي، وكانت السلطات الفرنسية هي أول من رحلتهم وسمُّوا بـ كولون الحكومة (Les colons du gouvernement)[3].

وقد وصف الجنرال (برتزان Pierre Berthezene)[4] الكولون في رسالة موجهة إلى وزير دفاعه في 1831/03/25م، مصرحا: **"لابد من الكف عن الاعتماد على متطوعي باريس الذين التقطوا من أرصفة العاصمة المنغمسين في الحقارة والسكر لدرجة صار يطلق عليهم هنا (البدو الفرنسيون)...إن الفوضى تزداد بمجيء أفاقي أوروبا الذين تقيأتهم إسبانيا وإيطاليا وبخاصة مالطا"**،[5] ويتضح من قول (برتزان) أنّ جل القادمين من أوروبا إلى الجزائر من الفئات المنحطة في المجتمع الأوروبي، والتي كانت السبب وراء معظم المشاكل الاجتماعية وتبعاتها هناك.

ولهذا يصفهم المؤرخ الفرنسي (شارل أندري جوليان) فيقول: **"بعد دخول الجيش الفرنسي أكبت السفن الآتية من مرسيليا وإسبانيا وإيطاليا جماهير غفيرة من الأوروبيين لا ذمة لهم ولا ضمير مجبولين على الشجاعة والمغامرة، مولعين بحب الدراهم والدنانير، فانتشروا كالبلاء المسيطر متكالبين على بيع العقارات**

---

[1]- أبو القاسم سعد الله ، أبحاث وآراء...، المرجع السابق، ص 106.

[2]- كمال حسنة، المرجع السابق، ص ص 545-544.

[3]- عدة بن داهة، المرجع السابق، ص ص 47-48.

[4]- **برتزان:** عين كحاكم عام للجزائر سنة 1831م خلفا لكلوزيل، لم يستمر في منصبه طويلا، كان قائدا للحرس الملكي، فظهرت قدراته على القيادة خاصة خلال الحملة الفرنسية على الجزائر عام 1830م، اعتمد في سياسته على كسب ولاء مرابط القليعة الشيخ محي الدين لاخضاع متيجة، فمنحه لقب اغا العرب وحق التصرف في المنطقة... للمزيد يُنظر: كمال بن صحراوي، المرجع السابق، ص 54.

[5]- مُحَمَّد علي مُحَمَّد الصلابي، المرجع السابق، ص 322.

وشرائها...متكالبين تكالب الجياع على القصاع، يبيعون ويشترون خطفا وبهتا، سرقا وسلبا لا دين لهم...ولا يهمهم كيف أتت ومن أين أتت؟"[1]. أي أنَّ همهم الركض وراء الثروة ولا تهمهم الطريقة مشروعة أو غير مشروعة.

لم تكن الهجرة الأوروبية إلى الجزائر سهلة تماما كما لم تكن مستعصية، فخلال العشر سنوات الأولى من الاحتلال كانت الهجرة حرة دون أي تنظيم محكم وهو ما يعرف بالاستيطان الحر[2] أو الفوضوي[3]، وسيما وأنَّه بعد احتلال البلاد انقض عليها رفّ من البشر المتوحشين المشكوك في حسن نياتهم أرستقراطيون رومانتيكيون (المستوطنون ذو القفازات الصفراء)[4]، أصبح البعض منهم روادا أصليين[5]، وكان أكثر ما ميز هذه الفترة الفارق العددي الكبير بين العسكريين البالغ 50 ألف نسمة، والمدنيين الذي لم يتجاوز عددهم 25 ألف نسمة، فشكل المعمرون أقلية مقارنة بما سنشهده خلال الخمسينيات من القرن التاسع عشر[6].

كما تم جلب المالطيين والإسبان بدءا من سنة 1831[7]، فشهدت الهجرة الإسبانية تطورا ملحوظا خلال الحقبة الاستعمارية ملبية نداء فرنسا، تركزوا في البداية بالمناطق الوسطى ثم توزعوا بالمناطق الغربية[8]، وعمروا بالخصوص مدينة وهران[9]. وتعود أول محاولة رسمية للاستيطان الرسمي في الجزائر لسنة 1832[10]، بعد أن وصلت سفينة لميناء الجزائر محملة بـ 400 مهاجر من ألمانيا وسويسرا، كانوا بصدد الهجرة إلى أمريكا لكن تم التخلي عنهم بميناء الهافر بفرنسا من قبل الوكيل المتعاقد معهم، قسمتهم فرنسا لقسمين وأحدثت لهما مدينتين؛ الأولى

---

[1]- مُحَمَّد بوشنافي، "آثار السياسة الاستيطانية الفرنسية على المجتمع الجزائري"، جامعة الجيلالي يابس، ص 107.

[2]- كمال حسنة، المرجع السابق، ص 545.

[3]- شارل روبير أجيرون، تاريخ الجزائر المعاصرة، تر: عيسى عصفور، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، 1982، ص 41.

[4]- **المستوطنون ذو القفازات الصفراء:** هم شباب من عائلات ارستقراطية، رفضوا العيش في ظل سلطة الملك لويس فيليب، هاجروا للجزائر بهدف الاستثمار بها لتوفرها على رؤوس الأموال من بينهم (Tonnac) و(Montaign) وهم من وضعوا الطريق لفرنسا للاستيطان وأول من بنو المستوطنات بالجزائر... للمزيد يُنظر: العربي بلعزوز، الجاليات الأوروبية...، المرجع السابق، ص 40.

[5]- شارل روبير أجيرون، المرجع السابق، ص 41.

[6]- كمال حسنة، المرجع السابق، ص 545.

[7]- صالح فركوس، التشريعات المنظمة...، المرجع السابق، ص 43.

[8]- حياة قنون، "التواجد الإسباني في الغرب الجزائري خلال الفترتين العثمانية والفرنسية "، الحوار المتوسطي، ع5، ص 90.

[9]- كمال حسنة، المرجع السابق، ص 545.

[10]- يذكر عدة بن داهة أن اول محاولة للاستيطان الرسمي كانت سنة 1834م...للمزيد يُنظر: عدة بن داهة، المرجع السابق، ص 51.

تتكون من 50 عائلة استوطنت بدالي إبراهيم تحصلت على 227 هكتار من الاراضي، والثانية 23 عائلة توطنت بالقبة وتحصلت على 93 هكتار[1].

وبالرغم من جهود الادارة الفرنسية في تعمير الجزائر، وإصرار جنرالاتها على ذلك إلا أن العدد ظل قليلا مقارنة بما كانت تطمح لتحقيقه بسبب المقاومة الجزائرية (1832-1847م)، التي وقفت كجبل يتصدي لسياسة الاستيطان والتعمير، وأحدثت اضطرابات في صفوف الاستعمار الفرنسي وبالمناطق التي تركز فيها الكولون[2]. فلجأت السلطات الاستعمارية إلى بيع أراضي الدومين[3]، التي تكونت من أراضي البايلك[4] وأراضي الوقف[5] المصادرة طيلة فترة الاستيطان الحر، وهكذا تمكن المعمرون من الاستحواذ على أزيد من 4500 هكتار خلال سنة واحدة فقط[6]، لكن هذه المحاولة كان مصيرها الفشل في النهاية (الاستيطان الحر) نظرا لنقص الكفاءة والإمكانيات المادية للوافدين الأوروبيين.[7]

وبحلول سنة 1839م بدأ يرتفع عدد المستوطنين تلبية لرغبة الإدارة الاستعمارية خصوصا بعد تصريح الحاكم العام (فالي Valee)[8]: "**يجب إدخال المعمرين ولو بالقوة إلى الجزائر**" مما أدى إلى تصادم السياسة الاستيطانية

---

[1]- صالح عباد، المرجع السابق، ص 08.

[2]- الطاهر بن خرف الله، "التحول الاقتصادي والسياسي للريف الجزائري (1830-1962م)"، مجلة الذاكرة، ع 02، الجزائر، 1995، ص ص 24-25.

[3]- **الدومين**: تعني التملك وحيازة الملكية، مرادفة لكلمة ملكية، تعبر عن حق من الحقوق الطبيعية، حقوق الأشخاص والحقوق المدنية... للمزيد يُنظر: مُحَّد أمين بن يوسف، ملكية الدومين وتطور الاستيطان الفرنسي في الجزائر (1830-1870م)، رسالة ماجيستير، جامعة وهران، 2013-2014، ص 63.

[4]- **أراضي البايلك**: هي الأراضي التابعة للدولة (السلطة العثمانية) يحق للحكام التصرف فيها واستثمارها غير قابلة للبيع والشراء والقسمة والتوريث... للمزيد يُنظر: كاميلية دغموش، السلطة والمجتمع في بايلك الغرب الجزائري (1792-1830م)، أطروحة دكتوراه، جامعة وهران، 2019-2020، ص ص 109-110.

[5]- **أراضي الوقف**: الأراضي الموهوبة للمؤسسات الدينية والخيرية غير القابلة للنقل إلى الغير بعد تسليمها ولا تخضع للنظام الضريبي وقوانين البيع والشراء، لا تورث... للمزيد يُنظر: كاميلية دغموش، المرجع نفسه، ص 120.

[6]- نور الدين بلعربي، "الاستيطان الأوروبي في الجزائر وانعكاساته الاجتماعية والثقافية 1830-1962"، مجلة عصور، مج 18، ع02، الجزائر، 2019، ص 127.

[7]- صالح عباد، المرجع السابق، ص 08.

[8]- **فالي**: هو سيلفان شارل فالي ولد سنة 1773م، أحد جنرالات فرنسا بالجزائر عين حاكما على الجزائر سنة 1838م، توفي سنة 1846م بباريس... للمزيد يُنظر: كمال بن صحراوي، المرجع السابق، ص 124.

بامتداد مقاومة الأمير عبد القادر[1] نحو سهل متيجة، وحدوث هلع كبير وتقهقر للمعمرين الأوائل الذين توجهوا نحو المناطق االساحلية لسنوات عديدة قبل تغلغلهم داخل البلاد[2]، فأصبحت الجزائر تستقطب بين 2000-2500 معمر كل سنة، ولولا تصاعد مد المقاومة لكان العدد أضعافا بكثير ناهيك عن ظهور الأمراض كالكوليرا والحمى التي قضت على الكثير منهم خاصة ببوفاريك التي سميت بمقبرة الأوروبيين[3].

وقد أشار (ليون فيكس) في كتابه (الجزائر حتف الاستعمار) إلى أن نسبة المهاجرين الفرنسيين من المعمرين كانت تختلف بفارق كبير عن غيرهم من المهاجرين، متكونين بالأساس من ذرية أولئك الذين سماهم الجنرال (جيرار) بـ (فائض سكاننا)، لكن الحقيقة تظهر أن هذا الفائض ما هو إلا أشخاص غير مرغوب فيهم بفرنسا[4]. وعلى الرغم من ارتفاع أعدادهم خلال العقد الأول من الاحتلال الفرنسي إلا أن ذلك لم يرضيها تماما، لأنه لم يكن مثلما خططت له[5].

ومع مجيء الجنرال (بيجو Bugeaud)[6] سنة 1840م وسع في نشاط الحركة الاستيطانية،[7] واضعا خطة منظمة لتحويل الجزائر لمستعمرة تستقبل الفائض البشري من الفرنسيين، فقدم الأراضي للجنود العاملين في الجيش الإفريقي،[8] واتخذ من تشجيع العسكريين للاستيطان خطوة مهمة،[9] وإضافة لهؤلاء من الفرنسيين والإسبانيين

---

[1]- **الأمير عبد القادر**: هوعبد القادر ناصر الدين الابن الرابع لمحي الدين ولد سنة 1807 بالقيطنة بوهران تميز بذكائه وفطنته، قاد المقاومة الجزائرية ضد الاحتلال الفرنسي، عقد معاهدة تافنة ودي ميشال مع السلطات الاستعمارية... للمزيد يُنظر: هنري شارل تشرشل، حياة الأمير عبد القادر، تر وتق وتع: أبو القاسم سعد الله، الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، ط2، 1982، ص ص 39- 302-300.

[2]- أندري برنيان وآخرون، الجزائر بين الماضي والحاضر، تر: اسطنبولي رابح ومنصف عاشور، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1984، ص 333.

[3]- العربي بلعزوز، المرجع السابق، ص ص 56-57.

[4]- ليون فيكس، الجزائر حتف الاستعمار، تر: مُحَمَّد عيتاني، لبنان: مكتبة المعارف، ص 33.

[5]- أحمد توفيق المدني، هذه هي الجزائر، مصر: مكتبة النهضة المصرية، 2001، ص 97.

[6]- **بيجو**: من مواليد سنة 1774م بمدينة ليموج الفرنسية، والدته من اصول إيرلندية ووالده من نبلاء بيريغورد، عين برتبة ملازم ثاني سنة 1806م في حرس نابليون الامبراطوري، كما عمل في بلاط الملك لويس فيليب، تحصل على لقب ماريشال سنة 1843 مكافأة له على الخدمات التي قدمها للحكومة الفرنسية بالجزائر، توفي بالكوليرا سنة 1849م... للمزيد ينظر: بسام العسلي، الماريشال بيجو1774-1849، لبنان: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط02، ص ص 11-12

[7]- نور الدين بلعربي، المرجع السابق، ص 127.

[8]- جون بول سارتر، المصدر السابق، ص 05.

[9]- نور الدين بلعربي، المرجع السابق، ص 127.

والمالطيين والإيطاليين، كان هناك معمرون من البرتغال وإيرلندا وبولونيا وبلجيكا وهولندا واليونان[1]، تحكم في هجرتهم عدة ظروف كانت تمر بها بلدانهم كالثورات بدءا من سنة 1830م ثم 1848م ثم 1870م[2].

بدأ المستثمرون من هؤلاء المستوطنون وأصحاب المال في الاستيلاء على المقاطعات والممتلكات بتشجيع من السلطات الفرنسية، فتوزع الإسبان الفلاحون بالغرب الجزائري، بينما شق المهاجرون الآخرون من إيطاليا ومالطا وكورسيكا والصيادون ...طريقهم باتجاه الشرق[3]، وتركز الألمان بالدويرة وبوفاريك وحتى وهران وتلمسان،[4] وفي حدود سنة 1843م وصل إلى الموانئ الجزائرية ما يقارب 14138 مهاجر، من بينهم 12006 فرنسي والبقية من المعمرين الإيرلنديين والألمان والسويسريين[5].

كان ينظر(بيجو) لهجرة المدنيين الفرنسيين بعين الحذر وللهجرة الأوروبية عامة بعين الخطر، أما عن المهاجرين من الطبقة الكادحة فنظر إليهم بعين الاشمئزاز، حيث قال:" **إن الجزائر هي ذلك الوكر الذي ينتهي إليه مطاف كل الحالمين والذين يموتون في فرنسا جوعا...إنهم أسوء نوع من المستوطنين، فهم أشخاص من مختلف المهن والحرف ممن فشلوا في مشاريعهم بالمتروبول، جاءوا للجزائر لتحقيق الثروة فهم لا يحسنون عمل أي شيء بأصابعه العشر، لا أموال لديهم، فكيف يمكن استغلال ملكية؟**"،[6] وهذا ما ذهب إليه (حمدان خوجة) مؤكدا أن أغلب المهاجرين الأوروبيين كانوا من المغامرين الماديين الفقراء[7].

لقد أشارت العديد من الأبحاث التاريخية أنَّ هجرة الأوروبيين غير الفرنسيين كانت أكثر حيوية من هجرة الفرنسيين بحد ذاتهم[8]، إذ وصل إجمالي المستوطنين بالجزائر سنة 1843 ما يقارب 59000 نسمة، ويرجع ذلك لسياسة فرنسا القائمة على جذب أكبر عدد من الكولون لاعتماده كيد عاملة زراعية مثل الماؤونيين (Les

[1]– أرزقي شويتام، المرجع السابق، ص 198.
[2]– جمال حمدان، استراتيجية الاستعمار والتحرير، مصر–لبنان : دار الشروق، ط1، 1983، ص 107.
[3]–جوان غيلسبي، المرجع السابق، ص 15.
[4]–كمال حسنة، المرجع السابق، ص 546.
[5]– نور الدين بلعربي، المرجع السابق، ص 127.
[6]– العربي بلعزوز، المرجع السابق، ص 63.
[7]– حمدان بن عثمان خوجة، المرآة، تق وتع وتحق: مُحَمَّد العربي الزبيري، الجزائر: منشورات ANEP، 2005، ص 203.
[8]– صالح فركوس، التشريعات المنظمة...، المرجع السابق، ص 42.

mahonnais) الذين كانوا أول من استوطن بالبلاد[1]. وفي سنة 1845م وصل للمستوطنة 46 ألف مهاجر[2]، متأثرين بشتى الدوافع الوطنية والمغامرة الاقتصادية[3].

كما شكل اليهود جزءا مهما من الهجرات الأوروبية التي كانت تتدفق سيولها بالجزائر، فنجد الاستعمار الفرنسي عمل على زيادة العناصر اليهودية بالبلاد، من خلال لَمِّ شمل اليهود عبر مختلف البلدان الأوروبية وتوطينهم بالمستعمرة، خاصة وأنهم معروفين بثروتهم ورؤوس الأموال، فطالبوا بأنفسهم الاستقرار بالجزائر خاصة يهود فرنسا[4]، وتشير الإحصائيات المتعلقة بهم خلال السنوات الأولى من الاحتلال، أن أعدادهم لم تكن هائلة قياسا بعدد المهاجرين الأوروبيين غير اليهود، فقد وصل عددهم بمدينة الجزائر 4000 يهودي سنة 1830م وبعد ثمان سنوات ارتفع لـ 6.655 نسمة[5].

وقد ركزت السلطات الفرنسية على ضرورة تهجير اليهود للجزائر رغم أن جل ما ميزهم انحلالهم الخلقي[6]، وذلك لعدة اعتبارات حيث وجدت فيهم سبيلا لتسخير جهودهم الاقتصادية وحنكتهم السياسية لمصالحها[7]، وهم من جهتهم وجدوا في فرنسا ما كانوا يطمحون إليه من امتيازات مادية[8]، فنجد الباحث الفرنسي (هنري غارو Henri Gouraud) قد علق على ذلك قائلا: "**استمر ذلك التواصل بين فرنسا واليهود بعد الاحتلال، وازدادت الروابط وثاقة بين الجانبين، ففي الوقت الذي غضت فيه سلطات الاحتلال نظرها عن نشاط اليهود غير القانوني والأخلاقي، استمر اليهود في عرض خدماتهم لها كأعمال الجوسسة، مما يبرز أن العلاقات اليهودية الفرنسية كانت تتحكم فيها المصلحة المادية فقط**".[9]

---

[1]- محفوظ قداش، المرجع السابق، ص 157.

[2]- نور الدين بلعربي ، المرجع السابق، ص 188.

[3]- جوان غيلسبي، المرجع السابق، ص 15.

[4]- فاتح زياني، المرجع السابق، ص 177.

[5]- أبو القاسم سعد الله ، تاريخ الجزائر الثقافي (1830-1954)، ج 06، لبنان: دار الغرب الإسلامي، ط1، 1998، ص 394.

[6]- سيمون بيفايفر، مذكرات أو لمحة تاريخية عن الجزائر، تق وتع: أبوالعيد دودو، الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1974، ص 109.

[7]- أمال معوش، يهود الجزائر والاحتلال الفرنسي 1830-1870، الجزائر: دار الإرشاد، 2013، ص 64.

[8]- فطيمة الشيخ، اليهود في الجزائر خلال العهد الاستعماري 1830-1962م مقاربة سياسية، اقتصادية واجتماعية، أطروحة دكتوراه، جامعة سيدي بلعباس، 2016- 2017، ص 70.

[9]- فاتح زياني، المرجع السابق، ص 178.

تزايد عدد المستوطنين الأوروبيين سنة 1848م إلى 109 آلاف مستوطن منهم 52 ألف فرنسي[1]، وبين سنتي (1848-1850م) استقبلت المستعمَرة مواكب من المهاجرين لدعم الاستيطان الفرنسي، فتم إنشاء 42 مركز استيطاني وزعت كهبات وامتيازات على 20 ألف باريسي تكفلت حكومة بلادهم بنقلهم للجزائر،[2] لكن سرعان ما عادوا أدراجهم بعد أن قضت الكوليرا على الكثير منهم[3]، وبغض النظر عن قلة كفاءتهم الفلاحية إلا أن جلبهم كان بغرض انشاء القرى الاستيطانية الزراعية لاستثمار الأرض وتحسين أحوالهم[4].

ثم ظهرت موجة جديدة للأرقام القياسية الخاصة بالمعمرين خلال عهد الإمبراطورية الفرنسية الثانية، وارتفع عدد لفرنسيين بـ 103322 معمر بعدما كان 65497 نسمة أي بزيادة قدرها 58%، تولى الادارة في هذه الفترة الماريشال (راندون Randon)[5]، ويمكن اعتبارها بالمرحلة الفعلية للاستيطان نظرا لازدياد نسبة التدفق الأوروبي بالجزائر خلال ست سنوات الأولى من هذا العهد بنسبة 44%[6] ، استمر هذا الوضع إلى غاية 1870م بموجات جديدة كل سنة من المهاجرين المستوطنين فخلال السنوات الممتد بين (1852-1870م)، تصاعد عددهم إلى 245117 مستوطن[7] وتم تجنيس أزيد من 30 ألف يهودي[8].

---

[1]- صلاح العقاد، المغرب العربي في التاريخ الحديث والمعاصر –الجزائر، تونس، المغرب الأقصى)، مصر: مكتبة الأنجلومصرية، ط6، 1993، ص 134.

[2]- أحمد توفيق المدني، المرجع السابق، ص 97.

[3]- جول بول سارتر، المصدر السابق، ص 06.

[4]- عماد لبيد، الاستيطان والتوطين: الاستعمار الفرنسي في الجزائر والحركة الصهيونية في فلسطين دراسة مقارنة، جامعة الجزائر 3، 2010، ص 38.

[5]- **راندون:** هو جاك لويس سيزار ألكسندر راندون، ولد في 25 مارس 1875 بمدينة غرونبول، من أسرة بروتستانتية، أمضى معظم حياته المهنية بالجزائر منتهجا في إدارته سياسة القوة والعنف، رقي رتبة ماريشال سنة 1856، توفي 1871...يُنظر أيضا: Charles A. Deneson, mémoires maréchal Randon, t1, France; typographie lahure 1875, p 1.

[6]- العربي بلعزوز، "السياسة الاستعمارية في الجزائر وأثرها على تطور الهجرة الأوروبية بها (1830-1900)"، مجلة عصور جديدة، ع 7-8، الجزائر، 2012-2013، ص 294.

[7]- محفوظ قداش، المرجع السابق، ص 159.

[8]- عثمان زقب، السياسة الفرنسية في الجزائر 1830-1914 (دراسة في أساليب السياسة الإدارية)، أطروحة دكتوراه، جامعة باتنة، 2014-2015، ص418

وفي سنة 1874م جاءت للجزائر 877 عائلة فرنسية من إقليمي الألزاس واللورين دعمتهم السلطات الاستعمارية بإعانات مادية على حساب المجتمع الأهلي ليرتفع عددهم من جديد إلى 195418 نسمة.[1] كما تحصلوا على آلاف الهكتارات من الأراضي المسلوبة من ملاكها الحقيقيين[2]، بهدف تثبيت وجود هؤلاء المستوطنين ليكونوا عيونا للحكومة الفرنسية بعد أفضالها عليهم،[3] مشكلين كيانا منسجما نظرا للخصائص المشتركة التي تجمعهم كالدين والعصبية للمسيحية واهتمام البنوك والمؤسسات العامة والجمعيات الخيرية الفرنسية بهم[4]، فحدث نوع من الألفة بينهم خاصة الإسبانيين والإيطاليين والفرنسيين، ومنهم من يعود تواجده بالبلاد لفترة ما قبل الاحتلال الفرنسي، وبعد حملة إكسماوث[5] على الجزائر سنة 1816م حيث قدِّر عددهم نحو 100 فرد أنذاك[6].

وبحلول سنة 1897 استمرت التغييرات في معطيات الهجرة الأوروبية حسب الظروف التي كانت تمر بها الجزائر فبلغ عدد المعمرين 158.071 نسمة، ومع بداية سنة 1901م تراجعت نسبة المستوطنين الإسبان والإيطاليين من 75% سنة 1881م إلى 52% سنة 1901م بسبب صدور قانون 1889 القاضي بتجنيس الأطفال الأجانب المولودين في الجزائر، مع حقهم بعد بلوغهم سن الـ 21 عاما في المطالبة بجنسيتهم الأصلية[7]. ومنه فإن هذه الأرقام كلها كانت نتيجة تخطيط استعماري منظم، ولو أنَّ منها ما لم يرضِ الإدارة الاستعمارية خلال فترات محددة، خاصة مع السنوات الأولى للاحتلال.

---

[1]- أبو القاسم سعد الله، أبحاث وآراء...، ج2، المرجع السابق، ص 108.

[2]- عبد الرحمان بن إبراهيم بن العقون، المرجع السابق، ص 50.

[3]- مراد قبال، "السياسة الاجتماعية الفرنسية في الجزائر أهدافها وتداعياتها (1830-1939)"، مجلة القرطاس، ع 09، الجزائر، 2018، ص 135.

[4]- حكيم بن الشيخ، المرجع السابق، ص 360.

[5]- **حملة إكسماوث:** حملة إنجليزية هولندية استهدفت إيالة الجزائر سنة 1816 سميت باسم اللورد اكسماوث، انطلقت الحملة بـ 36 سفينة وجهت ضربة قاضية للبحرية الجزائرية... للمزيد ينظر: جون وولف، الجزائر وأوروبا 1500-1830، تر وتع: أبو القاسم سعد الله ، الجزائر: عالم المعرفة، 2009، ص 445.

[6]- حكيم بن الشيخ، المرجع السابق، ص 361.

[7]- فاتح زياني، المرجع السابق، ص 21

4.دعائم التعمير الفرنسي للجزائر:

1.4. الدعامة المادية:

بعد الاحتلال الفرنسي للجزائر وتوقيع معاهدة الاستسلام بين الكونت (دي بورمون De Bourmont)[1] و(الداي حسين)[2]، التي نصت في بندها الخامس على احترام ضمانات أملاك الجزائريين وأرزاقهم، حيث ورد فيه نقلا عن حمدان خوجة: **"تبقى ممارسة الديانة المحمدية حرة، كما أنه لن يقع أي اعتداء على حرية السكان من جميع الطبقات ولا على دينهم وأملاكهم وتجارتهم وصناعتهم، ونساؤهم سيحترمون"**[3]. غير أنه مباشرة بعد توقيعها بدأت مرحلة النهب لممتلكات البلاد والعباد بمختلف الأساليب، جاعلين من الجزائري خادما مُستغَلا في خدمة الأراضي التي ستمنح للمعمرين[4].

كان لفرنسا قناعة بأنها وريثة الدولة العثمانية بالجزائر[5]، وهوما جعلها ترتكز على تعمير المنطقة كنوع من ممارساتها الاستعمارية المجحفة اتجاه الجزائر، فكان توطين الأوروبيين في هذه المستعمَرة ضرورة حتمية لابد منها في إطار مساعيها لتدعيم وجودها بالمنطقة، ولضمان التسيير المحكم عند توسعها داخل البلاد، فكان أول ما انتهجته هو سن القوانين والمراسيم لإحصاء أراضي الجزائريين ومصادرتها بطرق مقننة (قانونية) لا تسمح لهم بالاحتجاج أو تقديم الشكاوي لدى القضاء، ثم تمليكها للمستوطنين بإشراف من الحكومات الفرنسية المتعاقبة منذ سنة 1830[6].

---

[1]- **دي بورمون:** من مواليد 1773م بفرنسا، قاد الحملة الفرنسية لاحتلال الجزائر سنة 1830م، تمت ترقيته لرتبة ماريشال في 1830/07/22م، ثم عزل في شهر أوت من نفس السنة... للمزيد يُنظر: كمال بن صحراوي، المرجع السابق، ص 99.

[2]- **الداي حسين:** آخر بايات الترك بالجزائر، عرف بأخلاقه الحسنة بين الرعية نظرا لالتزامه بمبادئ الشريعة الإسلامية وأحكامها، مختلف في تاريخ ومكان ميلاده 1773 و1864 وبين ندرلة أوأزمير، على عهده حدثت حادثة المروحة الشهيرة التي مثلت منعرجا خطير في تاريخ الجزائر، استسلم لفرنسا في 5 جويلية 1830م... للمزيدُ يُنظر: أحمد توفيق المدني، مذكرات أحمد الشريف الزهار نقيب أشراف الجزائر، الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع. وينظر أيضا: كمال بن صحراوي، المرجع السابق، ص ص 81-82.

[3]- حمدان بن عثمان خوجة، المصدر السابق، ص 172.

[4]- نور الدين بولحية، "الاستعمار الكلاسيكي وجرائمه في حق الشعوب، الاستعمار الفرنسي للجزائر نموذجا"، مجلة آفاق علمية، مج 10، ع 01، الجزائر، 2018، ص 14.

[5]- أبو القاسم سعد الله، خلاصة تاريخ الجزائر المقاومة والتحرير 1830-1962، لبنان: دار الغرب الإسلامي، 2007، ص 77.

[6]- أحمد مُحَّد عاشوراكس، صفحات تاريخية خالدة من الكفاح الجزائري المسلح ضد جبروت الاستعمار الفرنسي الاستيطاني (1500-1962)، ليبيا: المؤسسة العامة للثقافة، 2009، ص 173.

وقد كانت أولى عمليات مصادرة الأراضي مع إصدار قرار 8 سبتمبر 1830م الذي ينص على الاستيلاء على أملاك البايلك[1] وسمح بوضع اليد على بعض الأوقاف[2]، والمؤسسات الدينية وشمل القرار أوقاف مكة والمدينة، لما تشكله هذه الأملاك من خطورة على الاستعمار الفرنسي، وهو ما أكده (Seyes) حين قال: "**إن الأوقاف تحد من السياسة الاستعمارية**"[3]. فكان هذا القرار أفضل حل مكن الفرنسيين من استغلالها وصب ميزانيتها في خزينة الحكومة الفرنسية،[4] ثم توزيع مداخيلها وأراضيها على المعمرين[5].

ثم تلاه قرار 01 سبتمبر 1833م يدعو جميع ملاك الأراضي والنقابات الدينية لإيداع السندات بالإدارة العامة لمسح الأراضي في فترات وجيزة،[6] بهدف الحصول مساحات شاسعة والاستحواذ على آلاف الهكتارات من العقارات لتسليمها للأوروبيين، ليجد الجزائريين أنفسهم ملزمين بالتخلي والتنازل عن أراضيهم لعدم امتلاكهم وثائق حيازتها[7]، غير أنه سرعان ما تم إلغاؤه وفق قرار 1834/07/26 وانحصر مهامه في تأمين ممتلكات الدولة وحمايتها [8].

كما كانت السلطات الفرنسية قد أصدرت مذكرة توضح فيها مراحل وشروط حصول المعمرين على الأراضي كإمتياز عقاري، ورد فيها: "**على الأشخاص الراغبين في الإقامة بالجزائر، بصفتهم معمرين مستفيدين ضمن المراكز السكنية والقرى الفلاحية التي تشيدها الحكومة، توجيه طلباتهم مباشرة، أو عن طريق الولاة، وهذا أفضل إلى وزارة الحربية. ويجب أن يرفق الطلب بشهادات أصلية تبرز على الخصوص خلق صاحب**

---

[1]- عبد الله مقلاتي، المرجع في تاريخ المغرب الحديث والمعاصر (الجزائر، تونس، المغرب، ليبيا)، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2012، ص 108

[2]- ناصر الدين سعيدوني، الجزائر منطلقات وافاق، الجزائر: دار البصائر، ط03، 2013، ص 22.

[3]- مُحَمَّد الحاكم بن عون، الوقف في الجزائر إبان الاستعمار الفرنسي، المؤتمر العلمي العالمي الخامس: الوقف الإسلامي التحديات واستشراف المستقبل، السودان: قاعة المؤتمرات بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي، 2017، ص 9.

[4]- عبد الله مقلاتي، المرجع السابق، ص 108.

[5]- عبد الخلف التميمي، الاستيطان الأجنبي في الوطن العربي، المرجع السابق، ص 19.

[6]- جيلالي صاري، تجريد الفلاحين من أراضيهم 1830-1963، تر: قندوز عباد فوزية، الجزائر: المركز الوطني للدراسات والبحث وثورة أول نوفمبر 1954، 2010، ص ص 12-13.

[7]- مراد سعودي، الاستراتيجية العسكرية للقادة الفرنسيين في الجزائر 1830-1870، أطروحة ماجيستير، جامعة بوزريعة، 2016-2017، ص 124.

[8]- جيلالي صاري، المرجع السابق، ص 13.

الطلب ومهنته وسنه وعمر أولاده وعددهم، وحصة رصيده المالي الذي يتوفر عليه عند حلوله بالجزائر"[1]، فقد كان بالجزائر أنواع من ملكيات الأراضي، منها أراضي الحبوس والملك والمخزن وأراضي العرش[2].

وفي 18 فيفري 1841م صدر قرار ينص على إعادة تنظيم عملية الهجرة الأوروبية إلى الجزائر، وفق شروط وضوابط ومنح المعمرين الأراضي الكافية للاستقرار بها، مع إنشاء مراكز استيطانية بمدن عديدة، وتحديد مساحاتها والعدد اللازم لها من العنصر البشري الأجنبي. أعطى هذا القرار الاستيطان دفعا نوعيا، خاصة بعد فشل الاستيطان العسكري والاعتماد على سياسة الاستيطان المدني فأصدر (بيجو) قرارا في 12 أفريل 1841م القاضي بأن أي معمر يملك من المال 1200-1500 فرنك يمكنه الحصول على قطعة أرضية لا تزيد مساحتها عن 12 هكتار بالإضافة لمسكن لائق،[3] مثل هذا القرار دعوة صريحة للمباشر في الاستيطان، فبلغ عدد المهاجرين سنة 1843م أزيد من 14 ألف مستوطن[4].

أمرية أكتوبر 1844 تعد أول وثيقة سعت إلى تنظيم ملكية الارض وكيفية نقلها للمعمرين[5] تضمن مصادرة كل الأراضي غير المزروعة أو غير الموثقة في الإدارة الفرنسية مع إعطاء مهلة لا تتجاوز الثلاثة أشهر لتسوية إجراءات الحيازة على الملكية أو يتم انتزاعها من أصحابها وتسليمها للمستوطنين، مع عدم الاعتراف بعقود الملكية التي سجلت قبل توقيع معاهدة الاستسلام وضمها لأملاك الدولة،[6] وبموجبه تم الإستيلاء على أراضي كثيرة بمتيجة ووهران حوالي 181266 هكتار ثم ترسيمها إداريا[7]، لإيجاد صيغ جديدة لانتقال الأرض من الجزائريين للأوروبيين[8].

---

[1]- عبد الحميد زوزو، نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصرة 1830-1900، الجزائر: موفم للنشر، 1984، ص 149.

[2]- عبد الخلف التميمي، الاستيطان الأجنبي...، المرجع السابق، ص 19.

[3]- صالح حيمر، السياسة العقارية الفرنسية في الجزائر (1830-1930م)، اطروحة دكتوراه، جامعة باتنة، 2013-2014، ص ص 68-70.

[4]- صالح عباد، المرجع السابق، ص 11.

[5]- احميده عميراوي، أبحاث في الفكر والتاريخ (الجزائر وفلسطين)، الجزائر: دار الهدى، 2003، ص 20

[6]- الهواري عدة، الاستعمار الفرنسي في الجزائر سياسة التفكيك الاقتصادي والاجتماعي 1830-1960، تر: جوزيف عبد الله، لبنان: دار الحداثة، 1983، ص 61.

[7]- سعاد تيرس، "قراءة في أهم التشريعات العقارية الاستعمارية الفرنسية خلال القرن التاسع عشر في الجزائر"، مجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية، ع 02، الجزائر، ص 140.

[8]- مُحَمَّد الحاكم بن عون، المرجع لسابق، ص 13.

مرسوم 1845م أباح للاحتلال الفرنسي الحق في تجريد الثائرين ضدها من أراضيهم، وحتى المتهمين منهم دون أن يُثبَت ذلك عليهم، مستهدفا ممتلكات القبائل العاصية[1]. ليليه صدور أمرية 12 جويلية 1846م الذي جاء لتصحيح قانون 1844م وتتمته، حيث أوكلت مهمة التحقيق في الملكيات لمجلس المنازعات[2]، بعد أن أباح للمعمرين إمكانية الاستيلاء على أراضي البور وأراضي العرش غير المستغلة، في حال ما إذا ثبت على الجزائريين المشاركة في المقاومة ضد الاستعمار الفرنسي[3]، من أجل نقل هذه الأنواع من الملكيات التي ليس لها ملاكها إلى الدومين آليا[4]، وتشجيع الاستيطان بمنح الأراضي للكولون استنادا للتشريع الفرنسي[5].

صدور قانون 16 جوان 1851م، يعد من أخطر القوانين الفرنسية التي زعزعت كيان المجتمع الجزائري بشكل خطير[6]، وأصبحت جميع ميادين الحبوس من ممتلكات الدولة الفرنسية[7]، وهو أول تشريع عقاري يقوم بتحديد الملكيات بين جماعية وأخرى فردية أواسط القبائل الجزائرية، لضمان جاهزية الأراضي التي ستوزع على الأوروبيين المرشحين للهجرة الى البلاد، فتم مصادرة 103654 هكتار شمال الجزائر[8]، وأكد على حق الدولة في التصرف في الأوقاف وشراء أراضي القبائل لصالح المصلحة العامة في حال دعت الضرورة ذلك[9]، حيث بلغ مقدار الأراضي المصادرة الخاصة بالقبائل سنة 1853م حوالي 343 ألف هكتار، احتفظت فرنسا بستين ألف هكتار باعته بأبخس الأثمان للمعمرين وبأقساط طويلة الآجال[10].

قرار 30 أكتوبر 1858م وسع من إجراءات المعاملات العقارية وجعلها مطابقة للقانون الفرنسي حتى يتمكن الأوروبيون واليهود من الاستيلاء على الأملاك الموقوفة[11]، ليصبح الوقف وبصفة رسمية لا رجعة فيها ضمن

---

[1]- عبد المالك خلف التميمي، الاستيطان الأجنبي...، المرجع السابق، ص 22.

[2]- **مجلس المنازعات**: هيئة إدارية قضائية مهامه تحديد الملكيات العقارية، حيث أن الحاضر المصادق عليها من طرف هذا المجلس لا يمكن الطعن بها... للمزيد يُنظر: سعاد تيرس، المرجع السابق، ص 140.

[3]- بشير بلاح، تاريخ الجزائر المعاصرة 1830-1989، ج1، الجزائر: دار المعرفة، 2006، ص 159.

[4]- سعاد تيرس، المرجع السابق، ص 140

[5]- مُحَمَّد الحاكم بن عون، المرجع السابق، ص 13.

[6]- الهواري عدة، المرجع السابق، ص 63.

[7]- جيلالي صاري، المرجع السابق، ص 13.

[8]- عبود علي، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض 1830-1899 (القطاع الوهراني نموذجا)، أطروحة ماجيستير، جامعة وهران، 2013-2014، ص 76.

[9]- سعاد تيرس، المرجع السابق، ص 141.

[10]- رياض زاهر، استعمار إفريقية، مصر: الدار القومية، 1965، ص243.

[11]- ناصر الدين سعيدوني، المرجع السابق، ص22

مجال التبادل العقاري[1]، مما سهل على الإدارة الاستعمارية تصفية الأوقاف بصفة نهائية لصالح الاستيطان الأوروبي في الجزائر[2]، وبداية ظهور أولى المستوطنات الأوروبية بالقبة ودالي إبراهيم والشراقة وحسين داي[3].

قانون 23 أفريل 1863م المسمى بالقانون الإمبراطوري[4]، أقر نظاما جديدا يسير عليه المجتمع الجزائري القبلي[5] أساسه الدوار والبلدية[6]، كما أظهر بعض الإصلاحات للجزائريين للتخفيف من غضبهم ضد السياسة الاستعمارية فمنح القبائل الحق والحرية في تملك الأراض المقيمة بها[7]. غير أنَّ هدفه الحقيقي هو تفتيت ملكية العرش للأرض، وإضعاف قدرة السكان المحليين على خدمتها وزراعتها، تمهيدا لبيعها ومنحها للمعمرين بعد الوصول لزرع الفتنة والنزاع حول هذه الملكيات نفسها[8].

ويعتبر القرار المشيخي خطوة هامة لتحقيق التمازج بين المستوطنين والجزائريين للتحرك في المعمَرة بشكل يرضي الإدارة الفرنسية[9]، حتى أن الكونت (دوكازابيانكا De Casabianca) صرح باسم اللجنة المشيخية التي كلفت بدراسة هذا القرار: "**إن مستقبل الاستعمار لا خوف عليه بعدما تقرر استملاك الأراضي التي كانت للعرب. والمعمرون أنفسهم يطلبون ذلك بإلحاح...لأنه يمكن أن نسلمها في المستقبل للمعمرين...**"[10]. لقد مكن هذا القرار المعمرين من الاستيلاء على حصة الأسد من الملكيات العقارية على حساب الأهالي، بحيث لم يقدم الجديد

[1]- بشير بلاح، المرجع السابق، ص 159

[2]- ناصر الدين سعيدوني، المرجع السابق، ص22

[3]- بشير بلاح، المرجع السابق، ص159

[4]- كوثر هاشمي، "تشريعات الأراضي والمجتمع الريفي وعلاقته بقانون الألقاب في الجزائر، تطبيق قانون 1873 نموذجا"، مجلة البحوث التاريخية، مج 05، ع 01، الجزائر، 2012، ص121.

[5]- صالح فركوس، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر 1830-1925، الجزائر: مديرية النشر لجامعة قالمة، 2010، ص106.

[6]- عبد الحميد زوزو، الأوراس إبان فترة الاستعمار الفرنسي (1837-1939)، مج 01، ج 01، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2010، ص289.

[7]- سعيد علي، الاستعمار والعمران، السياسة الاستيطانية والعمران في الجزائر، ج 01، تق: عبد الجليل التميمي، تر: نسرين لولي ومُحَمَّد رضا بوخالفة، الجزائر: دار خطاب، 2013، ص614.

[8]- مصطفى الأشرف، الجزائر الأمة والمجتمع، تر: حنفي بن عيسى، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1983، ص 15.

[9]- أوليفي لوكور غرانميزون، الاستعمار الإبادة تأملات في الحرب والدولة الاستعمارية، الجزائر: دار الرائد، 2007، ص 247.

[10]- مصطفى الأشرف، المرجع السابق، ص 15.

كما أرادت السلطة الفرنسية أن تبرز ذلك للعلن، ما عدا مسألة تسوية قضية نهب الأراضي التي كانت تتم بطرق غير قانونية فتصبح وفق هذا القرار مقننة[1].

استمرت سلسلة إصدار القوانين الفرنسية المدعمة للمهاجرين الأوروبيين طيلة القرن التاسع عشر، رغبة من فرنسا في توفير الجو المناسب لهم للاستيطان بالجزائر، حيث صدر بتاريخ 26 جويلية 1873م قانون (وارني Warnie)[2]، وهو عبارة عن مجموعة من الإجراءات القانونية[3] التي أقامت الملكيات الفردية داخل أراضي العرش للجزائريين[4]، والقضاء التدريجي للملكيات الجماعية المشاعية، بغرض مصادرة ما تبقى من الأراضي التي ليس لها أي سندات ملكية لصالح الكولون[5]. كان هذا القانون شكليا أرادت فرنسا من خلاله خداع الجزائريين أنَّ لها نية في تغيير سياستها اتجاههم خاصة وأنهم كانوا على جهل بأبعاد السياسة الفرنسية وخبثها[6].

و يعتبر قانون (وارني) من أهم الدعائم التي جاءت لتقوية نفوذ المعمرين ودعمهم ماديا، حيث سعت فرنسا لإظهار مبدأ المساواة والعدالة في توزيع الأراض بين السكان المحليين والمهاجرين القادمين من أوروبا[7]، غير أن المنطق والواقع يحتم علينا ضرورة التخمين أنَّ فرنسا لا يمكنها في أي حال من الأحوال أن تحقق إنجازا إيجابيا يُحسب لها لصالح الأهالي، فقد فتح المجال للمضاربة بالأراضي الجزائرية لفائدة المعمرين الأوروبيين واليهود معا، فتم بيع ما يقارب 32388 هكتار دون الخضوع للتوثيق بين سنوات 1877-1898م و1885-1889م، وبلغ عدد عمليات البيع والشراء بين الكولون والسكان 1086 عملية[8]. ثم صدر إلى جانبه قانون متمم له سنة

---

[1]- عبد الحميد زوزو، الأوراس إبان...، المرجع السابق، ص ص 285-286.

[2]- **وارني**: ولد سنة 1810م عين مساعد جراح في مستشفى وهران سنة 1832م، ألحق بالقنصلية الفرنسية لدى الأمير عبد القادر بمعسكر، ثم عين مدير للشؤون المدنية في عمالة وهران عام 1848م، ثم مقرر لدى المجلس الأعلى للإدارة في الجزائر سنة 1849م، بعد التقاعد تفرغ لنشر الكتب لصالح المعمرين في الجزائر، ومن أشد المدافعين وعن أحقيتهم لتسيير الإدارة بالجزائر... للمزيد يُنظر: إبراهيم لونيسي، بحوث في التاريخ السياسي الجزائر المعاصرة، الجزائر: دار هومة، (د.س.ن)، ص 107.

[3]- خديجة بختاوي، "قانون وارني والملكية الفردية من خلال مخطوطات أرشيفية"، المجلة الجزائرية للمخطوطات، ع 11، 2014، ص 298.

[4]- إبراهيم لونيسي، المرجع السابق، ص 107.

[5]- خديجة بختاوي، المرجع السابق، ص 298.

[6]- عبد الملك خلف التميمي، الاستيطان الأجنبي...، المرجع السابق، ص 24.

[7]- شارل روبير أجيرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا 1871-1919، ج 1، تر: حاج مسعود بكلي، الجزائر: دار الرائد، 2007، ص 149.

[8]- سعاد تيرس، المرجع السابق، ص ص143-144.

1887م يرمي لتفكيك الشيوع، وتسهيل قابلية انتقال قطع أراضي الأهالي الشركاء في الملكية دون اشتراط الملكية فيها، تم ذلك في المزاد بنفقات زهيدة يدفعها المعمرين مقابل ما يدفعه للأهالي.[1]

لم يقتصر الدعم المادي للمعمرين بمنحهم العقارات والأراضي فقط، بل وصل الى إنشاء الشركات والمؤسسات الاستثمارية التي تحفز هؤلاء على القدوم للجزائر دون أي تردد، خاصة بعد أن أصبح التعمير مذهبا رسميا تعتمده فرنسا في سياستها ضد البلاد[2]، وأهمها المؤسسة العامة الجزائرية[3] التي تأسست سنة 1865م، قدمت الدعم المالي للفلاحين والتجار من المستوطنين بغرض الاستثمار في النشاطات الزراعية بعد منحهم قروض مالية على المدى الطويل بين 10 سنوات إلى 30 سنة، دون أي شروط تعجيزية مقابل أن تحصل الشركة على فوائد تصل إلى5.5% أو 6% [4].

2.4. الدعامة النفسية:

كان للدعم النفسي والمعنوي الذي انتهجته فرنسا في سياستها التعميرية بالجزائر أثره الواضح في ترغيب المعمرين للهجرة إلى الجزائر والاستيطان بها، من خلال اتباع أساليب عدة؛ كالمنشورات والإعلانات الإعلامية الدعائية (ينظر الملحق رقم 02)، والصحافة وخطابات الجنرالات الكبار من قادة فرنسا التي كانت تحمل في فحواها كل عبارات المدح لأرض الجزائر ومظاهر تدعيم الحكومة الفرنسية لهؤلاء المعمرين الذين ستستقبلهم المستوطنة، فقدم العنصر الأوروبي لها وأصبح مالكا وصاحب نفوذ[5].

فقد ساهمت الدعاية الإعلامية التي اتبعتها فرنسا في الترويج لسياستها الاستيطانية، بارتفاع كبير لعدد المهاجرين الأوروبيين الى الجزائر، بعد أن اعتمدت على التوجهات والتيارات الفكرية المتنوعة؛ كأسلوب غير مباشر لمؤازرة المعمرين في اتخاذ القرار للهجرة، من خلال مساهمة الكاثوليكية[6] في ذلك، ودور المدرسة السانسمونية[1] في

---

[1]- شارل روبير أجيرون، تاريخ الجزائر...، المرجع السابق، ص 88.

[2]- فرحات عباس، ليل الاستعمار، تر: أبوبكر رحال، تق: عبد العزيز بوباكير، الجزائر: دار القصبة، 2005، ص 56.

[3]- سعيد علمي، المرجع السابق، ص 68.

[4]- عبد الرحمان تندراري، "القروض والأراضي الزراعية الممنوحة للكولون ودورها في توسيع وتطوير زراعة الكروم بعمالة وهران (1900-1932)"، مجلة الإنسان والمجال، مج 4، ع خاص، الجزائر، 2018، ص ص 91-89.

[5]- فرحات عباس، الشاب الجزائري، تر: أحمد منور، الجزائر: وزارة الثقافة، 2007، ص 52.

[6]- **الكاثوليكية:** طائفة دينية مسيحية يقودها أسقف روما وهو(البابا مقره دولة الفاتيكان)، ينسب إليها عامة النصارى في الغرب، وهم أكبر تجمع ديني في العالم للخلفيات الاستعمارية الأوروبية وبعثات التنصير... للمزيد يُنظر: مُحَمَّد بن علي مُحَمَّد آل عمر، الطائفة الكاثوليكية فرقها- عقائدها- وأثرها على العالم الإسلامي، أطروحة دكتوراه، جامعة أم القرى، 2007، ص 63.

الدعوة للتعمير والتي مثلها الأب الروحي (أونفونتان Enfantin)،[2] حيث سخَّر جهوده في تشجيع الاستيطان الأوروبي بالجزائر خاصة بعد فشل مشروعه بمصر سنة 1833[3]، ففكر في إعادة بعث مشروعه الإيديولوجي بالجزائر للدفع بالاستيطان خطوة إلى الأمام[4].

وبرز دور أتباعه من السانسيمونيين في هيكلة وتنظيم الوجود الأوروبي بالجزائر المستعمَرة تحت حماية السلطة الفرنسية بغية الدمج التام بين المجتمع الدخيل الأوروبي والمجتمع الجزائري مركزا على وضع أسس تنظم وتتحكم في تسيير عملية الهجرة بشكل متقن[5] من خلال استقطاب جنسيات مختلفة من الألمانيين، الفرنسيين، الهولنديين، الإسبانيين...وغيرهم، فألف كتابا أسماه (استعمار الجزائر) بعد إقامته بها مدة 22 شهرا[6]، ومن خلال هذا العنوان **يتبين أنه قصد باستخدام مصطلح الاستعمار (La colonisation) بدلا من الاحتلال** (L'occupation) لتوضيح أساليب ممارسة التعمير في الأرض، ولا سيما أنه يؤمن أنَّ الدولة قد تحكم ولا تستعمر مستدلا على ذلك بالوجود العثماني بالجزائر[7].

جاء في صفحات كتابه هذا كل التوجهات الفكرية الاستيطانية للتيار السان—سيموني بالجزائر ومشاريعه وأتباعه، مناديا بضرورة تغيير الأسلوب الاستعماري القائم على العنف والقوة أو التخفيف منه، مبرزا سبل البقاء في الجزائر بالاعتماد على مبدأ التجمع أو الجمع بين الغالب والمغلوب أي بين المعمرين والجزائريين[8]، مؤكدا على أهمية

---

[1]- **السانسمونية:** مذهب إيديولوجي ظهر في القرن 19م بأوروبا بزعامة سان- سيمون، تقوم على مبدأ المثالية والاشتراكية والابتعاد عن المادية البحتة مع احترام وتشريف الإنسان وتفضيل المصلحة العامة، غير أن ممارستهم بالجزائر ضد الإنسان الجزائري عكست حقيقة التصورات التي نادوا بها... للمزيد يُنظر: مصطفى عبيد، الفكر الاستعماري السانسيموني في مصر والجزائر 1833-1870، الجزائر: دار المعرفة الدولية، 2013، ص 29.

[2]- **أنفانتان:** من مواليد سنة 1796م، تخرج من مدرسة المتعددة التقنيات بفرنسا، اعتنق المذهب السانسيموني على يد أوليندر رودريغرز، خلف سان- سيمون في ترأس المذب بعد وفاته سنة 1825م من أهم مشجعي الهجرة الأوروبية للجزائر... للمزيد يُنظر: مصطفى عبيد، "اونفانتان وفلسفته في تنفيذ الاستعمار الفرنسي بالجزائر 1839-"1841، جامعة المسيلة، ص ص 301-304.

[3]- مصطفى عبيد، الفكر الاستعماري السانسيموني في مصر والجزائر 1833-1870، المرجع السابق، ص 23.

[4]- مصطفى عبيد، المرجع نفسه، ص 30

[5]- المرجع نفسه، ص 30.

[6]- شارل أندري جوليان، تاريخ الجزائر المعاصرة الغزووبدايات الاستعمار (1827-1871)، مج 1، تر: جمال فاطمي وآخرون، مر: عياش سلمان، الجزائر: شركة دار الأمة، 2013، ص 436.

[7]- مصطفى عبيد، أونفانتان وفلسفته...، المرجع السابق، ص 304.

[8]- سعيد علمي، المرجع السابق، ص ص 110-111.

دعم المهاجرين خاصة الألمانيين والإيرلنديين باعتبارهم أكثر نشاطا وحبا للعمل، مع أخذ الحيطة في أن تكون الهجرة أوروبية بينما الاستعمار فرنسيا، وجاء هذا تطبيقا منه لفكرة أحد أتباعه في اقتراحاته حول تشجيع الهجرات الأوروبية إلى الجزائر وهو السيد (سان مارك جيراردين) الذي يرى: **"أنَّ احتلال الجزائر لابد أن يكون أوروبيا مسيحيا، وليس فرنسيا بالخصوص، على أن يتم ذلك تحت السيطرة الفرنسية"**[1].

بالإضافة إلى هذا فقد استندت فرنسا في سياستها الاستيطانية الأوروبية عامة والسياسة الدعائية خاصة على الاستشراق[2]، حيث ساهم المستشرقون من خلال اهتماماتهم البالغة بالجزائر وطبائعها في مختلف المجالات (الثقافية، الاجتماعية، السياسية...)، بتعريف المجتمعات الأوروبية باختلاف أجناسها بأرض الجزائر، التي أصبحت حسبهم أرضا فرنسية مما يستدعي توجيه تيار الهجرة نحوها، وما مكنهم من هذه المهمة هو إتقانهم المتميز لأصول اللغة العربية[3]، فقاموا بتخصيص مدرسين لتدريس الأوروبيين الوافدين للجزائر اللغة العربية، وكان (زكار Zakar) هو من تولى هذه المهمة مدة ثلاث سنوات[4].

ربما كان ذلك بهدف تمكين الأوروبيين من التغلغل وسط مجتمع الأهالي والقدرة على التعامل والتخاطب معهم باعتبار اللغة هي الوتد الأساسي للتعامل وضمان الدمج بين أي جنسين مختلفين، ولم تكتفي فرنسا بهذا وفقط بل وصل حتى لاعتمادها الشعر الملحون كركيزة لدعم توسعها الاستيطاني داخل البلاد[5]، والاعتماد على الأبحاث المتوصل لها من طرف الجنرالات في التعريف بالجزائر وما تملكه من خيرات وثروات مثل الموسوعة العلمية التي قام بإنجازها كل من (كاريت) و(بيليسيه Pèllissier) وعدد من العلماء التي تحمل كل المعلومات التاريخية الجغرافية ومسالك الطرق والظروف السياسية التي مرت بها الجزائر[6]. ونعتقد أن هذه الموسوعة بالكم الهائل الذي تحمله في صفحاتها عن تاريخ الجزائر توفر الكثير من الجهد للمعمرين في معرفة المسالك الجغرافية وطبيعة المجتمع الجزائري.

---

[1]– مصطفى عبيد، أونفانتان وفلسفته...، المرجع السابق، ص 304.

[2]– **الاستشراق**: أي دراسة علوم الشرق، وأحواله وتاريخه، ومعتقداته وبيئاته الطبيعية والعمرانية والبشرية وحتى لغاته ولهجاته المتعددة وطبائع الأمة الشخصية في كل مجتمع شرقي... للمزيد يُنظر: عبد المتعال مُحَمَّد الجبري، الاستشراق وجه للاستعمار الفكري، مصر: مكتبة وهبة، ط1، 1995، ص 13.

[3]– احميدة عميراوي، من الملتقيات التاريخية الجزائرية، الجزائر: دار لهدى، ط2، 2007، ص 123.

[4]– احميدة عميراوي، المرجع نفسه، ص 125.

[5]– احميدة عميراوي، من الملتقيات...، المرجع السابق، ص 122.

[6]– بيليسيه، الاستكشاف العلمي للجزائر خلال أعوام 1840-1841م العلوم التاريخية والجغرافية (مذكرات تاريخية وجغرافية حول الجزائر)، ج 1، تر: حمزة الأمين يحياوي، الجزائر: عالم المعرفة، 2016، ص 07.

بالرغم من أنَّ الإدارة الفرنسية كانت على دراية بمدى أهمية التحفيز المادي للكولون وتوفير الأراضي لهم، لكن ذلك لم يمنعها من إغفال العمل الدعائي مدركة أنَّ وسائل توصيل رسالة ونداء فرنسا للأوروبيين كافة سيكون بالإعلام، مؤكدة لهم الوقوف لجانبهم ومنحهم امتيازات عدة كتكفل الحكومة الفرنسية بدفع تكاليف سفرهم وتوفير الإقامة لهم وكل ما سعوا لأجله ببلدانهم سيجدونه في المستعمرة الفرنسية الجديدة[1]، للوصول إلى تحقيق استيطان شامل مثل الذي حدث مع الهنود الحمر في العالم الجديد بعد إستئصال السكان الأصليين[2]، فازدادت بذلك وتيرة الهجرة من إسبانيا، فرنسا، سويسرا، إيطاليا، ...إلى الجزائر[3].

وكان للجنرالات العسكريين والمدنيين مساهمة واضحة في المؤازرة النفسية للمستوطنين منذ الدخول الفرنسي للجزائر عن طريق خطاباتهم وتصريحاتهم بالجرائد بأن لهم أهداف تصب في صالح المعمرين بمنحهم الفرصة للنجاح في الأرض الجديدة[4]، هوما ثبت في أذهان المعمرين بعد ذلك أنَّ فرنسا كل ما تقوم به من أجلهم وفقط، متحمسين للهجرة، وهو ما جعلهم يرددون:"**إنهم في فرنسا يحبوننا، إنهم في فرنسا يعاملوننا بالحسنى، إنهم في فرنسا يعلموننا العمل، إنهم في فرنسا يدفعون لنا** ..."[5].

وقد اعتمد أغلب دعاة الاستيطان والتوطين على الخيال أيضا كوسيلة ذكية، لعرض أرض الجزائر في أبهى صورة على الاوروبيين الراغبين في الاستيطان بالجزائر، من خلال استخدام هذا الخيال في الملصقات الإشهارية بجداريات البلديات والأسواق ومختلف أماكن التجمع، فاستطاع الفرنسيين بهذه الحيلة تصوير المستوطنة على أنها جنة المعمرين التي تحمل آمالهم وأحلامهم، أراضيها خصبة، مياهها عذبة، بها فرص كثيرة لإقامة مشاريع متنوعة، وأخرى في طور الإنجاز مثل السكك الحديدية وتعبيد الطرقات ...[6].

من أمثلة الحملات الدعائية التي كانت تقوم بها السلطات الفرنسية ما ورد في أحد المناشير التي نشرتها بصحفها: "**يوجد عند أبواب فرنسا بلاد يسود فيها صيف دائم وتنمو فيها نباتات أوروبا إلى جانب المنتجات الآسيوية والأمريكية، غالبا ما تكون الأشجار مزهرة ومعبأة بالفواكه...**"[7]، وفي سنة 1848م

[1]– عمار عمورة، موجز في تاريخ...، المرجع السابق، ص 119.
[2]– مراد قبال، المرجع السابق، ص 134.
[3]– أبو القاسم سعد الله، خلاصة تاريخ...، المرجع السابق، ص 79.
[4]– أرزقي شويتام، المرجع السابق، ص 128.
[5]– فرحات عباس، الشاب...، المرجع السابق، ص 53.
[6]– العربي بلعزوز، الجاليات الأوروبية...، المرجع السابق، ص 69.
[7]– أرزقي شويتام، المرجع السابق، ص 201.

أصدرت فرنسا (دليل المستوطنين الجزائريين)، جاء فيه عدة مراسيم تشجيعية توضح الخيرات التي سيتحصل عليها المعمرين بعد وصولهم للجزائر واصفا مناخها وظروفها الطبيعية والجغرافية، بالإضافة إلى طبيعة الحياة الاجتماعية والاقتصادية بها...لإقناع المترددين في الهجرة إليها، نظرا لخوفهم من العراقيل التي قد تصادفهم.

كما قامت الادارة الفرنسية بتحضير العديد من التظاهرات الداعمة للحركة الاستيطانية، مثل المعرض الاستيطاني الأول بباريس يوم 15 ماي 1855 الذي استعرض مختلف مقومات الجزائر المادية في توفير الحاجات الأساسية للمهاجرين الاوروبيين وقدرتها على جلب المستثمرين،[1] وفي هذا الصدد أشار (دفيجري) ضمن نشاطه التدعيمي للتعمير أنه لنجاح هذه السياسة لابد من الاعتماد على النداء كوسيلة لاستقطاب الأوروبيين من كل حدب وصوب فيقول: **"إذا ما أردنا نقل الحضارة إلى الحامة والحصول من أرض إفريقيا على الثروات التي نخبئها، يجب بالتأكيد القيام بنداء للأوروبيين، لأنه من خلال احتكاك هؤلاء بالأهالي يمكن للحضارة أن تنبت"**[2] .

ثم إن الدعم النفسي الذي اتبعته فرنسا اعتمد أيضا على الوعود الكاذبة كحل قد يجلب لهم عددا كبيرا من المهاجرين خاصة الألمان، لكن بعد وصولهم للجزائر لم يجدوا الرفاهية التي روجت لها فرنسا، وهذا بشهادة المعمرين الألمان بعد الأوضاع التي عاشوها بالمستوطنة باستثناء التجار منهم وممتهني الحرف، حيث كتب (شيمبار) أحد الرحالة الألمان في مذكراته تحذيرات هامة لأبناء موطنه من أكاذيب الوعود الفرنسية وحيلها الترغيبية للهجرة الى الجزائر، قائلا: **"توجهت إلى مستوطنة إبراهيم باشا في منتصف شهر أكتوبر من سنة 1832، وزرت الخيام الموجودة بها خيمة بعد أخرى . وهنا وقفت على بؤس كبير، يعجز المرء عن وصفه: المرض، الفقر، أناس عراة تقريبا، صورة رهيبة حقا"**[3].

كما صدرت العديد من الكتابات المروجة لفكرة الهجرة مثل كتاب (الجزائر والهجرة) للبارون (ماري دوفيبار Mari de weber) وكتابه الثاني (نزهة إلى الجزائر)، تمثلت الغاية منهما في توجيه تيار الهجرة الألمانية نحو

[1]- العربي بلعزوز، الجاليات الأوروبية...، المرجع السابق، ص 70.

[2]- عثمان زقب، المرجع السابق، ص ص 408-409.

[3]- عمار هلال، أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصرة (1830-1962)، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2014، ص ص 66-67.

الجزائر التي كانت تتركز وجهتها في البداية باتجاه الولايات المتحدة الأمريكية بشكل مكثف، ولعدة أسباب أهمها زيادة العائدات المالية لشركته بالرفع من مردودية الخطوط الغربية والجنوبية[1].

[1]- العربي بلعزوز، الجاليات الأوروبية...، المرجع السابق، ص71.

5.أهم مراكز الاستيطان:

إن سياسة انتزاع ومصادرة الأراضي الخاصة بالجزائريين التي انتهجتها الإدارة الاستعمارية، لم تكن سوى بهدف تلبية ما قد يحتاجه المعمرون فور قدومهم للجزائر، فسارعت السلطات الفرنسية لاستغلال الأراضي المصادرة في إنشاء مراكز استيطانية بمناطق جيوسياسية بالمستعمرة يستوطن بها الأوروبيين بعد أن يتم تجهيزها وفق متطلبات الحياة الضرورية من مزارع، مبني، طرق، سدود...وغيرها، ومن أهم مراكز الاستيطان الأوروبي في الجزائر نذكر:

1.5. الجزائر:

يعتبر إقليم الجزائر من أقدم المستوطنات الفرنسية التي حرصت إدارة الاستعمار على بنائها وفق ما يتوافق وشروط استقرار المعمرين، فقامت بتهجير عدد كبير من سكان إقليم الألزاس نحوه، وأنشأت به أزيد من 100 مسكن سنة 1838م ليقيم به حوالي 400 أوروبي، ثم تطور العدد بـ 661 مسكن[1]، وقد سبق أن أشرنا إلى أن أول مستوطنة استعمارية أوروبية بالجزائر كانت بمنطقة بوفاريك سنة 1836م، أشرفت على إنجازها السلطات الفرنسية[2] بتكليف الجنرال (كلوزيل) بالمهمة[3]، فتم توزيع 173 قطعة أرضية على المعمرين مساحة كل قطعة منها 04 هكتارات و562 قطعة مساحتها ثلث هكتار للأحواش المجاورة لبوفاريك، وحوش الشاوش وحوش بويعقوب[4]، ما يعادل سلب أزيد من 622 هكتار في سنة واحدة[5].

كان يتحصل بعض أصحاب المشاريع الاستثمارية من الكولون على الأراضي بهذا الإقليم بأساليب مبهمة مثل الـ 200 هكتار التي تم منحها إلى (فونتير Fantir) الذي تخلى عن وظيفته بفرنسا في سبيل الحصول على هذا الامتياز العقاري بداي حسين، و(فيالار Vialare) الذي تحصل على 180 هكتار بالقبة[6]. ومن أجل ضبط محكم لعملية إنشاء المراكز الاستيطانية أقرت الإدارة الاستعمارية تقسيم هذا الإقليم إلى أربعة دوائر كل دائرة تقسم إلى مناطق وبلديات وحواضر، فنلاحظ أنَّ المستوطنين تمركزوا بمنطقة دلس وتنس التي أنشأت بها قرية مونتينوت التعميرية وبلدية بئر خادم التي احتوت أزيد من 693 مستوطن[7].

---

[1]- فاتح زياني، المرجع السابق، ص 79.

[2]- عمار عمورة، موجز في تاريخ...، المرجع السابق، ص 119.

[3]- فاتح زياني، المرجع السابق، ص 79

[4]- عبد القادر سلاماني، الاستراتيجية الفرنسية الإجهاض مشروع الدولة الجزائرية الحديثة 1832-1847م، الجزائر: دار قرطبة، 2012، ص 259.

[5]- فاتح زياني، المرجع السابق، ص 77.

[6]- عبد القادر سلاماني، المرجع السابق، ص 258.

[7]- فاتح زياني، المرجع السابق، ص ص 77-78.

وفي سنة 1842م أقام الأوروبيين مستوطنة ببئر مراد رايس وبلدية الشراقة للإقامة الدائمة بها واستوطن بها أزيد من 1084 أوروبي، وقد كان الكونت (غييو) من بين أهم الجنرالات الذي أشرفوا على بناء وتوسيع المستوطنات بمدينة الجزائر بالاستعانة بفريق من المهندسين التابعين لمصلحة الأشغال الاستعمارية لمقاطعة الجزائر العاصمة،[1] وحتى انشاء المراكز الاستيطانية كان يتم وفق مراسيم وقوانين تصدرها السلطات الفرنسية، فكان قرار 27 سبتمبر 1836م الدعامة الأساسية في الدفع بعجلة الاستيطان بالمنطقة وضواحيها.

منح هذا القرار الإدارة الفرنسية الحق في تكليف متخصصين لدراسة المواصفات اللازمة لبناء مراكز التعمير الفرنسية يحتكرها المعمرين مع إجبارهم على دفع فرنكين لكل هكتار لصالح الخزينة الخاصة بنفقات الاستعمار لمساعدة فرنسا ماليا من اجل التعجيل في الإنجازات الأولية لبناء المستوطنات، فتم إقامة 83 مسكن بمنطقة بوفاريك وضع لها الحاكم العام مراسيم تحدد أحقية إدارته في الاستيلاء على الأراضي الشاغرة بهدف وضع اختباره على ستة أحواش: سوق علي، بويعقوب، ميموش، نوارلوس وغربة، ليتم فيها بعد تهجير 40 عائلة من أوروبا إليها ثم وصل العدد إلى 316 عائلة بمجموع 1500 مستوطن[2] .

كان (بيجو) من أهم الجنرالات الذين قدَّموا مقترحات هامة لإنشاء المراكز السكنية للمعمرين متأثرا باتجاه الفوريارية[3]، التي دعت إلى تعمير مدينة الجزائر بتجمعات دينية أو عسكرية أو اقتصادية[4]، حتى أن بنايات المدينة بمختلف بلدياتها غالبا ما كان يتم عرض بيعها على السماسرة اليهود[5]، وتم إعداد عدة قرى لصالح عدد كبير من المستوطنين من مختلف الجنسيات منهم عائلات سويسرية وأخرى ماهونية بلغ عددها 45 أسرة بفوردلو (برج الكيفان حاليا).

كما قدمت إلى إقليم الجزائر 60 عائلة أخرى من المستوطنين أقامت مركزا استطانيا لنفسها بمدينة الجزائر عرف بمركز روفيغو (جنوب الجزائر) تبلغ مساحته 626 هكتار تم سلبها من الجزائريين على ضفة وادي الحراش،

---

[1]- فاتح زياني، المرجع السابق، ص78.

[2]- عبد القادر سلاماني، المرجع لسابق، ص ص259-260.

[3]- **الفوريارية**: نسبة لشارل فوري مذهب اجتماعي يزعم تحديد وتوجيه العلاقات الإنسانية، إذ يعتبر مشروع إعادة هيكلة جذرية للمجتمع تنسب إلى مؤسسها فوريه وتعد من أهم المشاريع الحساسة، فلم تثر الشكوك حول القواعد التي تسير تنظيم العمل فقط بل حتى حول الأخلاق... للمزيد يُنظر: سعيد علمي، المرجع السابق، ص ص38-39.

[4]- ألكسي دوطوكفيل، المصدر السابق، ص72.

[5]- بن يوسف التلمساني، التوسع الفرنسي في الجزائر 1830-1870، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2004-2005، ص 348.

وفي سنة 1848م تم بناء مركز أفروفيل (جنوب مليانة)، وفي سنة 1851م قامت السلطات الفرنسية بتكليف عدد من المعمرين السويسريين باستصلاح بعض المساحات شمال القليعة[1] بناحية منطقة بربيسة، فتمكنوا من بناء مستوطنة بئر توته التي استوطنت بها 20أسرة[2].

2.5. وهران:

بعد سقوط مدينة الجزائر في 05 جويلية 1830 كانت وهران الوجهة الثانية للاحتلال الفرنسي من أجل إخضاعها خاصة وأنها كانت تمثل عاصمة بايلك الغرب، فكانت أول تجربة لاحتلالها خلال هذه الفترة مع القائد العام للجيوش الفرنسية ديبورمون غير أنها فشلت[3] ثم تم إسقاطها في محاولة أخرى بتاريخ 4 جانفي 1831 بقيادة الجنرال (دامريمون Damremont)[4] بالمرسى الكبير[5] للبدء في عملية تهجير الأوروبيين إليها وإنشاء المراكز الاستيطانية بها فخصصت لها السلطات الاستعمارية ميزانية ضخمة لإنجاح مشروع التعمير، ويعود اهتمام الإدارة الفرنسية البالغ بهذه المقاطعة لعدة أسباب أهمها:

- تنوع زراعاتها وكثافتها ولاسيما زراعة الكروم التي ستدر أرباحا طائلة لفرنسا
- مساحته الواسعة البالغة 67.363 كلم^2.
- تعدد ثرواته وموارده الاقتصادية من موارد منجميه وخامات متنوعة مثل الحديد الذي يوفر على فرنسا بناء الموانئ وتعبيد الطرق وإنشاء السدود والسكك الحديدية تسهيلا لحياة المعمرين بالجزائر[6].

يعتبر لامورسيير من أهم قادة فرنسا الذين وضعوا مشروعا استيطانيا واضحا للمنطقة الغاية منه توفير 8000 هكتار لـ 5000 عائلة أوروبية بهدف تثبيت التواجد الأجنبي بها، غير أن هذا المشروع فشل لعدة عوامل أهمها امتداد المقاومة الشعبية بها، فتم التركيز مجددا على إنشاء ثلاث مراكز استيطانية بالسَّانية بوهران ومسرغين سنة

---

[1]- **القليعة** : مدينة جزائرية حديثة النشأة تأسست على يد حسن باشا علي...للمزيد يُنظر. بيليسييه، المصدر السابق، ص415.

[2]- شارل اندري جوليان، المرجع السابق، ص 618.

[3]- بن يوسف التلمساني، المرجع السابق، ص 121.

[4]- **دامريمون**: تم تكليفه باحتلال المرسى الكبير بوهران، خلف كلوزيل في 12 فيفري 1837، من مؤيدي سياسة الاحتلال الجزئي بالجزائر، قاد حملة أكتوبر 1837 على قسنطينة ولقي حتفه بها في 12 أكتوبر 1837 ليخلفه الماريشال فالي... للمزيد يُنظر: كمال بن صحراوي، المرجع السابق، ص ص 88-89.

[5]- بن عودة المزاري، طلوع سعد السعود في أخبار وهران والجزائر وإسبانيا وفرنسا إلى أواخر القرن التاسع عشر، ج 2، تح: يحي بوعزيز، لبنان: دار الغرب الإسلامي، ط 1، 1990، ص 87.

[6]- زهرة صوافي، المرجع السابق، ص 114.

1844م، وسيدي الشحمي سنة 1845م، غير أن مرحلة الإعمار به تأخرت لسنة 1847م، وفي سنة 1846م قدم لمنطقة الغرب الجزائري 869 معمر من ألمانيا قادمين من مدينة دانكارك، اهتم بشؤونهم (لامورسيير) خاصة بعد الوضع المزري الذي كانوا عليه منهكين جسديا خاضعين لنظام عسكري صارم[1].

وقد ذكر (ألكسي دوطوكفيل) أنَّ عملية الاستيطان والتوطين بالنواحي الغربية خاصة بوهران كانت أكثر سهولة وتماشيا مع متطلبات الاستعمار،[2] ولا سيما أنَّ التركز الأجنبي بها ليس وليد القرن 19م، بل سبق وأن تركز الإسبان بالسواحل الغربية لوهران بحكم الخلفية التاريخية التي تجمع بين المنطقة والجاليات الإسبانية ، حيث سقط برج المرسى الكبير في أيديهم منذ قرون واستطاعوا الاستيلاء على المدينة والإقامة بها،[3] وحسبنا فإن هذا يعد من أهم العوامل التي ساعدت فرنسا في الاستيطان نظرا لمعرفة الإسبان بالمنطقة والقدرة على تحقيق التعايش السلمي بينهم وبين العناصر البشرية الأوروبية الأخرى.

بلغ عدد قاطني المدينة من الإسبان سنة 1864م حوالي 7610 إسباني في حين قدّر عدد الأوروبيين بـ 5862 مقابل 3898 من الأهالي، أي بمجموع 17370 نسمة[4]، ومن خلال هذه الأرقام يظهر الفرق بين الأهالي والأوروبيين المتفوقين عدديا ومدى تركيز فرنسا على المنطقة الغربية (وهران) لإقامة التجمعات السكنية الاستيطانية، حيث تعود أول محاولة لإنشاء مستوطنة عسكرية بوهران بدائرة مسرغين سنة 1841م وبموجب صدور مرسوم 25 نوفمبر 1844م تحولت لمركز استيطاني[5].

بعد جهود الجنرال (بيجو) وبمساعدة (لامورسيير) والعقيد (بيليسيه) بالإضافة إلى (كافينياك Cavaignac)[6]، بدأ الاستقرار التام للمعمرين بالمدينة بعد إنشاء المساكن لهم والقرى الاستيطانية فبلغ عدد المراكز الاستيطانية بعمالة وهران 07 مراكز سنة 1845م هي تيارت وسيدي بلعباس سنة 1843م، السانية ومزغران سنة 1844م، سيدي شامي وسانت دونيس بسيق وآرزيوسنة 1845م، وفي الفترة الممتدة ما بين

---

[1]- شارل اندري جوليان، المرجع السابق، ص ص 420-419.

[2]- ألكسي دوطوكفيل، المصدر السابق، ص 63.

[3]- أحمد بن هطال التلمساني، رحلة مُحَمَّد الكبير (باي الغرب الجزائري) إلى الجنوب الصحراوي الجزائري، تح وتق: مُحَمَّد بن عبد الكريم، مصر: عالم الكتب، 1960، ص 18.

[4]- فاتح زياني، المرجع السابق، ص ص 86-87.

[5]- زهرة صوافي، المرجع السابق، ص 116.

[6]- **كافينياك:** من مواليد 1802م، كلف بمهمة إخضاع مدينة المدية، خلف لامورسير على رأس جيش الزواف، تم تكليفه بإنشاء مركز الأصنام من قبل بيجوسنة 1843م، تولى مسؤولية تلمسان بدءا من سنة 1845م، ثم صار حاكما عاما للجزائر سنة 1848م، توفي سنة 1857م... للمزيد يُنظر: كمال بن صحراوي، المرجع السابق، ص 139.

1846-1851م تم إنشاء 35 مركز استيطاني من بينها نذكر : نمور ، سان لوي، سان كلود، سان بار بتليلات ، المرسى الكبير[1] وعين الترك الذي أنشأ سنة 1852م[2].

استمرت فرنسا في نشاطها المكثف لانشاء اكبر عدد ممكن من المراكز الاستيطانية بعمالة وهران، غير أنه سرعان ما بدأت تتباطأ عملية إنشاء هذه المراكز خلال الستينيات من القرن ،19 خاصة بعد انتشار مقاومة أولاد سيد الشيخ سنة 1864م ومجاعة 1867م ومسألة المملكة العربية التي أثارت جدلا واسعا بين المعمرين والأهالي، ثم عادت لنشاطها بعد ثورة المقراني سنة 1871م فتم إنشاء 12 مركز استيطاني جديد خلال أربع سنوات فقط ما بين (1871-1874م)[3] ، خاصة بعد أن تم التصدي لهذه الثورات التي كانت تعرقل سير حركة التعمير فمثلا تم نفي المشاركين في انتفاضة 1871م إلى كاليدونيا الجديدة[4].

3.5. قسنطينة:

استطاعت القوات الفرنسية إحكام سيطرتها على مدينة قسنطينة بعد صراع محتدم بين أحمد باي والجيش الفرنسي[5]، فتم الاستيلاء عليها سنة 1837م[6] من شهر أكتوبر،[7] حيث ركزت السلطات الفرنسية على ضرورة الاحتلال التام لها لضمان توسيع الحركة الاستيطانية بها خاصة بعد انتشار المجاعات بالمدينة مما جعل الكثير من الأهالي يقومون ببيع أملاكهم أورهنها ليستغل الأوروبيين الأمر خاصة اليهود منهم، فاستولوا على جميعها بأقل الأثمان، فيذكر صالح العنتري أن المنازل التي كانت تقدر قيمتها أنذاك، بـ 10 آلاف أصبحت تباع بألف وألفين، أما الكراء فلم يكن يتجاوز فرنكا واحدا[8].

استغلت الإدارة الفرنسية الوضع من أجل تسهيل الحصول على الأراضي بأبسط الطرق وإنشاء المقترحات تتوالى بدءا من الجنرال (بيدو Bedeau)[9] الذي اقترح إنشاء المرافق الاجتماعية الهامة للمعمرين مثل: المسارح،

---

[1]- صالح فركوس، التشريعات المنظمة...، المرجع السابق، ص 60.

[2]- زهرة صوافي، المرجع السابق، ص 118

[3]- صالح فركوس، التشريعات المنظمة...، المرجع السابق، ص ص 62-63.

[4]- اوليفيي لوكور غرانميزون، الجمهورية الامبراطورية في سياسة الدولة العنصرية، تر: مسعود حاج مسعود، الجزائر: دار القصبة، 2009، ص 346

[5]- بن عودة المزاري، المصدر السابق، ص 172.

[6]- صالح العنتري، مجاعات قسنطينة، تح وتق: رابح بونار، الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1974، ص 47.

[7]- فندلين شلوصر، قسنطينة أيام أحمد باي 1832-1837، تروتق: أبوالعيد دودو، الجزائر: وزارة الثقافة، 2007، ص 62.

[8]- صالح العنتري، المصدر السابق، ص49.

[9]- **بيدو**: من أهم رجال الجنرال (بيو)، تخرج من مدرسة سان سير العسكرية عام 1820، أقام بالجزائر 10 سنوات (1837-1847)، تمت ترقيته لرتبة مقدم بعد نجا حصاره لقسنطينة 1837، تقلد عدة مناصب ثم عين حاكما عاما للجزائر 1847، توفي سنة 1863م... للمزيد ينظر: كمال بن صحراوي، المرجع السابق، ص ص 64-65.

المدارس العمومية، الكنائس الكاثوليكية، المقاهي ...مع تخصيص 160000 هكتار من الأراضي لصالح المعمرين،[1] مع ضرورة انشاء بلديات استيطانية في الطرق الرئيسية تربط بين قسنطينة ومخيمات الداخل والمدن الساحلية غير أنَّ مشروعه فشل.[2]

وفي سنة 1845م تم بناء عدة قرى تعميرية مثل قرية فالي (حمودي حمروش حاليا) المحاذية للضفة اليمنى للصفصاف، ثم قرية دامريمون سنة 1846م على الضفة اليسرى، وسانت انطوان (الحدائق حاليا) الواقعة في قمة وادي زرامنة في الطريق المؤدي لقسنطينة[3]. انتقل عدد المعمرين سنة 1852م من 4462 إلى 17492 نسمة سنة 1871م نظرا لجهود الحكومة الاستعمارية في توفير أكبر قدر من المراكز الاستيطانية الجاهزة[4].

اهتمت الادارة الفرنسية في انجاز المراكز السكانية الاوروبية على النظر للحاجات الاساسية التي تسهل للمستوطن الاستقرار بقسنطينة، مثل تعميم الإضاءة في ربوع المدينة لفائدة المعمرين والاهتمام ببناء المدارس لهم، وافتتاح الطريق الوطني مع تشييد محطة القطارات بالمدينة، واعادة بعث النشاط العمراني بها تماشيا متطلبات المعمرين[5]. فتم تهيئة 188 قطعة أرضية لاستغلالها كمنشآت زراعية موزعة على 29 قطعة من أراضي العزل[6] بمساحة ازيد من 30712 هكتار، أي تم منحهم 759 مزرعة وإنشاء 25 مركزا للتعمير الأجنبي منها ما خصص لصالح القرى بـ 501 قطعة ومنها ما خصص للمزارع وأخرى للنشاط الصناعي للمستوطنين بـ 125 قطعة[7].

ختاما لما سبق نستنتج أنّ الاستعمار الفرنسي منذ دخوله البلاد وهو يسعى للقضاء على هوية المجتمع الجزائري وتعويضه بالمعمرين الأوروبيين الذين قدموا من كل حدب وصوب ليكونوا للسلطات الفرنسية بمثابه أعين حارسة، تحقق لها مطامحها وتضمن لها نجاح مخططات مشروعها الاستعماري الذي اتخذ من التعمير أداة لذلك، فركزت فرنسا على خلق كيان متجانس بين الأوروبيين والجزائريين، حيث لجأت لكل الوسائل والطرق لتدعيم

---

[1]- فاتح زياني، المرجع السابق، ص91.

[2]- شارل اندري جوليان، المرجع السابق، ص 423.

[3]- شارل اندري جوليان، المرجع نفسه، ص 424.

[4]- فاتح زياني، المرجع السابق، ص 91.

[5]- فاتح زياني، المرجع نفسه، ص 92.

[6]- **أراضي العزل**: هي الأراضي التي يصادرها أويتريها البادي من القبائل ويتنازل عليها لصالح كبار موظفي الوصي الذين يوك لونها امر زراعتها للفلاحين، أو إلى قبائل تدعى عن عزل المقدمة بولائها للباي على أن تقدم قسما من المحاصيل للباي، أولصالح المزارعين الأفراد الملبيين للإتاوات... للمزيد ينظر: عبد اللطيف بن أشنهو، تكون التخلف ي الجزائر محاولة لدراسة حدود التنمية الرأسمالية في الجزائر بين عامي 1830-1962، الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1979، ص 27.

[7]- صالح فركوس، التشريعات المنظمة...، المرجع السابق، ص ص 54-55.

التعمير البشري بالجزائر والرفع من عدد المهاجرين إليها سواء كان ذلك بسن القوانين والمراسيم لصالحها وصالح مهاجريها أو بالقوة والنهب.

وما نلاحظه أنَّه رغم ارتفاع نسب المستوطنين في كل سنة غير أن ذلك لم يكن يرضي الحكومة الفرنسية، فنجدها تجدد تحفيزاتها الاغرائية والترغيبية كل فترة بمجهودات جنرالاتها أمثال الجنرال (بيجو) الذي وصل في عهده الاستيطان الأوروبي ذروته، و(لامورسيير) الذي كان يسعى إلى جلب أكبر قدر من المعمرين لكن بأقل التكاليف وغيرهم...، كما اعتمدت على التأثير النفسي في الشعوب الأوروبية لتلبية نداء فرنسا بالتوطين في المستعمَرة موفرة لهم أخصب الأراضي لتمنحها لهم بعقود ملكية تغنيهم عن فقد هذه الأراضي مستقبلا، وإضعافًا منها للجزائري خاصة وأنها كانت تدرك مدى تشبث الجزائريين بأراضيهم، بعد أن وضعت عدة تشريعات لصالح الكولون، كل هذه الإجراءات كانت ترمي إلى تحقيق مصالح فرنسا الجشعة في استغلال ثروات البلاد، مما سيجعل من المعمرين قوة ضاربة في الجزائر تؤهلهم لأن يصبحوا أصحاب القرار السياسي والاقتصادي في البلاد.

الفصل الثاني: تفاعل المعمرين مع المتغيرات السياسية بالجزائر

1.التسيير الإداري للظاهرة الاستيطانية

1.1. مرحلة النظام العسكري

1.2.مرحلة النظام المدني

2.التشريعات الإدارية السياسية بين تأييد ورفض المعمرين

3.المكاتب العربية من دعمها للمعمرين إلى معارضتهم لها

3.1.دعم المكاتب لحركة التعمير

3.2.معارضة المعمرين لتواجد المكتب العربي

إنَّ السيطرة على الوضع السياسي بالجزائر من قبل السلطات الاستعمارية، حتَّم على فرنسا ضرورة الاعتماد على المعمرين كأداة في سبيل تحقيق ذلك، من خلال حرصهم على مراقبة الأهالي والتجسس على الوضع العام بين القبائل الجزائرية، للتصدي لأي ردة فعل مقاومة ضد الاحتلال الفرنسي، فتم فتح باب الهجرة أمام المستوطنين الأوروبيين، بمساعدة المكاتب العربية في تسييرهم، وحتى تتمكن من التحكم أكثر في السكان الأصليين منحت المعمرين امتيازات سياسية عديدة في إطار التشريعات التي كانت تصدرها، ليظهر بذلك دور المستوطن في التفاعل مع هذه الأوضاع فكان له الكلمة الحاسمة في الترحيب بها وتطبيقها أو معارضتها وعدم العمل بها.

1.التسيير الإداري الفرنسي للظاهرة الاستيطانية

1.1.مرحلة النظام العسكري (1830–1870م):

1.1.1.في العهد الملكي (1830–1848م):

إعتمدت فرنسا في سياسة تسيير شؤون المعمرين على جنرالات أكفاء بغية تشكيل قاعدة ديمغرافية لتدعيم القوة العسكرية، وكانت البداية مع الجنرال (كلوزيل) الذي كان من أكثر المتحمسين لسياسة الاستيطان، فمهد لها باتخاذ عدة إجراءات من بينها؛ إقناع التجار والفلاحين الفرنسيين بالقدوم إلى المستعمرة والاستيلاء على الأرض[1]، كما قام بمراسلة وزير الحربية جيرار يوم 29 أوت 1830م، طالبا منه ضرورة تحويل مدينة الجزائر إلى مستوطنة مصغرة، فكان رده أكبر من توقعات (كلوزيل) بأن الحكومة مستعدة لإقامة مستوطنة كبيرة[2].

وعلى إثر ذلك فضل (كلوزيل) الاستيطان الحر لتسيير خططه، فأصدر مرسوم في 16 أكتوبر 1830م الذي ينص على فصل القضايا العسكرية عن المدنية والمالية وتحديد المهام والمسؤوليات للإداريين الفرنسيين بالجزائر، من خلال وضع المسائل المدنية والمالية تحت تصرف مسؤول إداري مالي يعين من قبل رئيس مجلس الوزراء الفرنسي، ويختص في تسيير شؤون الموظفين بالجزائر.[3] ثم خلفه الجنرال (بيرتزان) الذي طلب هو الآخر من وزير الحربية الفرنسي تعليق عملية إرسال المهاجرين من أوروبا إلى الجزائر، لأنها في نظره قد كلفت خزينة الحكومة أموالا

[1]– عمار بحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية لغاية 1962، لبنان: دار الغرب الإسلامي، ط04، 1997، ص103.

[2]– فاتح زياني، "سياسة الجيش الفرنسي في دعم الاستيطان الأوروبي في الجزائر خلال حكم الماريشال كلوزيل و بيجو 1830–1847"، مجلة الأحياء، مج 20، ع 26، 2020، ص656.

[3]– مُحَمَّد بن يوسف، نماذج من القوانين الزجرية الفرنسية المطبقة على الجزائريين على عهد الجمهورية الثالثة 1881–1912، رسالة ماجستير، المدرسة العليا للأساتذة ببوزريعة، 2016–2017، ص15.

طائلة معتبرا إياها مصدرا للفوضى بالمستعمَرة[1]. إلاَّ أن سياسته لم تنجح فخلفه الدوق (دو روفيقو De Rovigo)[2] في 28 ديسمبر 1831م معتمدا على القوة والصرامة في تثبيت أقدام المستوطنين بأراضي الجزائريين ظنا منه أن ذلك سيحد من انتشار المقاومة الجزائرية[3].

وفي 12 ديسمبر 1833م تشكلت لجنة برئاسة الدوق (دوكازيس Decazes)، تتألف من 19 شخصية عسكرية ومدنية، أكدت مجمل الاقتراحات التي خرجت بها اللجنة الإفريقية الأولى[4]، من خلال التقارير التي قدمتها إلى مجلس النواب بتاريخ 10 مارس 1834م حيث نصحت الحكومة الفرنسية ببسط سيادتها على كامل القطر الجزائري[5]، وهذا ما أشار إليه (حمدان خوجة) قائلا: "...**فقد أجمع أعضاء اللجنة على مواصلة الاحتلال وعدم التخلي على الفريسة، لأن الجزائر تقدم لفرنسا منافع في الميادين الاقتصادية والسياسية والحربية، فهي سوق لترويج بضائعها ومنفى للمشوشين من أبنائها...**"[6]، ومن بين أهم الاقتراحات التي تضمنها تقرير اللجنة الثانية لجنة (دوكازيس):

- خلق منصب الحاكم العام بالجزائر، واعتباره مسؤولا عن الشؤون المدنية والعسكرية.
- إ نشاء مجلس بلدية في كل من مدينة الجزائر، عنابة ووهران.

من خلال هذه الإجراءات الاستعمارية أصبحت الجزائر خاضعة لوزارة الحربية الفرنسية، لا تنطبق عليها القوانين الفرنسية بصفة طبيعية باعتبارها أصبحت تحكم بطريقة عسكرية خاصة[7]، ولتضفي السلطات الاحتلالية

---

[1]- أرزقي شويتام، المرجع السابق، ص197.

[2]- **دو روفيقو**: ولد في 16 أفريل 1774م كان وزيرا للشرطة قبل مجيئه إلى الجزائر. خلف بارتوزان، وحل بالجزائر في ديسمبر 1831م. تولى السلطة بلقب القائد العام لفيلق احتلال لإفريقية، وانفصلت في زمانه السلطتان العسكرية والمدنية فأصبح مكلف بالحفاظ على أمن الممتلكات الفرنسية بإفريقيا، كما قام بمجزرة العوفية، وتحويل جامع كتشاوة إلى كنيسة... للمزيد يُنظر: كمال بن صحراوي، المرجع السابق، ص ص102- 103

[3]- طيب مختاري، لجان التحقيق الإستعمارية في الجزائر وردود الفعل الوطنية اتجاهها 1833-1891، أطروحة دكتوراه، المدرسة العليا للأساتذة بوزريعة، 2015-2016، ص46.

[4]- كان من أهم ماتوصلت له اللجنة الافريقية- هو أن الحل يكمن في الاحتفاظ بالجزائر تحت اسم "الممتلكات الفرنسية في إفريقيا" ... للمزيد ينظر: أبو بكر حميدي، "السياسة الإدارية والفرنسية في الجزائر 1830م- 1848م" مجلة البحوث التاريخية، ع 01، 2017، ص12.

[5]- مُحَمَّد علي مُحَمَّد الصلابي، المرجع السابق، ص650.

[6]- مُحَمَّد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص133.

[7]- مُحَمَّد علي مُحَمَّد الصلابي، المرجع السابق، ص651.

طابع الشرعية على مخططاتها أصدرت أمر ملكيا في 22 جويلية 1834م ضمت بموجبه الجزائر إلى فرنسا[1]، كما نص على إنشاء منصب الحاكم العام العسكري ليدير ممتلكات فرنسا في إفريقيا الشمالية[2]، يساعده وكيل عام ومقتصد يعودون ثلاثتهم بالنظر إلى وزير الحرب المشرف على الجزائر[3]، كما تكونت هيئة مجلس الإدارة التي تحدد السياسة الفرنسية بالجزائر بإشراف الحاكم العام الذي يعرض الخطة على وزارة الحربية، غير أن هذا المجلس كان تحت قبضة المعمرين يوجهونه وفق مصالحهم الاستغلالية[4].

لقد اعتبر قرار 1834م الجزائر أرضا فرنسية، وقسمها إداريا إلى ثلاث ولايات (Département)وكل ولاية إلى دوائر (L'arrondissement)، وبلديات (Communes)، ثم عين الجنرال (دروي ديرلون Drouet d'Erlon)[5] كأول حاكم عام[6]، حكم البلاد سنة كاملة ركز فيها على توفير الأمن والاستقرار لجلب أكبر قدر من المستوطنين مدعما التواجد الأوروبي بسوق بوفاريك ببناء مركز درويت ديرلون الذي أصبح النواة الأولى للتعمير[7]، وفي السنة الموالية تم تعيين الجنرال كلوزيل مجددا حاكما عاما على الجزائر، فعزم على تطبيق الاستيطان الحر والرسمي معا، وصمم على تحويل سهل متيجة وطنا للمهاجرين من أوروبا[8]، فقام باستقدام المعمرين وحتى الأمراء من بينهم الأمير (مير سكي Mir-Mirski)[9]، وكان برنامجه قائما على:

---

[1]- عمار عمورة، المرجع السابق، ص128.

[2]- أبو القاسم سعد الله ، الحركة الوطنية الجزائرية 1900-1930، ج 2، لبنان: دار الغرب الإسلامي، 1992، ص20.

[3]- أندري برنيار و آخرون، المرجع السابق، ص128.

[4]- أبو بكر حميدي، المرجع السابق، ص13.

[5]- **دْرُوِي ديرلون**: من مواليد سنة 1765م، وتوفي في باريس عام 1844م. جيء به مسؤولا عن الجزائر في سبتمبر 1834م. لكنه لم يكن قادرا على إدارة هذه المرحلة الصعبة خاصة ما تعلق بمقاومة الأمير عبد القادر نظرا لتقدم سنه، فتمت إقالته مع (تريزيل) ... للمزيد يُنظر: كمال بن صحراوي، المرجع السابق، ص100.

[6]- أبو القاسم سعد الله ، الحركة الوطنية...، ج 02، المرجع السابق، ص13.

[7]- عائشة حسيني، الاستيطان الأوروبي بسهل متيجة 1830-1870م، اطروحة دكتوراه، جامعة وهران، 2012-2013، ص ص81-83.

[8]- يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830-1954، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2007، ص8.

[9]- صالح كليل، التنظيمات الإدارية والاقتصادية في الجزائر1830-1871، رسالة دكتوراه، جامعة باتنة، 2017-2018،ص22.

– نقل العائلات إلى الجزائر ففي نظره أنهم أكثر رغبة في الاستقرار من المهاجرين العزاب[1].

– تقديم الأراضي بالمجان للأوروبيين خاصة أولئك المتمركزين بمستوطنة بوفاريك حيث حصل 76معمرا على أراضي شاسعة يسيطر كل واحد منهم على 110 هكتار من الأراضي الخصبة[2].

– إنشاء مزرعة تجريبية إفريقية (ferme expèriment de l'Afrique) وتشجيع الجنود للحصول على أسهم فيها بموجب أمر 1 مارس1836م[3].

– إلحاق مركز بوفاريك ببلدية الدويرة وإدماج المعمرين القادمين له في صفوف الحرس الوطني الفرنسي وفق قرار 22 مارس 1836م، القاضي بتجنيد كل الأوروبيين ما بين 20–50 سنة في الحرس ومنحهم امتيازات على شكل ممتلكات في شمال إفريقيا[4].

غير أنَّ هذه السياسة المنتهجة من قبل الجنرال (كلوزيل) لم تدم طويلا بحكم كونها كانت فاشلة بنسبة كبيرة، ولم تحقق ذلك النجاح المتوقع بسبب شراسة المقاومة من جهة وصعوبة تأقلم المستوطنين من جهة أخرى[5]. ليُظهر الاستيطان تباطؤ ملحوظ عكس الاستيطان الحضري[6]، الذي بدأ يتوسع في عدة مدن خاصة؛ مدينة الجزائر، وهران، سكيكدة، عنابة، بجاية ومستغانم[7]، وكنتيجة لفشل الاستيطان الرسمي غيرت فرنسا من إستراتيجيتها فاعتمدت على أرباب المال لتحقيق الاستيطان وفتح باب الهجرة أمام الشركات والمؤسسات الفرنسية مع منحها الحرية التامة في شراء الأراضي بالجزائر[8].

بعد امتداد مقاومة الأمير عبد القادر إلى ضواحي مدينة الجزائر تبين لفرنسا مدى فشل سياسة الاحتلال الجزئي (L'occupation restreinte) التي اتبعتها حتى سنة 1838م، فانتهجت سياسة مغايرة قائمة

[1]– جمال البشير بولعبايز، السياسة الفرنسية في شرق الجزائر 1900–1939 وأثرها على السكان، رسالة ماجستير، جامعة الإسكندرية، 1993، ص22.

[2]– فاتح زياني، سياسة الجيش...، المرجع السابق، ص665.

[3]– مُحَمَّد بوشنافي، المرجع السابق، ص108.

[4]– عائشة حسيني، المرجع السابق، ص89–90.

[5]– فاتح زياني، سياسة الجيش...، المرجع السابق،ص 665.

[6]– صالح عباد، المعمرون و السياسة...، المرجع السابق،ص10.

[7]– رحيم محياوي، المرجع السابق، ص25.

[8]– فاتح زياني، سياسة الجيش...، المرجع السابق، ص666.

على الاستيطان الكلي بالبلاد، ولتحقيق ذلك اختارت الجنرال بيجو حاكما عاما للجزائر في 20 ديسمبر 1840م[1]، انحصرت مهمته في أمرين:

- القضاء على دولة الأمير عبد القادر وتوطين أكبر عدد من المعمرين.
- توسيع دائرة الاستيطان مستهدفا مختلف المناطق الغنية بالأراضي الخصبة [2].

رأى (بيجو) أنَّ الحكومة قبل 1840م لم تقدم شيئا للكولون، فباشر في تجسيد مخططه الاستيطاني القائم على إنشاء القرى العسكرية (مخيمات فلاحية)[3]. لينشئ بذلك 123 مركزا استعماريا لتوفير مجال آمن للمدنيين[4]، معتبرا الاستيطان مهمة عسكرية يحققها المعمرون العسكريون أو المدنيون المنظمون عسكريا[5]، حيث شجع العسكريين الذين أنهوا خدمتهم على الاستقرار بالجزائر[6]، مع تسخير الجيش لبناء المستوطنات وتحضير الهياكل القاعدية لاستقبال المعمرين فاستولى على معظم سهل المتيجة وسلمه لهم[7]، ثم وسع في دائرة الاستيطان نحو شرق وغرب الجزائر بحيث امتدت في منطقة الشرق على مثلث بين عنابة، قالمة، قسنطينة، وسكيكدة. أما في الغرب بين مستغانم، وهران وسيدي بلعباس[8]، وذلك من خلال تطبيق رأيه القائل بأنَّ تحقيق الاستعمار يتم بطريقتين:

- الاستعمار المدني الذي يحتل الشريط الساحلي يشرف على إدارتها أوروبيين مدنيين.
- الاستعمار العسكري الذي يشمل مختلف أنحاء الداخل الجزائري[9].

لقد كانت حكومة (بيجو) صارمة في تنظيم الإدارة بالبلاد، فتم صدور قرار 15 أفريل 1845م يؤكد على إلحاق الجزائر بفرنسا وتقسيمها إداريا على ثلاثة أقاليم[10]:

- **الأقاليم المدنية:** تخضع للإدارة المدنية وتشمل المدن والقرى الساحلية التي يرتكز بها الأوروبيين.

- **الأقاليم المختلطة:** تخضع للإدارة المزدوجة يقل فيها العنصر الأوروبي الخاضع للحكم المدني، والأهالي للحكم العسكري[1].

---

[1]- رحيم محياوي، المرجع السابق، ص25.

[2]- صالح عباد، لمعمرون والسياسة...، المرجع السابق، ص10.

[3]- العربي بلعزوز، السياسة الاستعمارية...، المرجع السابق، ص293.

[4]- احميدة عميراوي وآخرون، آثار السياسية...، المرجع السابق، ص94.

[5]- صالح عباد المعمرون والسياسة...، المرجع السابق، ص10.

[6]- نور الدين بلعربي، المرجع السابق، ص127.

[7]- عائشة حسيني، المرجع السابق، ص188.

[8]- صالح عباد، المعمرون والسياسة...، المرجع السابق، ص11.

[9]- عائشة حسيني،المرجع السابق، ص188.

[10]- يحي بوعزيز، سياسة التسلط...، المرجع السابق، ص12.

- **الأقاليم العربية**: مناطق عسكرية لايقطنها المعمرين[2]، وتمثل الجزء الأكبر من البلاد، تم تقسيمها إلى ستة وحدات إدارية يترأسها ضابط فرنسي يساعده زعماء من الأهالي أي نظام حكم غير مباشر[3].

وما يلاحظ عن المعمرين خلال فترة نظام الحكم الملكي، أنهم كانوا في مرحلة تثبيت وجودهم فقط، بحيث لم يظهر لهم ذلك الدور الفعال في تغيير القرارات السياسية، فقد كان نفوذهم في هذه الفترة محدودا يرتكز على الحصول على الماديات، أكثر من التدخل في الشؤون السياسية للسلطات الاستعمارية بالجزائر.

1.1.2.في عهد الجمهورية الثانية (1848-1852م):

ملَّ المعمرون من الدكتاتورية العسكرية التي حدت من عزيمتهم بعد أن فرضها (بيجو) طيلة فترة حكمه، خاصة وأنه كان يكن عداءا للمعمرين ذوي المصالح، بحيث كان يريد إيجاد مستوطنين حقيقيين وبهذا الصراع كان هؤلاء يبحثون عن علاج لهذا الوضع وهو التحول السياسي[4]، فأعطت ثورة فيفري 1848م[5] لفرنسا دفعا جديدا للعملية الاستيطانية بالجزائر نتيجة الأزمة الاقتصادية الخانقة[6]، كما أدخلت تعديلات أساسية على الإدارة الفرنسية بالجزائر[7]، لكن التغيير الجذري حدث حين شارك الكولون فيها[8]، وطالبوا بإدماج الجزائر بفرنسا بصفة رسمية على أن يكون لهم في البرلمان الفرنسي الجديد أربع مقاعد[9]، وبالفعل لم تخيب الجمهورية الثانية آمالهم حيث سمحت لهم أن يرسلوا أربعة ممثلين عنهم إلى الجمعية التأسيسية وثلاثة نواب إلى الجمعية الوطنية التشريعية[10].

---

[1]- صلاح العقاد، المغرب العربي...، المرجع السابق، ص136.

[2]- يحي بوعزيز، سياسة التسلط...، المرجع السابق، ص12.

[3]- صلاح العقاد، المغرب الكبير...، المرجع السابق، ص136.

[4]- جوليان شارل أندري، المرجع السابق، ص573.

[5]- **ثورة فيفري 1848م**: ثورة شعبية قامت في باريس من 23 إلى 26 فيفري 1848م نتيجة شرخ عميق بين حكومة المملكة وآلاف العاطلين عن العمل، ونتيجة الضغط الذي كان مصدره البطالة والفقر، انتهت بقلب نظام حكم (لويس فيليب) وسيطرة الجمهوريين على الحكم ... للمزيد يُنظر: العربي بلعزوز، الجاليات الأوروبية...، المرجع السابق، ص112.

[6]- العربي بلعزوز، السياسة الاستعمارية ...، المرجع السابق، ص293.

[7]- جلال يحي، السياسة الفرنسية في الجزائر من 1830 إلى 1960، مصر: دار المعرفة، د.ت، ص170.

[8]- عمار بوحوش، المرجع السابق، ص126.

[9]- بوعزة بوضرياسة، سياسة فرنسا البربرية في الجزائر 1830-1930 وانعكاساتها على المغرب العربي، الجزائر: دار الحكمة، 2010، ص93.

[10]- حسينة حماميد، المرجع السابق، ص26.

من خلال هذه الممارسات السياسية للمعمرين أعلنت الحكومة المؤقتة في 2 مارس الاندماج التدريجي للمؤسسات الجزائرية في مؤسسات المتروبول[1]، ووجهت نداء للمستوطنين بالجزائر جاء فيه: "**أيها المعمرون بالجزائر: إن الحكومة المؤقتة منشغلة جدا بوضعكم الخطير الذي ترديتم فيه منذ زمن طويل وهي تعرف أن جل حيرتكم متآنية من فقدان اليقين المخيم إلى الآن على مستقبل الجزائر، إن الجمهورية ستدافع على الجزائر كدفاعها على الأرض الفرنسية وسيقع النظر في مطامحكم المادية والمعنوية وتحقيقها**"[2]. وعلى إثر هذا علق المعمرين الذين نال منهم اليأس آمالهم بالجمعية التأسيسية، إلا أن جلسة 19 سبتمبر 1848م خيبت حلمهم ولم تمنحهم أي اهتمام واسع، واكتفت بنقل الآلاف من الفئات غير المرغوب فيها إلى ما وراء البحار بحراسة الجيش[3]، وتخصيص 50 مليون فرنك لذلك، صادق عليه المجلس الوطني الفرنسي[4].

صدر مرسوم في 9 ديسمبر 1848م ألغى نظام البلديات المختلطة فأصبحت العمالة مقسمة إلى تراب مدني تحت إدارة العمالة، وتراب عسكري تحت قيادة الضباط العسكريين[5]، وبالتالي فإن الجمهورية الثانية كانت الخطوة الأولى لإقامة النظام المدني في الجزائر دون مشاركة الجزائريين، بعد شن المعمرين حملة ضدهم حتى لا يشاركونهم في السلطة، لكن سرعان ما تحطمت أحلامهم بعد انقلاب الأمير (نابليون) في 02 ديسمبر 1851م وإعلان نفسه إمبراطورا في السنة الموالية[6].

1.1.3.في عهد الإمبراطورية الثانية (1852–1870م):

بعد أن صار (نابليون) إمبراطورا على فرنسا أعلن سياسته اتجاه المستعمَرة حيث ألقى خطابا في مدينة بوردو قائلا: "**إننا في مدينة مارسيليا تقابلنا في الواجهة مملكة واسعة علينا ضمها إلى فرنسا**"[7]، فعاد مباشرة نفوذ العسكريين بقوة مع الحاكم العام (راندون) الذي كانت فترة حكمه مليئة بالنشاط في صالح الاستيطان[8]، معتمدا

[1]– جوليان شارل أندري، المرجع السابق، ص375.

[2]– أندري برنيار وآخرون، المرجع السابق، ص326.

[3]– جوليان شارل أندري، المرجع السابق، ص602.

[4]– إبراهيم لونيسي، المرجع السابق، ص101.

[5]– حسينة حماميد، المرجع السابق، ص27.

[6]– صالح عباد، الجزائر بين فرنسا والمستوطنين، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1999، ص34.

[7]- Mezhoura Hocine l'Hadj, " Napoléon'sprojet of the arab kingdom in Algeria 1852-1870", Route education & social science journal, vol:71, 2020, p226.

[8]– يحي بوعزيز، سياسة التسلط ...، المرجع السابق، ص15.

على سياسية حصر القبائل في أراضي ضيقة مستغلا قانون 16 جوان 1851م[1]، مما سهل عملية نقل الأراضي من الجزائريين إلى الأوروبيين، فقد عرفت سياسة (نابليون) في هذه الفترة عدة اضطرابات وعدم الاستقرار على سياسة واحدة وذلك من خلال محاولته إرضاء الأهالي من جهة بجملة من الإصلاحات، وقيامه بتشجيع الاستعمار الرأسمالي عن طريق الشركات من جهة أخرى[2]، إلا أن هذه الأخيرة لم تنفذ شروطها اتجاه المعمرين وفضلت تشغيل اليد العاملة من الأهالي لانخفاض أجورهم[3].

من هنا بدأ الكولون في شن حملات صحفية ضد استراتيجية نابليون الجديدة[4]، مما أجبره على إلغاء الحكم العسكري وإنشاء وزارة الجزائر والمستعمرات في 24 جوان 1858م[5]، ملغيا بذلك منصب الحاكم العام واستحداث منصب قائد الأعلى للقوات العسكرية الذي يكون مقره الجزائر، أما الوزير مقره بفرنسا[6]، وعين على رأسه ابن عمه (جيروم نابليون Jèrome Naplèone)، الذي أسرع في تطبيق سياسة إدماجية واضحة المعالم هدفها الأساسي هو الاستيطان[7]، واستحدث مجلس أعلى ومجالس إقليمية في كل مقاطعة[8]، يتداول فيها القضايا المتعلقة بالتراب العسكري والمدني، يعين الإمبراطور أعضاءه من الملاكين العقاريين والموظفين القدامى أوالضباط، بهدف تحقيق الإدماج الشامل، فأنشأت بمقتضاه ستة دوائر عمالية مدنية أصبح يعيش فيها 177 ألف أوروبي في ظل القانون العام[9].

تبلورت فكرة الاستقلال الذاتي بين المعمرين بداية الستينيات من القرن التاسع عشر وبدأ الهجوم ضد سياسة الإمبراطور بوضوح[10]، إلا أنَّ العسكريين وضباط المكاتب العربية عارضوها وشرحوا لنابليون مساوئها[11] فعزم على

---

[1]- صالح عباد، المعمرون والسياسة...، المرجع السابق، ص14.

[2]- صالح كليل ، المرجع السابق، ص44.

[3]- صلاح العقاد، المرجع السابق، ص140.

[4]- يحي بوعزيز، كفاح الجزائر من خلال الوثائق، الجزائر: المؤسسة الوطنية، 1986، ص135.

[5]- Achille Fillas, histoire de la conquète et de lacolonisation de l'Algèrie 1830-1860, France : arnauld de vresse, libraire- èditeur, 1860, p387.

[6]- نادية طرشون، "سياسة نابليون الثالث العربية"، مجلة دراسات و أبحاث، ع 26 ، 2017، ص 75.

[7]- شارل روبر أجيرون، الجزائريون المسلمون...،ج1 ، المرجع السابق، ص75.

[8]- يحي بوعزيز، كفاح الجزائر...، المرجع السابق، ص135.

[9]- صالح عباد، الجزائر بين فرنسا...، المرجع السابق، ص36.

[10]- صالح عباد، المرجع نفسه، ص25.

[11]- يحي بوعزيز، سياسة التسلط...، المرجع السابق، ص ص18-19.

أن يقف بنفسه على هذا الأمر، فقدم إلى الجزائر يوم 17 سبتمبر 1860م وتأكد من ذلك، وفي 26 نوفمبر 1860م قام بإلغاء وزارة الجزائر والمستعمرات[1]، ونقل المصالح من باريس إلى الجزائر مع إعادة منصب الحاكم العام، فهيمنت النزعة العسكرية على النظام العام في الجزائر كرد فعل على سياسة (جيروم) الإدماجية[2].

فتم تنصيب الماريشال (بيليسي Pèlissier)[3] حاكما عاما على الجزائر واستمر (نابليون) في المطالبة بوضع إصلاحات ترضي العرب وتحد من سخطهم، كما نجد عددا من مستشاريه المقربين[4] قد أقنعوه بخطر سياسة الاستيطان الريفي وبضرورة توجيه المستوطنين المتواجدين بالجزائر إلى العمل الصناعي[5]، في 18 جوان 1862م استدعى مجلس الشيوخ للنظر في عريضة قادمة له من الجزائر حاملة 2000 توقيع، متضمنة مطالب استقلالية وأخرى إدماجية[6]، من بينها إنشاء غرفة كولونيالية منتخبة يكون مقرها الجزائر وأعضاؤها يمثلون العمالات الثلاث بالتساوي، انتخاب مجالس البلدية...[7]

وفي يوم 6 فيفري 1863م أرسل الإمبراطور رسالة إلى الدوق (دومالاكوف)[8]، نشرتها جريدة المرشد العام (Le moniteur universel) الجريدة الرسمية للإمبراطورية الفرنسية في اليوم الموالي بالعدد 85 الصادر بتاريخ 07 فيفري 1863م على صفحتها الاولى، لوضع حد للانزعاجات التي تثيرها المناقشات حول الملكية العربية[9]، واعترف فيها أن الجزائر مملكة عربية (Royaume Arabe) تابعة لفرنسا يتساوى فيها

[1]– سعد الله أبو القاسم، الحركة الوطنية...، ج1، المرجع السابق، ص15.

[2]– وليد بوشو،" الحكومة العامة وتطورها ضمن الإدارة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر 1830– 1930"، المجلة التاريخية الجزائرية، مج5، ع2 ،الجزائر، 2021، ص641.

[3]– **بيليسي**: (1794–1864م) تلقى تعليمه العسكري في مدرسة سان سير العسكرية سنة 1814م، كان من بين المشاركين في الحملة الفرنسية على الجزائر عام 1830م، تم تكليفه بإدارة مدينة وهران سنة 1839م لمدة ثلاث سنوات، رقي لرتبة كولونيل سنة 1842، وشارك في معركة إيسلي بالنغرب الأقصى عام 1844م، كما عين حاكما عاما على الجزائر سنة 1851م ... للمزيد يُنظر: كمال بن صحراوي، المرجع السابق، ص ص67–68.

[4]– أجيرون شارل روبير، تاريخ الجزائر...، المرجع السابق، ص59.

[5]– يحي بوعزيز، ساسة التسلط...، المرجع السابق، ص43.

[6]– صالح عباد، المعمرون والسياسة...، المرجع السابق، ص25.

[7]– صالح عباد،الجزائر بين فرنسا...، المرجع السابق، ص43.

[8]– **دومالاكوف**: هو لقب أطلق على الماريشال بيليسي بعد مشاركته في حرب القرم ... للمزيد يُنظر: أبو القاسم سعد الله ، الحركة الوطنية...، ج1، المرجع السابق، ص17.

[9]– أني راي غولدزيغار، المملكة العربية الجزائرية لنابليون الثالث 1861–1870، الجزائر: موفم، 2014، ص199.

الجميع[1] ويُنصب الأمير عبد القادر ملكا عليها نائبا عن الإمبراطور إلا أن الأمير لم يقبل الفكرة[2]، فأثارت هذه الرسالة غضب المستوطنين فلم يحفظوا منها سوى: "**إن الجزائر ليست مستعمرة خالصة ولكنها مملكة عربية**"[3]، فأرسلوا سنة 1864م مندوبين عنهم إلى فرنسا لعرض مطالبهم لكن نابليون رفض استقبالهم فبقيت مطالبهم دون رد[4]، كما اشتد ضغط العسكريين مما جعل السلطات الاستعمارية تصدر قرار في 7 جويلية 1864م يقضي بإخضاع المقاطعات الثلاثة إلى حكم الفيالق العسكرية مما جعل المستوطنين يستاؤون من هذا الإجراء[5].

وفي سبتمبر 1864م عين الماريشال (ماكماهون Mac-mahon)[6] حاكما عاما على المستَعمرة خلفا (لبيليسيي)، وأمام هذا الغضب السائد في الجزائر والخوف من تطور الأوضاع إلى ما هو أخطر صمم (نابليون الثالث) على زيارة الجزائر مرة ثانية وأن يقف على أوضاعها بنفسه[7]، فكانت الزيارة ما بين 3 ماي و7 جوان 1865م وتعتبر من أطول زياراته بهدف التأكد من وقوع الصلح بين الجزائريين والمستوطنين بضمان تحقيق الاستقرار والتطور الحقيقي في البلاد الذي يكفل الحياة الجيدة للمعمرين[8]، وعند وصوله استقبله المستوطنون بحماس[9] لأنهم كانوا ينتظرون منه الكثير بالرغم من رفضه لمقابلة مندوبيهم سابقا[10]. وكان ملازمه في هذه الرحلة

---

[1]– بشير بلاح، المرجع السابق، ص143.

[2]– أبو القاسم سعد الله ، الحركة الوطنية...، ج1، المرجع السابق، ص11.

[3]– أجيرون شارل روبير، تاريخ الجزائر...، المرجع السابق، ص60.

[4]– صالح عباد، الجزائر بين...، المرجع السابق، ص44.

[5]– يحي بوعزيز، سياسة التسلط...، المرجع السابق، ص20.

[6]– **ماكماهون:** ماريشال، وثالث رئيس للجمهورية الفرنسية، شارك في حملة الجزائر و حملة أنفار، عاد إلى الجزائر سنة 1833م ، شارك في حصار قسنطينة سنة 1837م، وبقي في الجزائر حتى سنة 1855م ولما عاد إلى فرنسا عين عضوا في مجلس الشيوخ ... للمزيد ينظر: عدة بن داهة، المرجع السابق، ص477.

[7]– إبراهيم لونيسي، وقائع زيارة الإمبراطور نابليون الثالث إلى مدينة سيدي بلعباس، ملتقى وطني حول تاريخ منطقة سيدي بلعباس خلال الفترة الاستعمارية 1830م –1954م، الجزائر: مكتبة الرشاد للطباعة ، 16 و 17 ماي 1865م ، ص70.

[8]– بشير بلاح، المرجع السابق، ص143.

[9]– غير أنَّ بشير بلاح كتب بأن الحاكم العام ماكماهون و الكولون استقبلوه ببرودة دون أي حماس منهم ... للمزيد يُنظر: بشير بلاح، المرجع نفسه، ص143.

[10]– صالح عباد، المعمرون والسياسة ...، المرجع السابق، ص25.

(إسماعيل أوربان Thomas Ismail Urbain)[1] حيث شملت هذه الزيارة مختلف المناطق، وكان يستمع إلى المعمرين وإلى غيرهم ظنًا منهم أنه سيحقق لهم أمانيهم[2].

بعد عودته إلى باريس حرر رسالة إلى (ماكماهون)[3]، كانت عبارة عن كتيب متكون من 88 صفحة صادرة في 20 جوان 1865م[4]، شرح فيها وجود اتجاهين في الجزائر الأول يقول بأن انتعاش الاستيطان لن يحدث إلا على حساب الوطنيين، والثاني يذكر بأن الدفاع عن مصالح الوطنيين يتطلب وقف عملية الاستيطان. فوجد الإمبراطور نفسه مجبرا على تحقيق التوافق بين مصالح المستوطنين والأهالي ليتجنب الصدام بينهما[5]، وعلى الرغم من أن الإمبراطورية كانت تخدم مصالح فرنسا والمستوطنين إلا أن رد فعلهم ضدها كان قويا[6]، لم يرتاحوا لها فعادوا لفوضتهم كون هدفهم متمثل في تحويل الجزائر إلى إقطاعية بورجوازية كبيرة يكونون أسيادا فيها[7].

ظهر بعد ذلك لجنة الكونت (لوهون Lehon) سنة 1868م، التي تعد من أهم اللجان التحقيق التي شهدتها الجزائر خلال فترة الحكم العسكري، وتمكن من خلالها المعمرين من فرض أنفسهم في الساحة السياسية في المستَعمَرة، فقد ظهرت مباشرة عقب المجاعة التي أصابت البلاد، ولم تمس الأوروبيين الكولون وقد كان وجود هذه اللجنة من أجل التحقيق مع وضع الكولون، وفي مناطق الحكم المدني حيث عدد الاهالي فيها قليل، وقد اعترف الكولون أن هذه الأزمة كانت بالنسبة لهم مريحة، خاصة وأن (نابليون) كان يحاول من خلال لجنة الكونت (لوهون) تهدئة الأوضاع بين الأهالي والأوروبيين، لذلك عين على رأسها أحد المقربين لديه، الذي خضع لأراء المستوطنين الذين كانوا ضد الحكم العسكري[8].

---

[1]- **اسماعيل أوربان**: (1812-1884م) من أشهر المعتنقين لفكر المذهب السانسيموني، كان مترجما للدوق (دومال)، عرف بدوره الهام في الدفاع عن الأهالي بالجزائر من بطش الاستعمار الفرنسي، كان صاحب اقتراح فكرة المملكة العربية على الامبراطور (نابليون الثالث)، له كتاب يسمى (الجزائر للجزائريين) ... للمزيد يُنظر: كمال بن صحراوي ، المرجع السابق، ص119.

[2]- أبو القاسم سعد الله ، الحركة الوطنية...، ج 1، المرجع السابق، ص21.

[3]- يحي بوعزيز، سياسة التسلط...، المرجع السابق، ص21.

[4]- سعد الله أبو القاسم، الحركة الوطنية...، ج 1، المرجع السابق، ص22.

[5]- جلال يحي، المرجع السابق، ص ص245-246.

[6]- أجيرون شارل روبير، المجتمع الجزائري في مخبر الإيديولوجية الكولونيالية، ترو تق وتع: مُحَمَّد العربي ولد خليفة، الجزائر: منشورات ثالة، ط2، 2013، ص124.

[7]- يحي بوعزيز، سياسة التسلط...، المرجع السابق، ص23.

[8]- حياة سيدي صالح، المرجع السابق، ص 5-6.

انتصرت اللجنة بذلك للكولون انتصارا كبيرا خاصة بعد أن تم وضع عريضة مطالب كانت كلها تخدم المستوطنين، مثل مطلب ضرورة تطبيق نظام الحكم المدني، فتمكن بذلك الكولون من الحصول على 129 صوت مقابل 80 صوت في البرلمان تحقيق أهدافهم بحيث أن نتائج النقاش البرلماني كانت كلها تخدم مصالحهم، وقد تلاشت بذلك سياسة المملكة العربية وأصبح (لوهون) الناطق الرسمي للكولون الذين له بقولهم: "الان تبدأ مهامك، ستصبح نائبا عنا"[1]، وبعد ذلك ألفت حكومة الإمبراطورية لجنة تحقيق أخرى في 5 ماي 1869م برئاسة (راندون) متكونة من تسعة أعضاء لتحضير مشروع الدستور تابعة للحكومة[2]، فأقرت بإلغاء النظام العسكري والمكاتب العربية، وأوصت بإقامة نظام مدني للمستوطنين بالجزائر في 9 مارس 1870م[3].

1.2.مرحلة النظام المدني في عهد الجمهورية الثالثة (1870–1900م):

لقد كانت مشاريع نابليون بمثابة شبح للمعمرين[4]، ولكن هذه المشاريع تلاشت بعد سقوط الإمبراطورية الثانية في معركة سيدان سنة 1870م، فاغتنم الجمهوريون الوضع وغيروا نظام الحكم من الإمبراطوري إلى الجمهوري[5]، بحيث يقول شارل روبير أجيرون بهذا الخصوص: **"إننا جمهوريون وأعداء ألداء للنظام الإمبراطوري منذ أن صرح نابليون الثالث بكلمة المملكة العربية"**[6] رغم محاولات المستوطنين العديدة للسيطرة على زمام الأمور منذ البداية[7]، إلا أن العسكريين كانوا أكبر عقبة أمام أهدافهم وطموحاتهم[8]، ولكن بعد هذه المعركة انقلبت الموازين لصالحهم[9]، وأصبح مشروع النظام المدني حقيقة ثابتة[10].

---

[1]– حياة سيدي صالح، المرجع السابق، ص6.

[2]– صالح عباد، الجزائر بين فرنسا...، المرجع السابق، ص28.

[3]– عبد النور آيت بعزيز، السياسة الاستعمارية الفرنسية في فترة الحكم العسكري1830– 1870، جامعة علي لونيسي البليدة، 2021–2022، ص ص20–21.

[4]– نادية زروق، سياسة الجمهورية الفرنسية الثالثة في الجزائر 1870– 1900، الجزائر: دار الهومة، 2014،ص46.

[5]– ليلى سعداوي،" البنوك ودورها في تدعيم هياكل الاستيطان الفرنسي بالجزائر 1830–1942"، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، مج 12، ع 01، ديسمبر2019، ص125.

[6]– شارل أجيرون روبير، تاريخ الجزائر ...، المرجع السابق، ص72.

[7]– بوعزة بوضرياسة، المرجع السابق، ص96.

[8]– يحي بوعزيز، سياسة التسلط...، المرجع السابق، ص27.

[9]– حسينة حماميد، المرجع السابق، ص27.

[10]– نادية زروق، سياسة الجمهورية...، المرجع السابق،ص46.

وفي 4 سبتمبر1870 تم الإعلان عن الجمهورية الثالثة[1] التي سميت بـ "جمهورية المستوطنين"[2]، حيث اعتبروها انتصارا لهم كونها خلصتهم من مشروع المملكة العربية[3]، فقاموا بإنشاء لجان الدفاع في المدن **الجزائرية** لإثبات وجودهم كقوة مدنية مهيمنة من حقها إعلان استقلال الجزائر عن فرنسا[4]، وذلك حتى تتخذ هذه الأخيرة إجراءات لصالح المعمرين في الجزائر تحقق مطالبهم[5]، فشرعوا في تطهير الإدارة من موظفي الإمبراطورية المنهارة كما لبت حكومة الدفاع الوطني بباريس الكثير من مطالب المعمرين بحيث أصدرت في ظرف خمسة أشهر 58 قرارا ومرسوما[6] من بينها إنشاء منصب حاكم عام مدني يعينه مجلس الوزراء ويتبع وزارة الداخلية الفرنسية بدلا من وزارة الحرب وينفذ أوامرها[7].

وكان الأمير (دي غيدون De Guedon)[8] أول حاكم عام مدني[9] رغم أنه كان عسكري لكنه أثبت ولاءه للمستوطنين[10]، وقرار آخر يلحق الجزائر بفرنسا بواسطة دمج شؤونها في مختلف الوزارات بالحكومة الفرنسية بباريس[11] كما قسمت الجزائر بواسطة مرسوم 24 أكتوبر 1870م إلى ثلاث عمالات وهي وهران ، الجزائر وقسنطينة[12]، على رأس كل منها (Prèfet) يعينه وزير داخلية فرنسا ويتبع الحاكم العام[13]، وكل عمالة قسمت إلى دوائر، كما تم استحداث ثلاثة أنواع من البلديات وهي: بلديات ذات الصلاحيات الكاملة، تحمل عددا كبيرا

---

[1]- صالح عباد، الجزائريين بين فرنسا...، المرجع السابق، ص61.

[2]- محمد بليل، تشريعات الاستعمار الفرنسي في الجزائر وانعكاساته على الجزائريين 1881-1914، الجزائر: دار سنجاق، ص 178.

[3]- يحي بوعزيز، سياسة التسلط...،المرجع السابق، ص27.

[4]- بوعزة بوضرياسة، المرجع السابق، ص97.

[5]- عمار بوحوش، المرجع السابق، ص156.

[6]- أبو القاسم سعد الله ، الحركة الوطنية...، ج2، ص ص241-242

[7]- بشير بلاح، المرجع السابق، ص227.

[8]- **دي غيدون**: من أصل إيطالي، عين نائب لرئيس المجلس الاستشاري للمستعمرات، ثم رئيسا لمجلس الأمبرالية سنة 1863م، فحاكما عاما على الجزائر سنة 1871م، وواجه ثورة المقراني، وفي 14 أوت 1871م قام بإلغاء المكاتب العربية ... للمزيد ينظر: عدة بن داهة، المرجع السابق، ص469.

[9]- أبو القاسم سعد الله ، الحركة الوطنية...، ج2، ص26.

[10]- بشير بلاح، المرجع السابق، ص226.

[11]- فاتح زياني، الواقع الاجتماعي...، المرجع السابق، ص71.

[12]- نادية زروق، سياسة الجمهورية...، المرجع السابق، ص63.

[13]- بشير بلاح، المرجع السابق، ص227.

من الكولون وبلديات مختلطة حيث كان عددهم قليلا فيها أما النوع الثالث كان خاضعا للنظام العسكري في جنوب الصحراء[1].

في 24 ديسمبر 1870م جاء قرار يقضي بإزالة النظام العسكري من جميع الأراضي التلية ووضع الأراضي المجاورة لها تحت السلطة المدنية[2]، وقد جرت أول الانتخابات في البلدية في ظل الحكم المدني **بمشاركة اليهود** وظهور المعاداة بينهم وبين الفرنسيين عشية إعلان ثورة المقراني ضد الفرنسيين في فيفري 1871م[3]، ولتجسيد الحكم المدني صدر مرسوم 29 مارس 1871م تضمن مايلي:

- تقسيم الجزائر إلى إقليمين شمال مدني وجنوب عسكري.
- يحكم الإقليمين حاكم عام مدني واسع السلطات.
- يتم إنشاء مجالس بلدية وعمالية وفق ما يجري في فرنسا.
- يحق للمستوطنين الأوروبيين انتخاب تسع نواب في البرلمان وثلاث في مجلس الشيوخ[4].

وبعد هذه القرارات شعر الجزائريين بخطورة الوضع فلم يجدوا منفذا لأزمتهم إلا الارتماء في أحضان الثورات ولكن هذه الانتفاضات فشلت وكانت بمثابة انتصار للمستوطنين[5]، ففي أوت 1871م أرسل الحاكم العام رسالة إلى والي قسنطينة يطمئنه فيها بأنه جاء لإضفاء الشرعية على سياسة المستوطنين الأوروبيين، وتحقيق طموحاتهم السياسية، وأكد فيها أن العرب الذين تمردوا يعتبرون كأنهم قاموا بعصيان مدني وليسوا كمحاربين[6]، وكذلك واجه الأميرال (دي غيدون) مشاكل بحيث وجد نفسه بين نارين: الأوروبيون من جهة، والقادة العسكريون من جهة أخرى لكن رأيه كان محايدا وحاول تطبيق ما يراه مناسبا. فبعث في 24 جويلية 1871م إلى وزارة الداخلية واقترح

[1]- أبو القاسم سعد الله ، الحركة الوطنية...، ج2، المرجع السابق، ص ص26-27.
[2]- نادية زروق، سياسة الجمهورية...، المرجع السابق، ص64.
[3]- أبو القاسم سعد الله ، الحركة الوطنية...، ج2، المرجع السابق، ص ص241- 242.
[4]- يحي بوعزيز، سياسة التسلط...، المرجع السابق، ص27.
[5]- أجيرون شارل روبير، تاريخ الجزائر ...، المرجع السابق، ص79.
[6]- عمار بوحوش، المرجع سابق، ص161 .

عليهم أن يكون عدد النواب ستة في البرلمان الفرنسي عبارة عن مندوبين، وذلك لكون هذه الجماعة الضاغطة تجاوزت صلاحياتها بالرغم من صغر عددها[1].

وأيضا قام بتوسيع المنطقة المدنية في مساحتها إلى 31250 كلم[2]، ثم خلفه الجنرال (شانزي Chanzy) فوسع المناطق حتى أوصلها إلى 48650 هكتار وبنى 1236 قرية استيطانية جديدة[2]، وبموجب مراسيم 23 سبتمبر 1875م أصبح من حق المستوطنين الأوروبيين أن ينتخبوا ممثليهم في البلديات الخاضعة للحكم المدني أما المسلمين الجزائريين لا حق لهم في انتخاب ممثليهم الذين لا يتجاوز عددهم ستة في أي مجلس بلدي[3]. ليخلفه (ألبيرت قريفي Albert Grevy) سنة 1878م وهو أول حاكم عام مدني، من بين أعماله قام بإلغاء القسم الأكبر من الإدارة العسكرية، وأخضع منطقة التل إلى سلطة المحافظين ورؤساء البلديات الأوروبيين، ولم يبق تحت سلطة العسكريين إلا حوالي نصف مليون نسمة[4].

تواصلت سياسة الإدماج الإداري عن طريق مرسوم الإلحاق 26 ماي 1881م الذي ظل ساري المفعول إلى غاية سنة 1892م بحيث تم بموجبه إخضاع إدارات الجزائر تحت السلطة المباشرة للوزراء المؤهلين في فرنسا، ما جعل الحاكم العام يفقد العديد من سلطاته[5]، وصرح (جول فيري) بهذا الشأن: "**ديكور باهض الثمن بقدر ما هو عديد الفائدة وعلى أكثر تقدير مفتش للاستيطان في بلاط ملك كسول**"، وأصبح نواب الجزائر الذين تضاعف عددهم الوحيدين الذين يستطيعون التأثير على الموظفين الباريسيين[6] بحيث ارتفعت سلطة النواب الأوروبيين أمثال (طومسون Tomson) و(أوجين أيتيين) في عهد الحاكم العام (تيرمان Tirman) الذين أصبحوا أسياد الجزائر الحقيقيين[7].

في سنة 1891م بين النائب (بوردو Burdeau) في تقرير له إلى البرلمان الفرنسي أخطاء السياسة الفرنسية، الذي يعتبر المستوطنين مثلهم مثل السلاح ضد المسلمين. وفعل مثله (جونار Jounart) في السنة

[1]– عمار بوحوش، المرجع السابق، ص ص163–164 .
[2]– يحي بوعزيز، سياسة التسلط...، المرجع السابق، ص ص28–29.
[3]– عمار بوحوش، المرجع السابق، ص171.
[4]– يحي بوعزيز، سياسة التسلط...، المرجع السابق، ص26.
[5]– صلاح العقاد، الجزائر المعاصرة ، د.م.ن ، 1963 ، ص17 .
[6]– وليد بوشو، المرجع السابق، ص644.
[7]– يحي بوعزيز، سياسة التسلط ...، المرجع السابق، ص30 .

الموالية ليفضح السياسة الاستعمارية المطبقة في الجزائر وكشف مساوئها مما جعل (تيرمان) يستقيل من منصبه[1]، وفي 16 مارس 1891م تألفت لجنة بحث مكونة من 18 عضو عرفت بلجنة (جول فيري) المشهور بسياسته المتزنة ، لتبحث عن أسباب القلق وعدم الاستقرار في الجزائر[2]، غير أن الكولون كانوا معارضين لها فساندتهم بعض الصحف والمجلات من بينها (Le revue Algerienne et Aunisienne) حيث كتبت في عددها الثامن: "**العرب شعب مغلوب يجب معاملته وفق ما يخدم مصالحه ، وقد تجرأ البعض وقارنه بإخواننا من الألزاسيين واللوريين** ..."[3].

وعند عودة (جول فيري) قام بانتقاد المعمرين حيث أقرَّ بأنَّ المعمر بالجزائر لديه عدة عيوب وهو يعمل على استغلال الأهالي وفرنسا، واعتبر أنَّ السبب في ذلك راجع إلى ضعف صلاحيات الحاكم العام أمام ممثلي المعمرين في الجزائر[4] تحركاتهم السياسية المكثفة بعد فرض وجودهم في الساحة على الجزائريين والسلطة الاستعمارية معا، فاقترحت هذه الأخيرة عدم تسليم مصالح الأهالي إلى عناصر أوروبية لتزويد الحاكم العام بسلطات قوية تمكنه من حد الاستيطان الأوروبي، وبناءا على هذه التوصيات تم تعيين (جول كامبون Jules Cambon) حاكما عاما على الجزائر[5] خلفا (لتيرمان) بمرسوم من رئيس الجمهورية الفرنسية في 18 أفريل 1891م بعد اقتراحه من قِبل وزير الداخلية (كونستانس Constans)[6]، إلاَّ أنَّه تلقى رد فعل عنيف من قبل المستوطنين من أجل محاولته لتطبيق سياسة معتدلة لصالح الأهالي، ولم يحقق سوى إصدار قانون تعزيز سلطة الحاكم العام وذلك في 03 ديسمبر1896م[7].

[1]- أجيرون شارل روبير، تاريخ الجزائر...، المرجع السابق، ص84.

[2]- عبد الرحمان بن براهيم بن العقون، المرجع السابق، ص17.

[3]- حياة سيدي صالح، البرلمان الفرنسي و قضايا الجزائريين خلال القرن 19، مجلة الدراسات التاريخية، ع13، الجزائر، 2011، ص13 .

[4]- وليد بوشو، المرجع السابق، ص645.

[5]- يحي بوعزيز، سياسة التسلط...، المرجع السابق، ص30 .

[6]- وليد بوشو، المرجع السابق ، ص645 .

[7]- يحي بوعزيز، سياسة التسلط ...، المرجع السابق، ص ص30-31 .

2.التشريعات الإدارية بين رفض المعمرين وتأييدهم

لقد مثل كسب ود المعمرين خطوة هامة لدى السلطات الفرنسية حتى تضفي سيطرتها عليهم وتتمكن من تسييرهم وفق مصالحها، وخوفا من أي انزلاق أوتمرد يحمل مطالب تتعارض مع مخططاتها الاستعمارية، ولتحقيق ذلك قامت بإصدار العديد من المراسيم والقوانين منها ما رحب بها المستوطنين ومنها ما شكلت سخطا كبيرا في أوساطهم، من أهمها:

مرسوم 22 جويلية 1834م، يعد من أهم النصوص التي نظمت الإدارة الفرنسية في الجزائر، حيث تم بموجبه إنشاء منصب الحاكم العام العسكري الذي يمارس وظيفتين مدنية وعسكرية[1]، كما كان يشرف على ثلاثة مساعدين مدنيين وهم:

- **المسؤول الإداري المدني:** هوالمحرك الأساسي للإدارة الاستعمارية باعتباره المشرف على توجيه كبار الموظفين.

- **النائب العام:** كانت دائما مهامه ومحاولاته تتمثل في الحصول على دعم المعمرين وتأييدهم لكسب رضاهم، غير أن المعمرين كانوا يطبقون القانون على أنفسهم بالطريقة التي تحلوا لهم.

- **المدير المالي:** اختصاصه الإشراف على إعداد الميزانية وجمع الضرائب[2].

غير أن هذه التعليمة منذ صدورها أثارت مخاوف الأوروبيين المدنيين بحيث أنها أطلقت يد العسكريين في الجزائر[3]، ولكنه يبقى النواة الأولى للإدارة المدنية في المدن ذات الكثافة السكانية الأوروبية عالية، وتم تعيين متصرف مدني في مدينة لجزائر ونائب متصرف في عنابة ووهران[4].

في 15 أفريل 1845م صدر قرار يؤكد على إلحاق الجزائر بفرنسا وتقسيمها إداريا إلى ثلاثة أقاليم مدنية، عربية، مختلطة مما أدى إلى تقلص سلطات الحاكم العام، وأصبحت حكومة باريس تسيطر على مجرى الأمور، وتماشيا مع هذه التقسيمات تم تعيين مدير إداري، ومدير الشؤون الداخلية، والأشغال العمومية...وغيرهم، يعملون

[1]- حسينة حماميد، المرجع السابق، ص25.
[2]- عمار بوحوش، المرجع السابق، ص124.
[3]- صالح عباد، الجزائر بين...، المرجع السابق، ص28.
[4]- صالح عباد، المرجع نفسه، ص29.

تحت إشراف مدير الشؤون المدنية[1]، كما قسم الجزائر إلى ثلاث مقاطعات هي: الجزائر، قسنطينة ووهران. لقي هذا القرار تأييدا كبيرا من قبل المعمرين بعدما منح لهم حق تسيير شؤونهم بأنفسهم وسلم إدارة الجزائريين للعسكريين عن طريق المكتب العربي[2]، ليتمكنوا مباشرة بعد ثورة 1848م بفرنسا وأوروبا من وضع حد للنظام العسكري بالجزائر وتحقيق الإدماج بفرض ضغوطات على الحكومة الجديدة وتعيين أربع نواب يمثلونهم في البرلمان الفرنسي[3].

وقد تحصلوا على هذا المكسب السياسي بمقتضى دستور 4 نوفمبر 1848م الذي أعلن أن الجزائر جزءا مكملا للتراب الفرنسي وألغى التراب المختلط بمقتضى قرار 9 ديسمبر 1848م، فأصبحت العمالة التي خلفت المقاطعة مقسمة إلى تراب مدني وتراب عسكري[4]، ومن خلال هذا يتضح لنا بأن هذا الدستور قام بتوسيع نطاق تراب للمدنيين ومنحهم بلديات خاصة بهم أطلق عليها اسم البلديات كاملة الصلاحيات، ليزداد بذلك نفوذ المستوطنين وتحوز هذه القرارات المتوالية على ترحيب كبير من قبل المعمرين باعتبارها تمنحهم امتيازات لا محدودة، خاصة بعد تقليص نفوذ الحاكم العام العسكري.

وبعد عشر سنوات من تطبيق تجربة سياسة الإدماج الإداري والسياسي التي بدأتها الجمهورية الثانية عام 1848م وواصلتها الإمبراطورية الثانية في بداية عهدها، حاول نابليون الثالث أن يطبق سياسة إدماج جديدة في إطار إنشاء ما يعرف بوزارة الجزائر والمستعمرات يوم24 جوان 1858م[5]، ووضع على رأسها ابن عمه (جيروم) الذي كان يريد الإدماج الشامل، غير أن المعمرين كان لهم رأي آخر بحيث رفضوا أي محاولة لدمج الجزائريين في المجتمع الفرنسي، فحسب رأيهم هذا من شأنه أن يمنعهم من تحقيق السيطرة في المستعمرة التي يرونها غنيمة لهم لوحدهم، وفي الأخير تبخر حلم الوزير وبقي الإدماج الذي يريده المستوطنين[6].

فكثرت الشكاوي على الإمبراطور (نابليون الثالث) ليقرر بعدها إعادة العمل بالنظام السابق يوم 10 نوفمبر 1860م، المتمثل في وجود الحاكم العام وتم تعيين الماريشال (بيليسيي) في هذا المنصب وقام بإلغاء هذه الوزارة في

[1]- عمار بوحوش، المرجع السابق، ص126.
[2]- صالح عباد، الجزائر بين...، المرجع السابق، ص30.
[3]- عمار بوحوش، المرجع السابق، ص126.
[4]- صالح عباد، الجزائر بين...، المرجع السابق، ص33.
[5]- يحي بوعزيز، سياسة التسلط...، المرجع السابق، ص18.
[6]- صالح عباد، الجزائر بين...، المرجع السابق، ص36.

26 نوفمبر 1860م رغم معارضة المستوطنين[1]، وتماشيا مع هذه السياسة اقتنع مجلس السيناتوس كونسيلت بإصدار قرار 22 أفريل 1863م الذي تلقى حركة احتجاج واسعة وتذمر واستياء من قبل المعمرين نظرا لغياب فقرة أو فصل يعنيهم، وخوفا على مصيرهم بعد أن رأى بعضهم أن هذا القانون سوف يقطع الطريق أمامهم[2]، ومن بين الذين كان لهم نفس الرأي الطبيب الفرنسي (وارني) الذي انتقد قانون 1863م واعتبره بمثابة ميثاق الملكية العربية يفرض على ضباط المكاتب العربية[3].

بعد زيارة (نابليون) الثانية وبأمر منه صدر يوم 14جويلية 1865م قانون السيناتوس كونسيلت، الذي أتاح للجزائريين الجنسية الفرنسية بشروط أهمها؛ الانسلاخ من قانون الأحوال الشخصية الإسلامية[4]، وكان الغرض منه هو إدماج المجتمع الجزائري في المجتمع الفرنسي[5]، إلا أنه تلقى رفض من قبل المعمرين بالرغم من أنه لم يكن في صالح الأهالي وذلك في إطار القضاء على الشخصية الجزائرية ويصبح الجزائري رافضاً لانتمائه العربي الإسلامي الذي يدل على التخلف[6]، كما حقق المعمرين حلمهم بواسطة مرسومي 27 ديسمبر 1866م و18 أوت 1868م بحيث أنشأ هذان المرسومان البلديات ذات الصلاحيات الكاملة في 80 بلدية، ونص الأول على انتخاب مجالس البلدية طبقاً لرغبات المستوطنين وأعطى الحق لليهود والمسلمين بالمشاركة في الانتخاب ضمن شروط مشددة[7].

وفي 9 مارس 1870م أوصت لجنة 1869م بإقامة نظام مدني للمستوطنين بالجزائر[8]، وفي 31 مارس 1870م أصدر (نابليون) مرسوم منح من خلاله للمعمرين التحرر من سيطرة العسكريين في العمالات الثلاثة،

[1]- عمار بوحوش، المرجع السابق، ص128.

[2]- نورالدين إيلال، قانون السيناتوس كونسيلت وأثره على الملكية والسكان في منطقة سور غزلان من خلال وثائق رسمية فرنسية، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2006-2007، ص36.

[3]- نور الدين إيلال، المرجع السابق، ص37.

[4]- بشير بلاح، المرجع السابق، ص231.

[5]- عمار عمورة المرجع السابق، ص129.

[6]- مُحَمَّد الطاهر وعلي، التعليم التبشيري في الجزائر من 1830- 1904 دراسة تحليلية، الجزائر: منشورات دحلب، 2009، ص41.

[7]- صالح عباد، الجزائر بين...، المرجع السابق، ص42.

[8]- آيت بعزيز عبد النور، المرجع السابق، ص ص21-22.

وبذلك أصبحت لهم الحرية في تسيير الشؤون المختلفة بالعمالات خصوصا المجال السياسي منها[1]، لكن هذا الإجراء كان شيئا قليلا أمام مطالب المستوطنين وطموحاتهم الكبيرة، فقد عبروا عن رفضهم التام لنظام (نابليون) في استفتاء 08 ماي من نفس السنة[2]، وإلى جانب ذلك صدر مرسوم 11 جوان 1870م يسمح للمستوطنين بإجراء انتخابات في المناطق المدنية واختيار أعضاء يمثلونهم في المجالس العامة[3].

غير أنَّ أكثر ماكان يثير مخاف المستوطنين الأوروبيين هو أن تصدر السلطات الاستعمارية قرارات من شأنها أن ترفع من حظوظ المسلمين في قضية التمثيل السياسي، خاصة بعد أن سمحت الجمهورية الثالثة لبعض الأهالي أن يصبحوا أعضاء منتخبين أو معينين في المجالس العامة والبلدية، على الرغم من معارضة المستوطنين لذلك قبل سنة 1870م، مبررين ذلك بأنَّ قبول الأهالي غير المجنسين في مجالسهم السياسية يعد أمر سابق لأوانه، أما الحقيقة التاريخي عكس ما تحججوا به تماما، إذ أنَّ عدم قبولهم في هذا الوقت لتواجد التمثيل الأهلي في البلديات ناتج عن أنَّ هؤلاء المعمرين خاصة من الفرنسيين لم يكن لهم أي تواجد أو تمثيل برلماني لدى حكومتهم في باريس[4].

وبعد أن ورد مشروع سياسي لصاحبه (Randon-Béhic) طرح فيه فكرة ضرورة انتخاب المستشارين العامين من الأهالي في العمالات المدنية والأهلية، وحصولهم على حق التمثيل في المجلس الأعلى، ظهرت مواقف مناهضة من طرف النواب الناطقين باسم المستوطنين (لوهون) (كيراتري) و(جول فافر)، حيث عارضوا هذا المشروع بشدَّة، وقال (كيراتري) في هذا الصدد: "**إنَّ منح أي حق في التصويت لمسلمين أمر يخدش مشاعر السكان الفرنسيين وسوف تكون عاقبته نشوب صراع بين الجنسين**"، مما جعل وزير حربية حكومة المتروبول يصدر قرار بتأثير من المعمرين يمنح فيه الحقوق الانتخابية للمسلمين المجنسين فقط[5].

كما كان للمستوطنين تأثير في رفض المشروع المقترح شهر مارس- أفريل 1870م، الذي جاء بفكرة اختيار المسلمين الأغنياء ذوي النفوذ لمنحهم حق المساهمة بنسبة الثلث في تشكيلة هيئة الناخبين الفرنسيين، وكان الغرض من ذلك حسب النائب العام (de Cléry) "**ألاَّ تتحول بطاقة الناخب في الجزائر إلى لقب يحصر النبالة بين**

[1]- عمار بوحوش، المرجع السابق، ص137.

[2]- صالح عباد، الجزائر بين...، المرجع السابق، ص 48.

[3]- بوعزة بوضرياسة، المرجع السابق، ص ص96-97.

[4]- شارل روبير أجيرون، الجزائريون المسلمون...، ج01، المرجع السابق، ص643

[5]- شارل روبير أجيرون، الجزائريون المسلمون...،ج01، المرجع نفسه، ص ص644-645.

أيدي الأوروبيين"، وأن لا تخول لنواب الجزائريين صفة المدافعين عن مصالح المسلمين، غير أن هذا المشروع هو الآخر لم يحظ بموافقة المستوطنين فقررت لجنة (بوردو Bordeaux) وبعد ضغط من الكولون الاستجابة لتظلمات المستوطنين ملغية التدابير السابقة بإصدار مرسوم 28 ديسمبر 1878، معلنة فيه عن حل المجالس العامة التي يوجد فيها تمثيل للمسلمين والأوروبيين معا، وتم تشكيل مجالس عامة أخرى أعضاءها معمرين فرنسيين، يضاف لهم ستة أعضاء مساعدين فقط من بين المسلمين الذين تختارهم الادارة الفرنسية بهدف تقليص دورهم[1].

وبعد تحول نظام الحكم تولى حركة التغييرات الجديدة التي كانت لصالح الأوروبيين (أودلف كريميو) الذي كان المسؤول الأول عن الجزائرية في حكومة الدفاع الوطني المناهضة لـ (نابليون) الثالث المهزوم، وتمثلت هذه السياسة في دمج شؤون الجزائر بالوزارات الفرنسية عن طريق إصدار 36 مرسوم يتعلق بالجزائر، وبانتقال السلطة من يد العسكريين إلى المستوطنين[2]، ويمكن تسمية هذه المراسيم بمراسيم المستوطنين، نذكر منهم:

– مرسوم 04 أكتوبر 1870م الذي منح للمستوطنين ستة نواب في الجمعية الوطنية الفرنسية وهو عدد يفوق مايسمح به قانون الانتخابات.

– مرسوم 08 أكتوبر 1870م القاضي بإخضاع كافة القبائل القاطنة في مناطق الاستيطان للسلطة المدنية.

– مرسوم 24 أكتوبر 1870م الذي قضى بالتجنيس الجماعي ليهود الجزائر البالغ عددهم آنذاك 34574 يهودي بالجنسية الفرنسية[3].

– مرسوم 10 نوفمبر 1870م سمح للمستوطنين أن يعينوا الولاة في المناطق التي تخضع للحكم العسكري أي يتحكم المدنيين في المسؤُولين العسكريين[4].

بالرغم من أنَّ إصلاحات (كريميو) جاءت لخدمة المستوطنين إلا أنها لم تستجب لتطلعاتهم بقدر ما استجابت لمصالح اليهود لأنهم كانوا يطمحون في إدخال إصلاحات، وتقليص نفوذ النظام العسكري بالجزائر واستبداله

[1]– شارل روبير أجيرون، الجزائريون المسلمون...،ج01، المرجع السابق ، ص646.
[2]– حسينة حماميد، المرجع السابق، ص28.
[3]– بشير بلاح، المرجع السابق، ص ص231-232.
[4]– حسينة حماميد، المرجع السابق، ص28.

بالنظام المدني يسمح بتطوير اليهود وإدماجهم بواسطة التجنيس[1]، كما لم تحقق لهم هذه المراسيم التي أصدرها (كريميو) الأهداف المنتظرة مما أشعرهم بالحرمان والخيبة، بالإضافة إلى ذلك رأوا بأن اليهود لايختلفون اجتماعيا أو ثقافيا عن بقية سكان البلاد الأصليين، وهكذا اشتهر المستوطنين بالنزعة اللاسامية[2].

ومن هنا يتضح لنا بأنَّ السبب الرئيسي الذي أدى إلى التنافر بين الطرفين هو السلطة، وعلى سبيل المثال نجد الحاكم العام (دي غيدون) قد صرَّح في أول خطاب له أنَّ: "**العنصر الفرنسي يجب أن يتولى بمفرده إدارة شؤون البلاد**"[3]، وعلى هذا الأساس كانت مساعي المعمرين دائما تهتم بإيجاد حل يمكنهم من التحكم وحدهم في زمام الأمور دون مشاركة أي طرف آخر، وهذا ما أكدته الدكتورة (معوشي أمال): "**بعد عام 1870م أصبح بإمكان اليهود المشاركة في الحكم مع الأوروبيين، وبذلك بقيت الفئة الوحيدة المحرومة من المشاركة السياسية هي أبناء البلد الأصليين**"[4]، وهذا يعني أن المعمرين من اليهود أصبح لهم الحق في النشاط السياسي والإداري للمستعمرة. وبالتالي يمكنهم صيانة مصالحهم من داخل المؤسسات السياسية والإدارية الفرنسية[5].

وفي 24 ديسمبر 1870م تم السماح للمستوطنين بأن يوسعوا نفوذهم إلى المناطق التي يسكنها المسلمين الجزائريين والتي تديرها شخصيات جزائرية معينة من طرف فرنسا[6]، مما جعلهم يتمادون في فرض سياستهم القائمة على إفقار الجزائريين والحد من سيطرة العسكريين وتحويل مناطقهم إلى النظام المدني، وبذلك يمكن التأكيد بأن قوانين (كريميو) كرست هيمنة المستوطنين في الجزائر وخلقت فئة جديدة وهي طائفة اليهود[7]. وابتداءًا من سنة 1873م بدأ المعمرين في تطبيق قانون "**الغالب على المغلوب**"، بحيث مكنهم من تحقيق مطلب من مطالبهم الكبيرة وهو فتح المجال لهم للدخول إلى أراضي العرش بواسطة قانون 26 جويلية 1883م الذي سماه زعيم الاستيطان الأوروبي (وانيير) بقانون المستوطنين لأنه جاء لخدمة مصالحهم[8]. فلقي ترحيب من قبلهم كونه مكنهم

[1]– فوزي سعد الله، يهود الجزائر موعد الرحيل، الجزائر: دار قرطبة، 2018، ص39.
[2]– صلاح العقاد، الجزائر...، المرجع السابق، ص11.
[3]– شارل روبير أجيرون، الجزائريون المسلمون...، ج 01، المرجع السابق، ص95.
[4]– أمال معوشي، يهود الجزائر والاحتلال الفرنسي 1830-1870، الجزائر: وزارة الثقافة، 2013، ص214.
[5]– صالح عباد، الجزائر بين...، المرجع السابق، ص68.
[6]– حسينة حاميد، المرجع السابق، ص28.
[7]– بوعزة بوضرياسة، المرجع السابق، ص ص99.
[8]– حسينة حاميد، المرجع السابق، ص31.

من الاستيلاء على أكبر قدر من الأراضي حتى يتمكنوا من إضعاف المجتمع الجزائري وبالفعل ارتفعت بفضله المساحة المستغلة من قِبل المعمرين .

وتظهر سلطة المعمرين في تصريحات الحاكم العام (دي غيدون)، هذا الأخير الذي مثلما كان يوافق الكولون في تطلعاتهم، فإنَّه كان يعارض توجهاتهم في نقطة أساسية، والمتمثلة في رفضه أن يترك لهم مطلب وفرصة "**الانفراد بالسيطرة على الأهالي**"، خاصة بعد تمادي المعمرين في مطالبهم ومقترحاتهم على الحكومة الفرنسية على حد تعبيره: "مهما بذلنا من جهود فإنَّ إرضاء جميع الناس وفي جميع الظروف ضرب من المستحيل فالسبب واضح ولا ينبغي أن نتمادى في التظاهر بجهله وهو أنَّ طموح السياسيين، ومعهم أغلبية ساحقة من المستوطنين، هو التوصل إلى سيادة مطلقة لمنتخبي السكان الفرنسيين وسحق، بل واستعباد، السكان الأهالي"[1].

وعلى إثر هذا وفي عام 1881م جاء الأوروبيين بقانون جديد يسمى بقانون الأهالي وهو عبارة عن مجموعة نصوص وُضعت بقصد فرض النظام والانضباط في صف السكان المسلمين، وقد بقي ساري المفعول إلى غاية سنة 1944م[2]، وتم تدعيمه في عهد (جول فيري) يوم 23 جوان 1881م حيث جعل من الجزائريين عبيدا لا يتمتعون من خلاله بأبسط الحقوق السياسية والمدنية[3]، وبفضله حدد المستوطنون الأوروبيون إجراءات معاقبة المسلمين وإجبارهم على دفع الضرائب العربية بدون نقاش، ومنعهم من حمل السلاح وعدم الذهاب إلى الحج بدون رخسة مسبقة وإظهار الطاعة التامة لسلطة الأوروبيين[4]، وكان الهدف من قانون الأهالي وما تبعه من قوانين هو قهر الإنسان الجزائري وتقوية المستوطن الأوروبي[5].

في 23 مارس1883م صوت البرلمان الفرنسي على القانون الذي ينص على الملكية الفردية والخاصة، ويقضي بإنشاء الحالة المدنية عن طريق منح الألقاب والكنيات العائلية، ويعتبر أول قانون للحالة المدنية الذي أصدر على يد المعمر الفرنسي في الجزائر والذي ظل ساري المفعول إلى غاية السنوات الأولى من الاستقلال[6]،

[1]- شارل روبير أجيرون، الجزائريون المسلمون...،ج 01، المرجع السابق، ص100.
[2]- عمار بوحوش، المرجع السابق، ص172.
[3]- عمار عمورة، المرجع السابق، ص129.
[4]- عمار بوحوش، المرجع السابق، ص172.
[5]- بوعزة بوضرياسة، المرجع السابق، ص101.
[6]- عدة بن داهة، المرجع السابق، ص399.

حيث انحصر في بدايته على منطقة التل الجزائري ولم يطبق على كافة الوطن الجزائري دفعة واحدة[1] خوفا من فشله بسبب رد فعل الجزائريين مما جعل الحكومة الفرنسية ينتابها القلق أثناء تحضير لقانون مكمل له، كما تم تطبيقه في بعض البلديات كاملة الصلاحيات[2]، بحيث منحت إدارة الاحتلال في 30 سبتمبر 1892م ألقابا عائلية لنصف سكان الجزائر . وفي نوفمبر 1894م غطت عملية منح الألقاب جميع الأقاليم المدنية ثم لتستمر في الأقاليم العسكرية[3].

إلا أن هذا القانون لقي معارضة من طرف المعمرين حيث صرح (جول فيري) في تقرير له سنة 1892م بأنه "**لم يزد الأمور سوى تعقيداً**"، كما تم انتقاده من قِبل البعض لأنه يعتبر في نظرهم مجرد إجراء يهدف للتحضير لعملية تأسيس الملكية الفردية أوالشروع في عملية إدماج فاشلة وكذلك عارضه المدير العام للشؤون المدنية والمالية[4].

[1]– يحي لعمارة حامد، الحالة المدنية في الجزائر دراسة ميدانية على عينة من بلديات الوطن، أطروحة دكتوراه، جامعة وهران، 2014-2015، ص24.

[2]– سعد عبد العزيز، الحالة المدنية في الجزائر، الجزائر: دار الهومة، ط2، ص50.

[3]– عدة بن داهة ، المرجع السابق، ص400.

[4]– مزهورة حسين الحاج، الحالة المدنية: آلية من آليات الهيمنة الاستعمارية في الجزائر حالة منطقة قبائل جرجرة 1891-1962، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر2، 2014-2015، ص32.

3.المكاتب العربية من دعمها للمعمرين إلى معارضتهم لها:

بعد احتلال مدينة الجزائر سنة 1830م، اجتهد الفرنسيون في بسط هيمنتهم عليها إلا أنهم واجهوا عدة عراقيل لأسباب مختلفة كجهلهم للغة البلاد وعاداتها، فحاولوا تجاوزها بالاتصال مع العنصر المحلي لكن محاولتهم باءت بالفشل مما جعلهم يبحثون عن وسيلة مغايرة. فيا ترى فيما تتمثل هذه الوسيلة؟ وما موقف المعمرين منها؟

في سنة 1833م قام الدوق (دو رورفيقو) بإنشاء فرع إداري أسماه الديوان العربي، مهمته جمع المعلومات عن الجزائريين[1]، وتم تعيين النقيب (دو لاموريسيير) لإدارته كونه يجيد التحدث باللغة العربية مما مكنه من التعامل المباشر مع الأهالي[2]، كما تم إحياء وظيفة آغا العرب من قبل البعض نظرا لعدم كفاءة الضباط لدراسة قضايا الجزائريين فكان (حمدان بن أمين سكة) هو أول من أسندت له هذه المهمة لكنَّه فشل، فعزلوه وعينوا مكانه المقدم (ماراي مونج Marey Monge) في 19 نوفمبر 1834م فكان الفشل حليفه هو الآخر.[3]

عند مجيء الجنرال (بارتزان) حاول إتباع سياسة المهادنة مع العرب فاختار محي الدين صغير بن مبارك ظنا منه أنه أحسن الاختيار ولكن كان عكس ظنه[4]، وفي 17 أفريل1837م تحول الديوان إلى إدارة الشؤون الأهلية ترأسها (بيليسيي) أوكلت لها مهمة الاتصال بشيوخ القبائل ومسؤولي العشائر بنية التفاوض معهم وإقناعهم بالفكرة [5]، حيث ذكر (فكتور فوشي) بخصوص هذه المؤسسة: "**أن الغرض منها هو تسهيل ودراسة علاقاتنا مع قبائل الداخل وجذبهم تحت سيطرتنا من خلال احترام عاداتها، وحماية مصالحهم، والحفاظ على النظام والسلام بينهم...**"[6].

في مطلع سنة 1839م قدم (بيليسيي) استقالته فخلفه النقيب (آلونفيل Allonville) وقبل هذا كانت مدينة قسنطينة تحت قبضة العدو في 13 أكتوبر1837م، فوجدت فرنسا نفسها في نفس المشكل الذي وقع لها

---

[1]- بوعزة بوضرياسة، المرجع السابق، ص94.

[2]- بيليسي، حوليات جزائرية، الجزائر: أصالة، مج 2، 2013، ص72.

[3]- صالح فركوس، إدارة المكاتب...، المرجع السابق، ص ص13-14.

[4]- صالح فركوس، تاريخ الجزائر من ما قبل التاريخ إلى غاية الاستقلال المراحل الكبرى، الجزائر: دار العلوم، 2005، ص246.

[5]- بوعزة بوضرياسة، المرجع السابق، ص94.

[6]-Victoir Foucherk, les bureaux arabes en Algérie, France: libraire internationale de l'agriculture et de la colonisation, 1858, p12.

عشية احتلال مدينة الجزائر أي مشكلة إدارة الأهالي[1]، إلا أن الجنرال (فالي) أتى بالحل بحيث أبقى على شكل الإدارة العثمانية تكون فيها إدارة الأهالي من الأهالي ولكن تحت وصاية عسكرية، فقام بتنصيب (سي حمودة ولد سيدي الشيخ) الذي كان يثق به ثقة مطلقة، فمنحه سلطة أوسع في مجال التسيير الإداري لشؤون العرب[2].

وبمجيء الجنرال (بيجو) حدثت تطورات جديدة بخصوص الإدارة، بحيث كان يرغب في بسط هيمنته على كافة القطر الجزائري لذا تم إعادة تأسيس إدارة الشؤون العربية في 16 أوت 1844م بإيحاء من الضابط (دوماس Daumas)[3] الذي قام بإدخال تعديلات عليها، لتتشكل من شبكة ذات نظام هرمي متفرع وفق سلم إداري لها[4]، وقد قامت هذه المكاتب بتأسيس إدارات فرعية لها على مستوى المقاطعات الثلاثة الموجودة بالجزائر وفي كل مقاطعة توجد وحدات للمكاتب العربية من الدرجة الأولى تحت إمرة قائد أعلى ووحدات ثانوية من الدرجة الثانية منتشرة بالدوائر والملاحق المتواجدة بالمناطق البعيدة عن الدوائر[5].

في سنة 1844م قرر (بيجو) و(دوماس) أن يؤسس بصفة رسمية المكاتب العربية تكون بمثابة وسيط بين الأوروبيين المعمرين والأهالي الجزائريين، تهدف إلى تحقيق الأمن وحماية المصالح الفرنسية بالجزائر[6]، يشرف عليها ضباط يقومون بالمخابرات ويراقبون الأهالي ابتداء من الشيوخ المعينين من طرف السلطة الحاكمة إلى أدنى رتبة من الشعب[7]، هدفها الرئيسي هو التعرف على بنية المجتمع الجزائري ومواطن قوته لضرب وحدته وإنهاك قواه باستعمال الحرب النفسية في أوساطه ليتخلى عن المقاومات وجعل المعمر الذي قدم إلى الجزائر من مختلف الجنسيات الأوروبية الرقيب الأول على تحركات الجزائريين[8].

---

[1]- صالح فركوس، إدارة المكاتب...، المرجع السابق، ص ص14-15.

[2]- صالح فركوس، تاريخ الجزائر...، المرجع السابق، ص246.

[3]- **دوماس**: هو دوماس ميلشوار جوزيف إيجان، من مواليد سنة 1803م قدم للجزائر سنة 1835م، تم تعيينه قنصلا لفرنسا بمصر مابين (1837-1839م) ... للمزيد يُنظر: كمال بن صحراوي، المرجع السابق، ص98.

[4]- صالح فركوس، تاريخ الجزائر...، المرجع السابق، ص247.

[5]- عمار بوحوش، المرجع السابق، ص130.

[6]- عمار عمورة، المرجع السابق، ص128.

[7]- مصطفى الأشرف، المرجع السابق، ص301.

[8]- عبد القادر سلاماني، "دور المكاتب العربية في توطيد"، مجلة البدر، مج 03، ع 03، مارس 2011، ص73.

3.1. دعم المكاتب العربية لحركة التعمير:

يعتبر المكتب العربي همزة وصل بين الجنس الأوروبي الذي استوطن الجزائر سنة 1830م والأهالي[1]، ومن المعلوم أن إنشاء هذه المؤسسة قد تزامن مع إرساء المستوطنات التعميرية بالجزائر، حيث نجد أن معظم مسؤولي الإدارة الاستعمارية قد عملوا على تثبيت معمرين حقيقيين في مستعمرتهم، أي ليس همهم الأول والأخير هو الحصول على الامتيازات، بل المساهمة أكثر في إنجاح المشروع الاستيطاني بالبلاد. أبرزهم الجنرال (بيجو)[2]، فاستغلوا المكاتب العربية كوسيلة لتحقيق مبتغاهم واعتبروا ضباطها بمثابة قادة للاستيطان نظرا لمهمتهم المتمثلة في الاطلاع على كل ما يحدث وإخبار الحاكم العام بكل ما هو متعلق بالقضايا السياسية[3].

كما طلب الجنرال (بيجو) من ضباط هذه المؤسسة التركيز على مدى أهمية تفتيت وتشتيت القيادات والزعامات الأهلية ذات السلطة والنفوذ حتى لا تكون عليهم خطرا في المستقبل وأيضا من أجل ضمان سيرورة سياسة التعمير الفرنسية[4]. وبمقتضى المراسيم الصادرة ما بين 1844م و1846م لعب هؤلاء دورا كبيرا أدى إلى استقرار الكثير من الأوروبيين بالضواحي القريبة من المدن[5]، بحيث قاموا بإعداد وتهيئة الأراضي للهجرات الأوروبية وفتح المجال للاستيطان من خلال توفير الأراضي وجمع كل ما يتعلق بها، مما سهل على المفتشيات وضع مخططات لإنشاء المراكز الاستيطانية وقاموا بدراسة خريطة البلاد لوضع إجراءات توجيه المستوطنين[6]، بحيث اعتبروا المعمر هو العامل المساعد على التوسع الاستعماري[7].

يظهر الدعم الثنائي بين المكاتب العربية والمعمرين وذلك التوافق بينهما، من خلال جهود المكتب العربي في توفير اليد العاملة من العسكريين لإعانة المعمرين في انجازاتهم الخاصة، وفي 27 فيفري 1849م، قام الحاكم العام (راندون) بإصدار قرار يدعوا فيه ضباط المكاتب العربية إلى بذل جهد من أجل إقامة علاقة حسنة بين المعمرين

---

[1]- بوعزة بوضرياسة، المرجع السابق، ص94.

[2]- صالح فركوس، إدارة المكاتب...، المرجع السابق، ص155.

[3]- صالح كليل، المرجع السابق، ص100.

[4]- يحي بوعزيز، سياسة التسلط...، المرجع السابق، ص11.

[5]- فاطمة حباش، المكاتب العربية ودعمها في المد الاستعماري بالغرب الجزائري 1844 – 1870 (تيارت، جريفيل، سعيدة، البيض نماذج)، أطروحة دكتوراه، جامعة وهران، 2013- 2014، ص246.

[6]- ليلى بلقاسم، تطبيق التشريعات العقارية على قبائل منطقة غليزان الضفة اليسرى لواد شلف وسهل مينا- فيما بين 1863-1900، أطروحة دكتوراه، جامعة وهران1 أحمد بن بلة، 2017-2018، ص77.

[7]- شارل أندري جوليان، المرجع السابق، ص558.

والأهالي[1]، ومن هذا القرار تضاعف جهد وتشجيع هؤلاء للحركة الاستيطانية وذلك ببناء قرى حيث تم تشييد حوالي 56 قرية ما بين سنتي 1853م و1859م، ومن أجل توسيع مناطق الاستيطان فطلب (راندون) من الأهالي التنازل على الأراضي التي يحتاجون إليها مقابل اعتراف الدولة لهم بحق الملكية الفردية أو الجماعية على الأراضي التي تركها لهم[2].

ولم يقتصر دور المكاتب العربية على تجهيز الأرضية للعنصر الأوروبي حتى يثبت أقدامه في المستعمَرة، بل سهلت أيضا مهمة الجيش الفرنسي بحيث جنبته خسائر كثيرة نتيجة تقديمها لمعلومات مفصلة عن القبائل والعشائر وتنقلاتهم وحتى عن مناطق تواجد المياه بكونها ضرورية لتحركاتهم[3]، وقامت بإحصاء المواشي والأهالي[4]، بهدف جعل الثروات بمختلف أنواعها ملكا للمستوطنين في إطار تدعيمهم ماديا. ومن هنا يتضح لنا بأن المكاتب العربية كانت بمثابة أداة تجسس على الأهالي، مما سهل على المعمرين والإدارة الفرنسية التوسع في المستعمَرة بطريقة شرعية حسبهم ليحققوا عملية السلب والنهب بدون إثارة غضب الأهالي.

3.2. معارضة المعمرين لتواجد المكاتب العربية:

إنَّ التوافق الذي كان حاصل بين المعمرين والمكاتب العربية لم يدم طويلا، فسرعان ما اشتد الصراع بين الطرفين لعدة أسباب وظروف مختلفة، على الرغم من الدور الذي لعبته المكاتب العربية في تدعيم الظاهرة الاستيطانية إلا أنها واجهت معارضة من قبل المستوطنين، لأنها حسب رأيهم تحد من نفوذهم وسيطرتهم، لذلك سعوا إلى تكسير أي حاجز يقف عائقا ضد تقدمهم في الإقليم العسكري بهدف الحصول على الأملاك العقارية وتحقيق أرباح كبيرة[5]، فعند سقوط الجمهورية الثانية التي وعدت المعمرين بتحقيق مطالبهم المتمثلة في الإدماج السياسي والإداري تلاشى معها أماني المهاجرين الأوروبيين المتواجدين بالجزائر في تحقيق طموحاتهم، خاصة بعد أن تم إلغاء كل الإجراءات المتعلقة بالإدماج ليعود بذلك النظام العسكري خلال عهد الإمبراطورية الثانية التي قامت على أنقاض الجمهورية الثانية[6].

---

[1]- صالح فركوس، إدارة المكاتب...، المرجع السابق، ص161.

[2]- شارل روبير أجيرون، تاريخ الجزائر...، المرجع السابق، ص51.

[3]- بوعزة بوضرياسة، المرجع السابق، ص95.

[4]- ليلى بلقاسم، المرجع السابق، ص77.

[5]- صالح فركوس، إدارة المكاتب ...، المرجع السابق، ص164.

[6]- صالح فركوس، المرجع نفسه، ص165.

بدأت ملامح الصراع تلوح في الأفق بين الطرفين حول استمرار النظام العسكري القائم على المكاتب العربية أو تحقيق الإدماج السياسي في إطار النظام المدني وتجريد الجزائريين من أراضيهم[1]، مما جعل المكاتب العربية تتظاهر بأنَّها الوصي الأول على الأهالي تدافع عليهم أمام الطموحات المادية المبالغ فيها للمعمرين، وبالمقابل بدأ هؤلاء المستوطنين يستغلون الأخطاء والتجاوزات التي وقع فيها ضباط المكتب العربي واتخذوا منها ذرائع وحجج لنقد هذا النظام من خلال تقديم شكاوي إلى الحكومة الفرنسية ومهاجمتهم عبر الصحافة[2]، من بينها قضية الضابط (داونو Doineau) رئيس مكتب تلمسان الذي قام باغتيال آغا (بني عبد الله)[3] بعد أن استغل وزير خارجية فرنسا (جول فافر Jules Favre)، بحيث كان موجود في الجزائر عند حدوث هذه القضية، وبدأ يتهم المكاتب العربية والإدارة الفرنسية بذلك فشنت حملة عليها تحت اسم الدمج مع البلد الأم[4].

إن هذه التطورات الحاصلة في العلاقة ما بين المعمرين والمكاتب العربية جعلت (نابليون الثالث) يتصرف بسرعة لاحتواء الوضع والمشهد السياسي من خلال إلغاء الحكم العسكري بالجزائر، والإعلان عن إنشاء وزارة الجزائر والمستعمرات[5] بهدف تحقيق مصالح المعمرين الراغبين في تشكيل حكومة مستقلة بالقطر الجزائري، رافضين بشدة كل الاستبداد العسكري لمصالحهم تحت وصاية تلك المؤسسة[6]، إلا أنَّ هذه السياسة –وزارة الجزائر والمستعمرات– لقيت معارضة من قِبل ضباط المكاتب العربية والعسكريين، فقاموا بشرح مساوئها للإمبراطور ليقوم بزيارة إلى الجزائر سنة 1860م، وتأكد مما قِيل له فقام بإلغاء هذه الوزارة رغم معارضة المستوطنين[7].

كما قام (لاباسيت Lapasset) بإقناع (نابليون الثالث) بضرورة تعزيز السلطة العسكرية، وأطلعه على ما نجم عن توسع المستعمرات، ولقد اختلطت في أذهان المعمرين متطلبات الدفاع عن أراضي الأهالي ونظام حاسم وكانت الحرية المدنية الأولى التي طالبوا بها هي تجريد الجزائريين من أملاكهم، ومنذ ذلك الحين تحول المكتب العربي إلى عدو لدود لهم فوجهوا له عدة اتهامات[8] من بينها؛ سوء استعمال السلطة وتآمرهم مع القادة الجزائريين الذين

[1]– يحي بوعزيز، كفاح الجزائر...، المرجع السابق، ص135.
[2]– فاطمة حباش، المرجع السابق، ص77.
[3]– شارل أندري جوليان، المرجع السابق، ص546.
[4]– شارل روبير أجيرون، تاريخ الجزائر...، المرجع السابق، ص55.
[5]– يحي بوعزيز، سياسة التسلط...، المرجع السابق، ص17.
[6]– شارل أندري جوليان، المرجع السابق، ص559.
[7]– يحي بوعزيز، سياسة التسلط...، المرجع السابق، ص19.
[8]– شارل أندري جوليان، المرجع السابق، ص559.

اشتهروا بالإدارة الفاسدة[1]، وكذلك اتهموهم بأنهم يكلفونهم أموالا طائلة[2]، ومن هنا بدأت المكاتب العربية تهاجم المعمرين وفكرتهم الاستيطانية بشدة لأن نفوذهم بدأ يسير نحو التلاشي نتيجة اكتساح هؤلاء للبلاد بالقوة[3].

وحول هذا الصراع سأل (نابليون الثالث) ذات يوم (ماكماهون): "**اشرح لي لماذا المعمرين يكرهون إلى هذا الحد المكاتب العربية؟ فأجابه: مولاي إن السبب الذي يجعل المعمرين يكرهون المكاتب العربية مثل السبب الذي يجعل رجال التهريب يكرهون الجمارك**..."[4]، أي أنَّ المعمرين مقتوا من المكاتب منذ أن حدُّوا من سلطتهم لنهب خيرات الأهالي، وتبقى أهم نقطة التي زادت الطين بلة بين العسكريين والمدنيين هي الاستيطان بحيث كان المعمرين يرونها عقبة في نمو سياسة التعمير، وبهذا بدأت المكاتب العربية تفقد مصداقيتها مع نهاية الإمبراطورية الثانية[5]، كما ازدادت الحملات الدعائية التي قام بها المعمرون ضد المكاتب العربية[6]، وبالتالي أدت هذه الانتقادات إلى وضع لجان تحقيق خلال سنوات 1866م و1869م اللذان تحدثنا عنهم سابقا[7]، وقضت بموجب القرارين 12 أكتوبر 1870 و10 نوفمبر من نفس سنة حل هذه المكاتب وتحويل المناطق التابعة لها إلى مناطق مدنية[8].

وختاما لما سبق، تبين لنا أنَّ دور المعمرين في التأثير على القرارات السياسية بالجزائر تميز بالتذبذب، بين القوة واحكام السيطرة، ثم الضعف والتراجع لعدة أسباب، فتارة نجده شبه منعدم كما لاحظنا ذلك في العهد الملكي خلال فترة الحكم العسكري، أين كانت إنشغالات الأوروبيين تصبوا نحو كسب مودة ودعم الحكومة الفرنسية لتحقيق استقرارهم بالمستوطنة، وتارة يزداد نفوذهم بقوة مثل فترة الجمهورية الثانية، ليتراجع بعد التغييرات الجديدة التي جاء بها نابليون الثالث خلال عهد الامبراطورية الثانية، ليعود بذلك نفوذهم بقوة بعد تمكنهم من الإطاحة بالامبراطورية، وإنهاء نظام الحكم العسكري وإقامة نظام الحكم المدني، الذي فتح لهم الآمال للتدخل في الشؤون السياسية للمستعمرة، والوقوف في وجه المشاريع والقرارات ومختلف الاصلاحات التي تمنح المجزائريين المسلمين بعض الحقوق، معتبرين ذلك من شأنه أن يعزز مركز قوة الجزائريين.

---

[1]- صلاح العقاد، المغرب الكبير...، المرجع السابق، ص137.

[2]- عمار بوحوش، المرجع السابق، ص131.

[3]- صالح فركوس، إدارة المكاتب ...، المرجع السابق، ص169.

[4]- شارل روبير أجيرون، المسلمون الجزائريون...، المرجع السابق، ص43.

[5]- فاطمة حباش، المرجع السابق، ص78.

[6]- صالح فركوس، إدارة المكاتب...، المرجع السابق، ص410.

[7]- فاطمة حباش، المرجع السابق، ص78.

[8]- بوعزة بوضرياسة، المرجع السابق، ص96.

الفصل الثالث: المعمرون والحياة الاقتصادية في الجزائر

1. *مجالات نشاط المعمرين*

1.1. الفلاحة

1.2. الصناعة

1.3. التجارة

2. *مساهمة* المعمرين في التنظيم الفرنسي المالي في الجزائر

3. آثار سياسة التعمير على الجزائريين

3.1. نتائجها

3.2. موقف الجزائريين من نشاط المعمرين

إنّ احتلال فرنسا للجزائر سنة 1830م كان ورائه دوافع اقتصادية بحتة، ولم يكن من أجل تأديب (الداي حسين) كما زعمَت، وإنما كان لها أهداف أخرى من وراء ذلك، ولعل أهمها هو السيطرة على الاقتصاد الجزائري من خلال اتخاذِ المعمرين كأداة لذلك، إذ كان حلمُ كل دولة تقع على الشريط الشمالي للبحر الأبيض المتوسط في أن يكون لها كنوز وثروات طبيعية كثروات الجزائر، فمعلوم أنّ فرنسا أصبحت تعلم بأنّ الجزائر غنية بالكنوز التي يمكنها أن تحرك عجلة الاقتصاد الفرنسي وترفع من قيمته في السوق العالمية، ولاستهلال ذلك سمحَت للجاليات الأوروبية المتواجدة في الجزائر بالتصرف في مجالات متعددة من الاقتصاد الجزائري زراعيا، صناعيا، تجارياً ومالياً. إذن كيف سيعمل المعمر على تجسيد الأحلام الاقتصادية الفرنسية على أرض الجزائر؟

1. مجالات نشاط المعمرين:

حصول المعمرين على الأرضي الفلاحية من الجزائريين نهبا وقصراً، وبمساعي الحكومة الفرنسية إلى تحقيق الاستقرار السياسي والأمن لهم، جعلَ المعمِرين يثبتون أيدِيَهُم على النشاط الاقتصادي الجزائري بمجالاته الثلاث (الزراعة، الصناعة والتجارة)، فكيف خدم الكولون هذه المجالات، وكيف سخرها لصالحه وصالح حكومته؟

1.1. الزراعة:

أشرنا سابقا إلى أنّ السلطات الفرنسية قامت بسن جملة من المراسيم والقوانين التي مكنت المعمرين من السيطرة على أخصب الأراضي الزراعية، باعتبار الأرض الركيزة الأساسية للهيكلة الاقتصادية، ليتحول بفعل ذلك الفلاح الجزائري إلى خماس[1]، مقابل أجور قليلة جداً[2]، إذ نجد أصحاب رؤوس الأموال من الكولون قد أقاموا عدداً من المزارع النموذجية[3]، كبداية لتحقيق الاستثمار في الأرض واستيعاب المعمرين الفقراء الذين حلّوا بالجزائر[4].فقد شهدت الفترة الممتدة ما بين 1830-1900م إقامة مجموعة من المزارع من قبل الجنرالات

[1]- **الخماس أو الخماسون:** هم مزارعون يتقاضون خُمْسَ المحصول أجراً لهم ... للمزيد ينظر: شارل روبير أجيرون، تاريخ الجزائر...، المرجع السابق، ص41.

[2]- بشير بلاح، المرجع السابق، ص159.

[3]- **المزارع النموذجية:** هي مزارع ينشئها أصحاب الأموال الفرنسيين، يقوم بحراستها مجموعة من الكولون المجندين، ويستغلون أراضيها مقابل دفع فرنك واحد عن الهكتار سنويا، يقومون فيها بتربية الحيوانات وإقامة التجارب على الزراعات الكولونيالية التي كانت فرنسا بأمس الحاجة لها، تُقَدَمُ الأرض فيها إلى الكولون حاملي الجنسية الفرنسية لمدة 9 إلى 18 سنة ويمنع عليهم بيعها...للمزيد ينظر: عائشة حسيني، المرجع السابق، ص51.

[4]- شارل روبير أجيرون، تاريخ الجزائر...، المرجع السابق، ص89.

والمعمرين معاً، حيث أنشأ الجنرال (كلوزيل) مزرعته الخاصة لتشجيع المستوطنين على الهجرة، غطت مساحتها الأحواش التالية: حوش حسن باشا، والي دادي، الدار المربعة وحوش بابا علي[1].

أما عن الأوروبيين فكان تمركزهم الفلاحي بمنطقة " الأربعاء" و" حوش القندورة" و"حوش الخطاب" و"الرغاية"، مثل (الأمير مير) الذي استولى على حوش تُقَدرُ مساحته بـ 2000 هكتار (تضم ثلاث أحواش)، وبعد تزايد عدد الجاليات الأوروبية بالجزائر مطلع الأربعينيات من القرن 19م، كان لابد من التوسع بالمناطق الداخلية نحو الشرق (إقليم قسنطينة) مثل المعمر (فرديناند بارود Ferdinand Baroud) الذي استحوذ على 600 هكتار أسفل واد الصفصاف سنة 1845م، في حين توجه البعض الآخر نحو الغرب (إقليم وهران) أين أقام المستوطن لفرنسي (ديلونكا Delonca) مزرعته في واد الحمام سنة 1846م[2]، وتم إقامة مزرعة " سان- كلو" سنة 1848م[3].

ويظهر سبب اهتمام المعمرين بالأرض الجزائرية في قول (L'Abbé G .Dervin) :" **في بداية الاحتلال الفرنسي لم يكن مناخ الجزائر معروفا لدينا، كان لنا اقتناع بأنّ المحاصيل الاستوائية يمكن أن تُكَونَ لنا شركات بنجاح، وكنا ندرك أنّ الجزائر يمكن أن تزود البلاد الأم بالقهوة والكاكاو والفلفل والقطن وجميع السلع الغنية بها، وانَّ التشابه الموجود بمناخ الجزائر وجنوب فرنسا، أدى إلى تشابه في طبيعة المنتجات، وقد اضطر المستوطن للتنافس مع منتجات السكان الأصليين ومنتجات بلد الأم**"[4]. إذن ما هي أبرز المنتجات التي نالت نصيباً من اهتمام المعمرين في الجزائر؟ وللإجابة عن هذا السؤال سنقدم أبرز المنتجات التي نالت قسطاً كبيرا من اهتماماتهم وذلك كأمثلة بسيطة لتعدد هذه الأخيرة.

[1]- حمدان خوجة، المصدر السابق، ص265.

[2]- عدة بن داهة، الاستيطان والصراع...، المرجع السابق، ص67.

[3]- صالح عباد، المعمرون والسياسة...، المرجع السابق، ص ص10-14.

[4]- حورية طبعة، "الزراعة الكولونيالية وتأثيرها على الفلاحة الأهلية في الجزائر المستعمرة 1870-1900م"، دورية كان التاريخية، ع 46، 2019، ص66.

- **أولاً الحبوب:**

نظرا لقيمة الحبوب الجزائرية غذائياً، كالشعير الذي يحتوي على المادة النشوية[1]بمقدار 86,4 % مقابل 63,7% المتواجدة في الشعير الفرنسي[2]، أمرٌ أدى إلى زيادة أطماع الكولون في الحصولِ عليه، وعلى مختلف أنواع الحبوب الأخرى، فسخروا جهودهم لإنتاجها خاصة الفئة الكادحة وذات الدخل البسيط بدعم من الحكومة الاستعمارية[3].

الجدول 01[4]: أنواع الحبوب التي زرعها الكولون من حيث المساحة وكمية الإنتاج السنوية (يقصد هنا متوسط الإنتاج السنوي لكل سنة من 1830م إلى 1900م)

الحبوب	المساحة بالهكتار	الإنتاج بالقنطار	الحبوب	المساحة بالهكتار	الإنتاج بالقنطار
الشعير	1.300.000	1.000.000	الخرطال	250.000	1.500.000
القمح الصلب	1.100.000	2.000.000	الفول	3000	20.000
القمح اللين	280.000	2.000.000	الذرة	23.882	122.715

من خلال الجدول يتضح أنّ المعمرين اهتموا بمادتي الشعير والقمح الصلب إذ خصصوا لهما مساحات واسعة من الأراضي، غير أنّ مردُودِيَة الإنتاج كانت ضعيفة مقارنة بالمساحة، فالمادة الأولى كانت تستعمل كعلف للحيوانات وإنتاج البيرا، في حين أنّ الثانية كانت تستعمل في غذاء الإنسان[5].أما الحبوب الباقية من الخرطال والقمح اللين (الفرينة)...، كان يتم تخصيص مساحات لها تجاوبا مع مقدار الطلب عليها، وكانت تزرع في السهول العليا الداخلية مثل: سطيف، الهضاب العليا لقسنطينة وسهل سرسو[6]، لقد مثلت الحبوب الركيزة

[1]– يستخدم الشعير لصناعة البيرا، حيث تعتبر مادة النشا عامل مهم في التحولات الكيميائية التخمرية، كما يعد منتج للطاقة... للمزيد ينظر: أحمد توفيق المدني، هذه هي...، المرجع السابق، ص116.

[2]– عمر المقدم، المرجع السابق، ص81.

[3]– شارل أندري جوليان، المرجع السابق، ص159.

[4]– الجدول من إعداد الباحثات وفق معطيات مأخوذة من: أحمد توفيق المدني، كتاب...، المرجع السابق، ص383.

[5]– أحمد توفيق المدني، هذه هي...، المرجع السابق، ص116.

[6]– أحمد توفيق المدني، هذه هي...، المرجع نفسه، ص67.

الأساسية للزراعة الكولونيالية بالجزائر، رغم العراقيل التي واجهت المعمرين من نقصٍ في اليد العاملة وصعوبة التعامل مع الأرض الجزائرية، لدرجة أنهم كانوا يتركون جزء مهم من المحصول دون حصاد لقلة اليد العاملة وقت جني المحصول، وهذا ما يفسر تراجع المردود، وبعد سنة 1885م ستشهد المساحات الخاصة بها تناقصاً أمام تزايد مساحات الكروم[1].

- **ثانياً الكروم:**

عُرفت زراعة الكروم في الجزائر قبل الفترة الاستعمارية، غير أنها كانت تستهلكُ كفاكهةٍ فقط، وبعد الاحتلال الفرنسي تغيرت طبيعة استهلاكها. على غرار أنّ زراعتها لم تمارس على مدى 40 سنة الأولى من طرف المعمرين بسبب اعتراض فَّلاَحيِ الكروم بالجنوبِ الفرنسيِ من توسيعها في الجزائر خشية منافستها في جودة المنتَج، ولم يبدي المستوطنون في فترة الإمبراطورية الثانية 1852-1870م أي اهتمام بهذه الزراعة فكانت تتطور وفق حركة بطيئة[2]، غطت مساحة مُتواضعة بلغت 10.000 هكتار سنة 1864م[3]، فوضعت حكومة المتروبول إستراتجية لتشجيع إنتاج الكروم من خلال تنظيم معرض بين 24 أفريل- 02 أكتوبر 1864م؛ تم فيه تقديم عدة جوائز وميداليات ومبالغ مالية قيمتها 400 فرنك فرنسي لأحسن إنتاجٍ[4].

فبدأ يتزايد إنتاج المعمرين لها مع سنة 1870م وذلك بتخصيص مساحة 13 ألف هكتار سنة 1874م، وبعد سنة 1885م استمر إنتاج الكروم في الارتفاع خاصة بعد تعرض مزارع العنب في الجنوب الفرنسي لداء الفيلوكسيرا[5]، مما تسبب في هجرة الفلاحين نحو الجزائر ولاسيما بعد الزيادة في المساحات الزراعية المخصصة للكروم لتَناَسُبِ مناخ الجزائر مع هذا النوع من الزراعات[6].استمر المستوطنون في التوسيع من مساحاتها حيث

---

[1]- عبد اللطيف بن أشنهو، المرجع السابق، ص149.

[2]- شارل أندري جوليان، المرجع السابق، ص790.

[3]- في نفس السنة تطورت زراعة الكروم لدى الأهالي من 3.148 هكتار إلى 6.904 هكتار سنة 1874م، لتنهار بعدها الزراعة لدى الأهالي وتتطور لدى الكولون انطلاقا من سنة 1875م... للمزيد ينظر: شارل أندري جوليان ، المرجع نفسه، ص758.

[4]- عدة بن داهة، الاستيطان والصراع ...، المرجع السابق، ص194.

[5]- **داء الفيلوكسيرا:** مرض تتسببُ به حشرةٌ تدعى الفيلوكسيرا وهي تعمل على إصابة أوراق الكروم والسيقان، وتنتشر بسرعة في حالة عدم محاربتها... للمزيد ينظر: سيهام مبخوتة، المرجع السابق، ص ص271-272.

[6]- شارل أندري جوليان، المرجع السابق، ص171.

انتقلت من 110.042 هكتار سنة 1890م، إلى 116.390 هكتار سنة 1893م[1]، وعلى الرغم من ظهور الداء في سيدي بلعباس وتلمسان سنة 1881م ووهران سنة 1886م وسكيكدة سنة 1896م، فإنّ إنتاج المعمرين للكروم لم يتراجع بل تطور مساحةً وإنتاجاً، خاصة بعد إصدار السلطات الفرنسية قانون 23 مارس 1899م الذي يسمح بإدخال الكروم الأمريكية وتقديمها للمعمرين لغرسها وذلك لقدرتها على تحمل الداء بدأ من سنة 1900م[2].

الشكل 01[3]: تطور المساحات الزراعية للكروم لدى المعمرين ما بين سنة 1850م وسنة 1900م

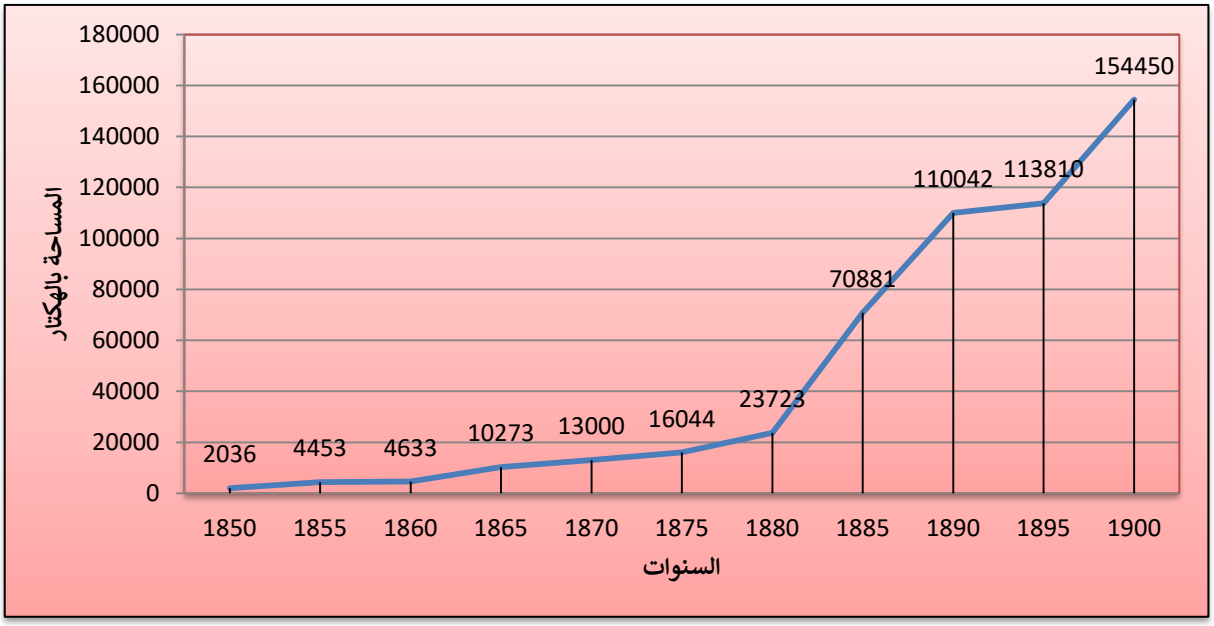

والملاحظ من المنحنى أنّ المساحات المخصصة كانت في تزايد عبر السنوات وذلك لأسباب نذكر منها ما يلي:

- مغادرة رؤوس الأموال من جنوب فرنسا للجزائر بعد انتشار الداء هناك.

- الفائدة المالية الكبيرة التي تدِرها هذه الزراعة للمستوطنين بسبب زيادة الطلب عليها، حيث يصف (ترابوت) و(مارس) تهافت الكولون على الكروم بقولهما: "**زرعت الكرمة في كل مكان حتى في الأراضي الأكثر رداءة**

[1]- نادية زروق، سياسة الجمهورية...، المرجع السابق، ص174.

[2]- عدة بن داهة، الاستيطان والصراع...، المرجع السابق، ص ص197-198.

[3]- الشكل 01 من إعداد الباحثات وفق معطيات مأخوذة من : علي بوركنة، تطور السياسة الزراعية الفرنسية في الجزائر 1830-1962، أطروحة دكتوراه، جامعة شلف، 2019-2020، ص ص270-275.

وفي الأماكن البعيدة عن طرق المواصلات، زيادة على ذلك فإنّ الرأسماليين الأكثر جهلاً بأعمال الأرض قد أنشؤوا كروماً هامة"[1].

- لجوء مُزَارِعي الكروم للبنوك للحصول على قروض مالية[2].

- **ثالثاً التبغ:**

يعد من أهم المزروعات الصناعية التي اهتم بها المعمرون الأوروبيون بالقطر الجزائري، حيث قام ثلاثة معمرين سنة 1844م بتجربة زراعية على التبغ كُلِّلَت بالنجاح[3]، وعلى إثر ذلك قام المستوطنون باستقدامِ بذور التبغ من هافانا والفيليبين، وفرجينيا وميرلاندا بأمريكا، ومنطقة بلاتيا (الراين الألماني)، بالإضافة إلى تبغ فرنسا[4]،فانتشرت زراعته في عدة مناطق مثل: عنابة، متيجة، شلف، جبال الأطلس بقسنطينة، جبال بلاد القبائل[5]، سكيكدة، قالمة، تلمسان، معسكر وعين تموشنت[6].

الجدول 02[7]: **المساحات المخصصة لزراعة التبغ لدى المعمرين من سنة 1851م إلى غاية سنة 1882م** (على سبيل المثال وليس الحصر).

السنة	المساحة بالهكتار	السنة	المساحة بالهكتار
1851	446	1876	2931
1854	2818	1877	2720
1855	7000	1878	2460
1862	4728	1879	2524

[1]- Trabut Marès, L'Algérie Agricole en 1906, Alger: imprimere algérienne, 1906, p134.

[2]- سيهام مبخوتة، المرجع السابق، ص273.

[3] - BehaghеL , (A), L'Algérie , Alger, 1865, p172.

[4] - Behaghel, (A), ipd, p172.

[5]- علي بوركنة، المرجع السابق، ص182.

[6]- عمر المقدم، المرجع السابق، ص105.

[7]- الجدول من إعداد الباحثات وفق معطيات أخذت من : علي بوركنة، المرجع السابق، ص ص176-180.

1872	1496	1880	3180
1873	2450	1881	1699
1874	2802	1882	1893

نَستوضحُ من الجدول أعلاه أنّ المساحة التي كانت تخصص لزراعة التبغ كل سنة كانت في تذبذب واضح، فتزداد تارة وتقل تارة أخرى، حيث سُجِلَت أعلى قيمة لها سنة 1855م، وأدناها سنة 1872م، ويعود هذا التباين لتحول رؤوس المالية الأوروبية نحو زراعة الكروم[1]، و تجدر بنا الإشارة إلى أنّ المساحات المخصصة لزراعة التبغ كانت موزعة على العمالات الثلاث: الجزائر، وهران وقسنطينة، وللتوضيح أكثر سنأخذ على سبيل المثال توزيع الأراضي لسنة 1880م والكمية المُنْتَجة في كل عمالة لنفس السنة على الشكل التالي:

الشكل 02 و03[2]: توزيع الأراضي الزراعية وكمية الإنتاج لمادة التبغ لدى الكولون سنة 1880م.

الشكل 02: مساحة الأراضي **الشكل 03: كمية الإنتاج**

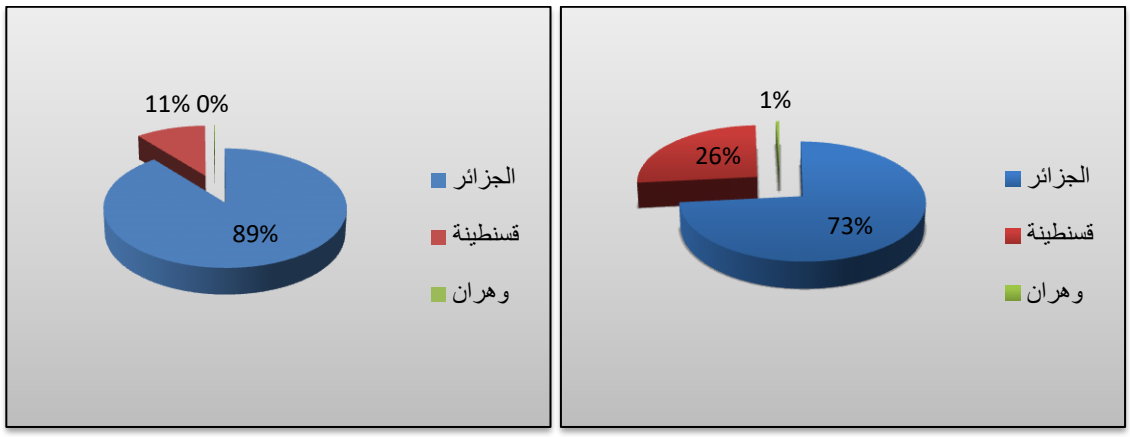

الأمر الواضح من خلال الشكلين 02 و03 أنّ إقليم الجزائر نال الحظ الوفير في احتضان الأراضي الزراعية لمادة التبغ وكذا كمية إنتاجه، في حين أنَّ إقليم قسنطينة يأتي في المرتبة الثانية، ثم إقليم وهران الذي يبدوا أنه فقيرٌ تماماً من هذه المادة.إذ أن الحكومة الفرنسية قامت بغلق هياكل استقبال هذا المنتج[3].

[1]- علي بوركنة، المرجع السابق، ص182.

[2]- الشكل 02 و03 من إعداد الباحثات وفق معطيات مأخوذة من: عمر المقدم، المرجع السابق، ص105.

[3]- عمر المقدم، المرجع نفسه، ص105.

- **رابعاً القطن:**

نال القطن هو الآخر اهتمام المعمرين بالجزائر، فكانت أولى تجاربهم عليه سنة 1833م بضيعة غربال غرب وهران، والثانية كانت سنة 1835م بهضبة مستغانم و مزغران، أما عن الإنتاج فإنّ رغبة الكولون كانت واضحة في مباشرة زراعة القطن[1]، حيث سجلت نجاحاً منذ التجارب الأولى، فقد تم إنتاج ما بين سنة 1843م وسنة 1845م كمية تقارب 456.000 كلغ، أما مابين 1845-1848م تم تسجيل 785.000 كلغ، في حين بلغ 960.000 كلغ ما بين 1848-1851م، لتصل إلى 1.136.000 كلغ ما بين 1851-1853م[2]، وهذا بعد التحفيز الذي كانت تَقُوم به الحكومة الفرنسية في إطار تشجيع هذا النوع من الزراعات، كإصدارها مراسيم متعددة من شأنها أن ترفع من رغبة الفلاحين في زيادة مردودية الانتاج مثل إقرار تقديم جوائز سنوية لمنتجي القطن ومنح البذور مجاناً[3].

صَاحَبَ هذه التشجيعات نتائج مبهرة برزت في مسابقة أقيمت سنة 1854م بمشاركة 11 مزارعاً من المعمرين، تصدر المرتبة الأولى صاحب شركة (ماسكولي وأبنائه) واحتلت الشركة (دوبري دي سان مور) المرتبة الثانية وهي متواجدة بالسيق، وتحصلت شركة (غراية) على المرتبة الثالثة[4]. رافق هذه التطورات زيادة الطلب على المنتج من قبل مصانع فرنسا بعد فقدانها لمستعمراتها التي كانت تلبي حاجِياتها من القطن[5]، والنوعية الجيدة التي كان ينتجها المعمرون والتي تمكنوا بها من منافسة جودة قطن "جورجيا" الأمريكية، "مصر" و"كايان"، خاصة في القطن المسمى، القطن الجيورجي (ذو الألياف القصيرة).[6]

شهدت الفترة الممتدة ما بين 1872-1884م تراجع في مساحات الزراعية الخاصة بالقطن لدى المعمرين وهذا ما سنلاحظه من خلال (الشكل رقم 04) حيث نلاحظ تراجع نسبي في المساحات المخصصة لزراعة القطن وهذا عائد إلى تحول رؤوس الأموال إلى زراعات أخرى غير القطن.

[1]- عدة بن داهة، الاستيطان والصراع...، المرجع السابق، ص240.
[2]- علي بوركنة، المرجع السابق، ص193.
[3]- عدة بن داهة، الاستيطان والصراع...، المرجع السابق، ص241.
[4]- عدة بن داهة، الاستيطان والصراع...، المرجع نفسه، ص242.
[5]- علي بوركنة، المرجع السابق، ص193.
[6]- عدة بن داهة، الاستيطان والصراع...، المرجع السابق، ص243.

الشكل 04[1]: المساحات الزراعية لمادة القطن من سنة 1872م إلى سنة 1884م.

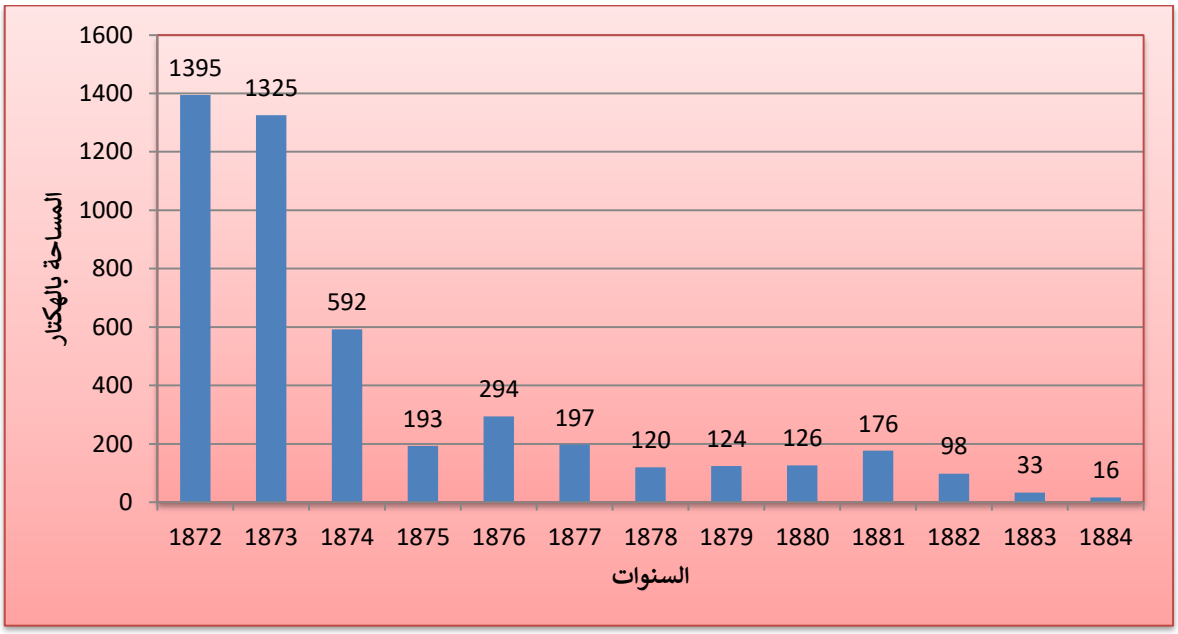

الشكل 05[2]: كمية الإنتاج لمادة القطن من سنة 1872م إلى سنة 1884م.

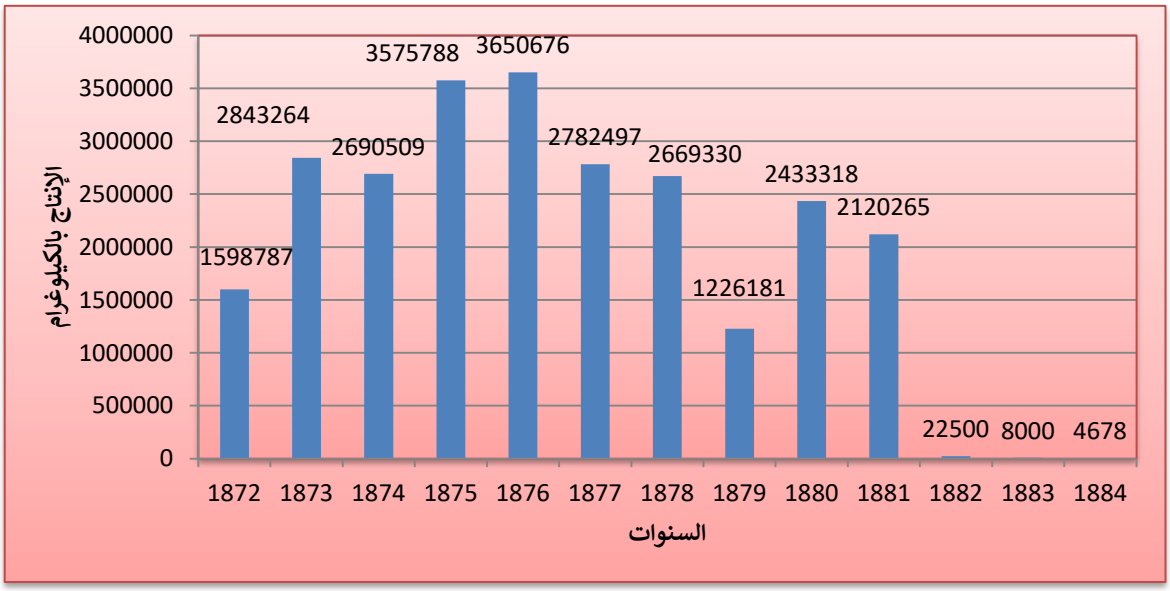

يتضح من الشكل 04 والشكل 05 أنّ زراعة القطن في الجزائر بدأت تشهد تذبذباً من حيث المساحات الأمر الذي أدى إلى تراجع كميات الإنتاج، وذلك راجع إلى تأثيرات الحكومة الفرنسية على الكولون، إذ لم تستطع أن تغرس فيهم ثقافة إنتاج القطن بالجزائر، زد على ذلك فإنّ الجمهورية الثالثة لم تكن راضية عن كميات

[1]- الشكل 04 من إعداد الباحثات وفق معطيات مأخوذة من: علي بوركنة، المرجع السابق، ص197.

[2]- الشكل 05 من إعداد الباحثات وفق معطيات مأخوذة من: علي بوركنة، المرجع نفسه، ص197.

الإنتاج، مما جعلها تقوم بسحب يدها والامتناع عن تقديم المساعدات إلى المزارعين الأمر الذي جعل الزراعة تكون شبه منعدمة مع نهايات القرن 19م.[1]

إذن كانت هذه أبرز المزروعات التي لقيت رواجا كبيرا بين المعمرين، دون أن ننسى باقي الاهتمامات، فهناك مزروعات أخرى زادت من ثروتهم المالية بالجزائر مثل التين المجفف الذي أنشأوا له عدة شركات من أجل الاستثمار فيه وتسويقه نحو الخارج[2]، والنخيل الذي امتلك فيه الكولون أحسن البساتين التي تدر عليهم بأجود التمور خاصة "دقلة نور" التي تقدم في الهكتار الواحد منها 100 فرنك سنوياً، فتم استصلاح حوالي 400 هكتار، وزراعة 5000 نخلة سنة 1878م مع تأسيس شركة "باتنة والجنوب الجزائري" من طرف المستوطِنَينِ (السيد فورو Foureau) و(السيد فو Fau)[3].

وهناك الأشجار المثمرة مثل: الليمون، البرتقال، الخروب، الرمان، التفاح، المشمش، الخوخ، الإجاص، البرقوق، التوت، الزيتون[4]، إضافة إلى الخضر كالبطاطا والقرعيات والخرشوف و البقوليات من عدسٍ وحمصٍ وفولٍ[5]، ومن بين هذه المزروعات نجد أنّ البطاطا أخذت نصيباً أكبر من نشاط المعمر، فيزرعونها أواخر شهر ديسمبر أو جانفي لتتوجه نحو التصدير، أما المنتوج المتأخر منها فيستَغلُّه المعمرون للاستهلاك وتخزين البذور، أين يتم إنتاج حوالي 40 قنطار شتاءا و 80 قنطار في الصيف[6].

ولابد من الإشارة إلى أنّ المعمرين أثناء قيامهم بالزراعة كانوا يستعملون تقنيات زراعية جديدة لم تكن معروفة لدى الفلاح الجزائري، ساعدتهم في إبراز نشاطهم وتحسين الإنتاج والمردودية الزراعية وهي على النحو التالي:

- تقنية قلب الأرض بعد حصاد الحبوب.

---

[1]- علي بوركنة، المرجع السابق، ص197.

[2]- أحمد توفيق المدني، هذه هي...، المرجع السابق، ص121.

[3]- عمر لمقدم، المرجع السابق، ص94.

[4]- ابراهيم مُحَمَّد الساسي العوامر، الصُّروف في تاريخ الصحراء وسوف، تع: الجيلاني بن ابراهيم العوامر، الجزائر: ثالة، 2007، ص ص71-73.

[5]- الهواري عيدي، المرجع السابق، ص90.

[6]- عبد الرحمان الرزاقي، تجارة الجزائر الخارجية صادرات الجزائر فيما بين الحربين العالميتين، الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1976، ص84.

- تقنيات الحرث عن طريق تغير العمق أو اتجاه الحرث بواسطة المحارث المختلفة (ينظر الملحق رقم 06) لتقليل من انجراف التربة.
- تخمير العنب وتلقيم الأشجار المثمرة.
- صناعة العجائن.
- تحويل وتعليب بعض المواد الزراعية كالطماطم والتبغ[1].

إنّ استقرار المعمرين واستحواذهم على الأراضي الزراعية سيؤدي بهم إلى البحث عن المياه لممارسة نشاطهم، فركز المعمرون على ضرورة التمركز في المناطق الغنية بالثروة المائية، واللجوء إلى نظام السقي بتجنيد الطاقات المائية لتحسين المنتج كماً ونوعاً[2]، وهذا ما أكد عليه (جول ديفال Jules Duval)[3]، في حرصه على تباع سياسة مائية ناجحة، قائلا:" **يجب استخدام كل المجاري المائية لإنعاش الصناعة والزراعة.**"[4] كما قام المستوطنون ببناء السدود لاستغلال مياه الأمطار الشتوية صيفاً[5]، فتجسدت أولى المحاولات سنة 1844م ببناء سد السيق[6]، كما اعتمدوا على حفر الآبار الارتوازية (ينظر الملحق رقم 07) بالمناطق الصحراوية لاستثمار أشجار النخيل، حيث اتبع هذه الإستراتجية بعض المعمرين من البرجوازيين القاطِنين بتوقرت وبسكرة والواد وغرداية، وبعض الشركات الرأسمالية[7].

بالإضافة إلى الاعتماد على نظام الفقارة (Le système de Foggara)[8] لتسهيل عميلة إيصال المياه للمحاصيل الزراعية، ويظهر حماس المعمرين في استثمار الأرض من خلال تصريح (ديمونتيس) حين قال:

---

[1]- احميدة عميراوي، أثار السياسة...، المرجع السابق، ص62.

[2]- احميدة عميراوي، المرجع نفسه، ص97.

[3]- **جول ديفال**: هو أحد كبار الخبراء في الشؤون الجزائرية ومن الكولون الأوائل في الجزائر... للمزيد ينظر: عدة بن داهة، الاستيطان والصراع... ، المرجع السابق، ص188.

[4]- عدة بن داهة، المرجع نفسه، ص ص188-189.

[5]- عبد الرحمان تندراري، المرجع السابق، ص52.

[6]- عدة بن داهة، الاستيطان والصراع...، المرجع السابق، ص189.

[7]- احميدة عميراوي، أثار السياسة...، المرجع السابق، ص ص107-108.

[8]- **نظام الفقارة**: هي وسيلة تستعمل للسقي في قلب الصحراء، يرجع تاريخ العمل بها إلى سنة 745م، تتكون من بئر رئيسي ويسمى أيضا المنبع، وآبار للأشغال وهي آبار مساعدة لزيادة التدفق في الفقارة، ولدينا الساقية الأولية تتجمع فيها المياه، وتنقلها إلى القَسَرِيَة التي تنقل المياه إلى المزارع... للمزيد ينظر: نذير معروف، نظام الفقارة في الصحراء الجزائري، الندوة الدولية حول الموارد المائية في الصحراء: تقييم والاقتصاد والحماية، ورقلة، 19-20 جانفي 2011، ص ص265-267.

"**امنحوني مياه صالحة للزراعة أصنع لكم أفضل مستوطنة**".[1] هذا وقد تلقى المعمرون الدعم من الحكومة الفرنسية أثناء قيامهم بنشاطهم الزراعي وذلك بإقامة جملة من المدارس الفلاحية (ينظر الملحق رقم 08) التي تسمح بتَخرجِ إطارات مدربة زراعياً، وهي على ثلاث مستويات نذكرها على النحو التالي:

- التعليم الابتدائي يتم على مستوى مدارس عادية.
- التعليم المتوسط يتم على مستوى المدرسة الجهوية للفلاحة.
- التعليم العالي يتم على مستوى المعهد الفلاحي للجزائر والمدرسة الوطنية للفلاحة.[2]

كما أولى المعمرون اهتماماً كبيرا بالثروة الحيوانية الجزائرية كونها جزء من النشاط الفلاحي، ويتضح ذلك من خلال الأنواع التي استأنسها، نذكرها في النقاط التالية بإيجاز:

- **الضأن:** يستغله المعمرون بعد تسمينه، إذ يباع بأسعار مربحة موجهة للاستهلاك، وهو مصدر للصوف والحليب.
- **الماعز:** يربي الكولون النوع المالطي والاسباني، يقدمان كمية وافرة من الحليب.
- **السلالة البقرية:** يتم استغلالها في العمل كالحرث لمن تنعدم لديه الآلة وتوجه نحو الاستهلاك.
- **السلالة الخيلية:** تضم ثلاثة أنواع هي الخيل، البغل والحمار .
- **الإبل:** هو حيوان غريب على المعمرين لكنهم حاولوا استئناسه في المناطق الصحراوية.
- **الخنازير:** اهتم المعمرون بتربية هذا النوع في الجزائر والذي هو محرم لدى الجزائريين.

إضافة إلى هذه الحيوانات تم تربية أنواع من الحشرات نذكر منها على سبيل المثال دودة القز والتي تقوم بإنتاج الحرير، وحشرة النحل المعروفة بعسلها حيث بلغ عدد مربي هذه الحشرة حوالي 1411 مربياً سنة 1887م.[3]

[1]- عدة بن داهة، الاستيطان والصراع ...، المرجع السابق، ص189.
[2]- عدة بن داهة، المرجع نفسه، ص261.
[3]- عمر لمقدم، المرجع السابق، ص ص120-129.

1.2. الصناعة:

الصناعة الجزائرية العثمانية كانت تقوم على الحرف والصنائع والأسواق، وموارد البحر، إضافة إلى الريف الذي كان يقوم بتمويل المدينة بالمواد الضرورية للصناعة، حيث كان السكان على مهارة في ذلك بمقاييس ذلك العصر.[1] إذن يبقى السؤال الذي يطرح نفسه هنا، هو كيف استغل المعمرون هذا القطاع؟ وما هي الصناعات التي اهتموا بها؟.

تميزت الصناعة الكولونيالية بثلاثة أنواع هي: الصناعة التحويلية[2]، الصناعة الاستخراجية[3] والميكانيكية وتقوم على رأس مال، وعلى المنافسة الحرة بين الصُنَاع، وعلى فائض الإنتاج والمانفاكتيرية[4]، وتوجه هذه الصناعات لخدمة الاقتصاد المتروبولي[5] وليس خدمةً للاقتصاد الجزائري، إذ لم يكن من مصلحة المتروبول أن تُوجِدَ مصانع في الجزائر تجابه مصانعها، ولم يكن من مصلحة المعمر أن يتوجه الجزائريون نحو الصناعة لأنّ ذلك سيترك الزراعة دون يد عاملة، وترتفع أجورهم وهذا سيخلق مشاكل كبيرة لدى المعمر.[6]

وعلى هذا الأساس سنحاول تقديم موجز عن أهم الصناعات التي احترفها المعمرين نستهلها بالصناعة التحويلية، نستذكرُ منها ما يلي: صناعة الخمور التي شهدت تطوراً كبيراً بعد أنّ تعرضت حقول الكروم لداء الفيلوكسيرا في الجنوب الفرنسي، حيث كملت الخمور الفرنسية ذات درجة كحولية ضعيفة، مقارنة بالخمور الجزائرية التي تصل درجتها إلى 15° وهذا عائد لجودة الكروم والشعير الجزائري.[7] وتم إقامة مصانع لصناعته

---

[1]- احميدة عميراوي، أثار السياسة...، المرجع السابق، ص98.

[2]- **الصناعة التحويلية**: هي صناعة تقوم على تحويل المواد الأولية إلى منتجات نهائية أو منتجات وسطية...للمزيد ينظر: صليحة يعقوبن،" واقع الصناعة التحويلية ودورها في تطوير الاقتصاديات العربية"، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، مج12، 2020، ص171.

[3]- **الصناعة الإستخراجية**: تقوم على استخراج مختلف الخامات والثروات الطبيعية من باطن الأرض تتطلب توفير مواد الخام والاستثمارات وتكنولوجيا عالية ... للمزيد ينظر: صليحة يعقوبن، المرجع نفسه، ص171.

[4]- **المانفاكتيرية**: هي ورشات صناعية أسرية منزلية وحرة يديرها المالك من دون مصنع...للمزيد ينظر:حسام الدين جاد الرب، معجم المصطلحات السياسية والدبلوماسية والاقتصادية، مصر: دار العلوم، (د.س.ن)، ص ص172-173.

[5]- احميدة عميراوي، أثار السياسة...، المرجع السابق، ص39.

[6]- أحمد توفيق المدني، هذه هي...، المرجع السابق، ص126.

[7]- عبد الرحمان الرزاقي، المرجع السابق، ص71.

وتقطيره، ومراكز لتخزينه ليصدر لاحقا، وهي تدر أرباحاً هائلة لكثرة الطلب عليها داخلياً وخارجياً، ويتم تصنيعها في معظم مناطق البلاد[1].

وأوجد المعمر مطاحن بلغ عددها حوالي 150 مطحنة لإنتاج الدقيق، وتوظف حوالي 4600 عاملاً، أهمها مطحنة الحراش[2]، دار البيضاء، قسنطينة و سيدي بلعباس، كان الإنتاج يوجه لتحقيق الاكتفاء الذاتي للمعمرين، على غرار مادة القمح التي كانت تصدر كمادة أولية[3]. وهناك معامل العجين يستخدمها المعمرون لإنتاج المعجنات بلغ عددها 55 معملا، إضافة إلى معاصر الزيت التي بلغ تعدادها نحو 264 معصرة، ومعامل الدخان، والأسماك المقددة والخضراوات المحفوظة بالعلب، مع وجود معملين لصنع أعواد الثقاب في كل من الجزائر وعنابة، دون أن ننسى معامل صنع البراميل ودباغة الجلود ومعامل صنع الأحذية التي بلغ عددها 15 معملاً[4].

أما فيما يخص الصناعة الاستخراجية فقد تجسدت من خلال اهتمامهم بالثروات الباطنية كالفوسفات، الحديد، الرصاص، الزنك، النحاس، الزئبق، الفحم[5]، تتواجد هذه المواد في مناجم تتوزع عبر مناطق مختلفة من أرض الجزائر، كمناجم مازونة وتنس، مناجم كاف أم الطوبال الواقع على الحدود الشرقية، وجبال بني مرزوق بسطيف، كلها خاصة بمادة الرصاص، أما المناجم المتواجدة بجبال بوزريعة فهي خاصة بمادة النحاس والحديد، أما الرخام الأبيض فيتواجد في قسنطينة[6]. بدأت عملية استخراج هذه المعادن مع خمسينيات القرن 19م[7]، إذ ساعدت هذه الصناعة المعمر على التوغل داخل الأراضي الجزائرية، خاصة نحو الصحراء، غير أنّ هذه الأخيرة لم تجلب الكثير من المستثمرين إذ بقي العديد من المناجم دون استعمال وحكرا على الجزائريين.[8]

واستغل المعمرون مادة الخشب والفلين في كل من منطقة سكيكدة والقالة لكثافة غاباتهما، وأسسوا لهذه الصناعة شركة الفلين في منطقة القبائل الصغرى التي تسيطر على 50 ألف هكتار من الغابات، وكان المعمر يُنتج نوعين من الفلين هما:

---

[1]- عبد الرحمان الرزاقي، المرجع السابق، ص69.

[2]- أحمد توفيق المدني، كتاب...، المرجع السابق، ص391.

[3]- عبد الرحمان الرزاقي، المرجع السابق، ص ص97-98.

[4]- أحمد توفيق المدني، كتاب...، المرجع السابق، ص391.

[5]- أحمد توفيق المدني، هذه هي...، المرجع السابق، ص ص124-125.

[6]- صالح كليل، المرجع السابق، ص278.

[7]- بشير بلاح، المرجع السابق، ص256.

[8]- صالح كليل، المرجع السابق، ص278.

- مستخلصات الفلين الكاملة هذه المواد تستعمل كوسيلة للعزل في البناءات وكمادة مضادة للاهتزازات.
- صناعة الفلين المحلي الأبيض يتم استخدامه لإنتاج بعض المراهم والدهون الصناعية.[1]

أما ثالث صناعة عُرِفَت لديهم هي الصناعة الميكانيكية التي تقوم بصناعة السيارات والعربات الخيلية والوسائل الفلاحية وإصلاحها، من أشهر مصانعها مصنع (أشار وأبنائه) للعربات، ومصنع السيد (موجو) لصناعة المحاريث، ومؤسسة (كوتو Coutto) لصناعة العربات الحديدية، ومؤسسة (هنري Henry) لصناعة الآلات الفلاحية تأسست سنة 1898م.[2] من هذا السياق نستنتج بأنّ المعمر لم يطور الميدان الصناعي وذلك لأسباب نذكر منها:

- أراد ترك مستَعمرَتِهِ كاحتياطي لتوسعاته الاستغلالية.
- أراد أن يبقيها مصدراً لليد العاملة.
- أراد أن تكون الجزائر سوقا للمنتجات المصنعة الفرنسية.[3]

إضافة إلى هذه الأسباب يقول أحمد توفيق المدني بأنّ ضعف الصناعة الأوروبية في الجزائر عائد إلى قلة تواجد الفحم الحجري[4]، الأمر الذي عرقل في إنشاء صناعة محلية تقاوم الصناعة الخارجية.[5]

1.3. التجارة:

بعد أن سيطر المعمرون على الأرض وما تنتجه من مواد زراعية أو طبيعية، قاموا بتصنيع البعض ونقل الآخر على هيئته الأولية، وفق حركة تجارية تميزت بسيطرتهم المطلقة داخلياً وخارجياً، لتتحول الجزائر مع بداية القرن 20م

[1]- صالح كليل، المرجع السابق، ص256.

[2]- أحمد حسان، التغيرات الاقتصادية والاجتماعية بمنطقة سيدي بلعباس خلال الفترة الاستعمارية 1847-1900م، رسالة ماجيستر، جامعة وهران، 2014-2015، ص ص94-95.

[3]- عبد الرحمان الرزاقي، المرجع السابق، ص ص12-19.

[4]- **الفحم الحجري**: هو صخر أسود قابل للاشتعال والاحتراق يتكون من الكربون وعناصر أخرى، يستخدم كمصدر للطاقة الحرارية وكوقود للآلات البوخارية، وإنتاج الكهرباء، وإنتاج فحم الكوك الذي يعتبر مادة خام أساسية في صناعة الحديد والفولاذ وكذا الأدوية والأصباغ والأسمدة...للمزيد ينظر: فرانتس جوزيف بروغيماير، الشمس والمياه والرياح، تر: يوسف مُحَمَّد الحجازي، الأردن: مؤسسة فريدريش إيبرت، 2016، ص06.

[5]- أحمد توفيق المدني، كتاب...، المرجع السابق، ص391.

إلى سوق للمواد المصنعة الفرنسية، ومصدراً للمواد الخام. لقد تميزت التجارة مع بداية الاحتلال بالضعف وذلك من سنة 1830م إلى سنة 1851م لتتغير الأمور بعد هذه السنة، فبعد أن تم إنشاء البنك الجزائري، وانتشار هذه المؤسسات، بدأ المعمرون في الحصول على أموالٍ تسمح لهم بمزاولة نشاطهم التجاري،[1] فقاموا بفتح دكاكين لعرض سلعهم (خردوات، توابل، مجوهرات والتبغ...).[2]

لم يقتصر نشاطهم على الدكاكين فقط، فقد انتقلوا إلى الأسواق الأسبوعية التي يقيمها الجزائريون، وصاروا ينافسونهم، وقد قيل عن محلاتهم أنها لا تقل عن محلات مدن الدرجة الثانية مثل طولون ونيس على قول الرحال الألماني (فاغنر)[3]. حيث كان الجزائريون يشترون المواد المصنعة من متاجر الأوروبيين، والمعمرون يشترون المواد الأولية من الجزائريين بأسعار زهيدة، دون أن ننسى المعاملات التجارية التي كانت تتم بين المعمرين بحد ذاتهم؛ كمتاجرتهم بالخيول والبذور ومختلف المحاصيل الزراعية[4]، وعلى إثر هذه المبادلات تعتبر الأسواق الأسبوعية مركزاً للقاء كل الأجناس، الأمر الذي أسفر على تغيرٍ في طبيعة المعاملات النقدية، وظهور فئة من المحتكرين من اليهود والمعمرين الذين أدخلوا المعاملات الربوية، ودمجوا الاقتصاد الجزائري بالفرنسي.[5]

وقد توسعت تجارة المعمر، لتصل إلى قلب الصحراء الجزائرية، وذلك بفضل شبكة الطرق البرية وسكك الحديد التي عمل المتروبول على تهيئتها[6]، وما يدل على هذا قَولُ (مياس MEISS): "من **الواجب مساعدة الاستعمار في الجزائر، بالأشغال العامة مثل الطرق والقنوات والسكك الحديدية**". حيث تكونت شبكة الطرق من ثلاث طرق أساسية هي: طريق الجزائر– وهران، طريق الجزائر– قسنطينة، طريق الجزائر – المدية، وتتفرع عنها طرق تسمح للمعمر بأن يتوغل داخل المناطق[7].

[1]– أحمد توفيق المدني، كتاب...، المرجع السابق، ص393.

[2]– أحمد حسان، المرجع السابق، ص97.

[3]– أبو العيد دودو، الجزائر في مؤلفات الرحالين الألمان 1830–1855م، الجزائر: الشركة الوطنية لنشر والتوزيع، 1975، ص62.

[4]– عدة بن داهة، الاستيطان والصراع...، المرجع السابق، ص104.

[5]– أحمد حسان، المرجع السابق، ص ص96–97.

[6]– عدة بن داهة، الاستيطان والصراع...، المرجع السابق، ص177.

[7]– أحمد حسان، المرجع السابق، ص ص122–123.

وفي ما يخص سكك الحديد فقد بدأت مع سنة 1844م أولى الإنشاءات مع الخط الرابط بين الجزائر والبليدة، وهناك أيضا من الجزائر إلى وهران ومن عمورة إلى قسنطينة ومن قسنطينة إلى سكيكدة وعنابة...[1].

أما بخصوص التجارة الخارجية فقد قامت حكومة المتروبول بغلق الأبواب أمام المبادلات التجارية بريا مع جاراتها، تونس والمغرب الأقصى وجنوب الصحراء وإفريقيا ووَجَهت التعامل التجاري الخارجي إلى فرنسا فقط، الأمر الذي أدى إلى ربط الاقتصاد الجزائري بالاقتصاد المتروبولي، غير أنّ التعامل واجه العديد من الصعوبات في سنواته الأولى، حيث أنّ السلع الجزائرية كان مفروضٌ عليها قيودٌ جمركية[2] عند دخولها لفرنسا، على غرار السلع الفرنسية التي كانت تدخل إلى الجزائر دون أي قيود، الأمر الذي أدى إلى ركود تجاري[3].

وأخذت القيود تسقط شيئا فشيئاً، حين تم إصدار قانون في 11 جانفي 1851م القاضي بإعفاء صادرات الجزائر إلى فرنسا من الرسوم الجمركية[4]، وفي سنة 1853م سُمِحَ بدخول البضائع التونسية والمغربية وبعض الدول من أمثلةٍ على ذلك: انجليترا، ألمانيا، بلجيكا، اسبانيا، ايطاليا، و الولايات المتحدة الأمريكية وفق تعريفة جمركية خاصة مرتفعة[5] وفي 17 جويلية 1867م صدر قانون ينص على أنّ السلع الجزائرية هي سلع فرنسية، وفي 29ديسمبر 1884م صدر قانون ينص على تعميم الاتحاد الجمركي بين البلدين[6]. احتكرت حكومة المتروبول عن طريق نشاط الكولون التجارة الخارجية للجزائر، فهي التي تتحكم في المعاملات التجارية التي تتم بين الجزائر والدول الأخرى[7]. ومن أبرز ما تصَدرُه الجزائر وتستوردهُ سنوياً نوضحه في الجدول التالي:

---

[1]- أحمد حسان، المرجع السابق، ص124.

[2]- **القيود الجمركية**: أو الرسوم الجمركية هي عبارة عن ضريبة تفرض على السلع بمناسبة عبورها الحدود الوطنية للدولة، دخولاً في حالة الواردات وخروجاً في حالة الصادرات... للمزيد ينظر: حفيظة خضراوي، سياسة الاتحاد الأوروبي التجارية للسلع الزراعية وانعكاساتها على قطاع الزراعي الجزائري، أطروحة دكتوراه، جامعة بسكرة، 2018-2019، ص284.

[3]- صالح كليل، المرجع السابق، ص284.

[4]- صالح كليل، المرجع نفسه، ص285.

[5]- عثمان زقب، المرجع السابق، ص ص453.

[6]- عبد الرحمان الرزاقي، المرجع السابق، ص ص13-16.

[7]- صالح كليل، المرجع السابق، ص296.

الجدول 04[1]: صادرات وواردات الجزائر مع فرنسا

السلع	
الصادرات	الواردات
العنب	الآلات الحديدية
الغنم	السيارات
الصوف	المنسوجات
الفلين	السكر المكرر
الحلفاء	القهوة
السماد	الأثاث
أوراق الدخان	الأواني
التمر	الوقود
الزنك	الخمر
الرصاص	المشروبات
الحديد	الزجاج
القمح	الملابس
الشعير	قماش الحرير
الجلود (خام)	ورق الطباعة
الفواكه المجففة	الحبوب
زيت الزيتون	أدوية مركبة
القطن	تبغ مصنع

كانت عملية نقل السلع ما بين الصادرات والواردات تتم على مستوى الموانئ، وكان الجزائريون يعملون بها كحمالين للسلع من السفن إلى المرسى، وكانت البضائع تُنقَلُ على متن السفن الفرنسية، وهذه هي أبرز الموانئ وأكثرها نشاطاً:

- ميناء مدينة الجزائر.
- ميناء مدينة وهران.
- ميناء مدينة بجاية.

[1]- الجدول من إعداد الباحثات وفق معطيات مأخوذة من: أحمد توفيق المدني، هذه هي...، المرجع السابق، ص129. وينظر أيضا صالح كليل، المرجع السابق، ص292. وينظر أيضا عثمان زقب، المرجع السابق، ص449.

- ميناء مدينة سكيكدة[1] .

نستنتج من هذا السياق أنّ الجزائر وُجِدت كمستعمَرةٍ لتزويد البلد المستعمِر بالمواد الخام، وتحويلها إلى بلد مُستهلِكٍ للمواد المصنعة وهذا يتعدى أن تكون مجرد مستعمَرةٍ عسكرية إلى مستعمرةٍ تجارية فرنسية.

[1]- أحمد توفيق المدني، هذه هي...، المرجع السابق، ص129.

2. مساهمة المعمرين في التسيير المالي في الجزائر:

بعد حصول المعمرين على الأراضي الجزائرية وعمل السلطات الفرنسية على تحقيق الأمن والاستقرار لهم، أيقن المعمرون أن هذا لا يكفي لتثبيت تواجدهم في الجزائر، وإنما لا بد من توفير منظومة مالية قادرة على ضخ سيولة مالية كافية لدعم النشاط الاقتصادي الكولونيالي، خاصة المجال الزراعي إذ أنه يحتاج إلى توفير الآلات واليد العاملة، وكذا الصناعة التي ينبغي أن تتوفر على المكننة والتكنولوجيا، دون أن ننسى التجارة التي ينبغي أن تتوفر على طرق برية وبحرية لنقل السلع.

بدأت عملية تنظيم الحالة المالية في الجزائر بعد سنة 1834م؛ أي بعد أن تم إصدار مرسومٍ ينص على إلحاق الجزائر بفرنسا؛ وأنها جزأ لا يتجزأ منها، وبفعل هذا القرار بدأت الخطوات الأولى لوضع القواعد التنظيمية المالية الفرنسية في الجزائر، خاصة فيما يخص قضية تأمين المداخيل لتمويل المشاريع الاستيطانية، وتدعيم تواجد المعمرين بالجزائر ليبرُزَ بعدها دورهم في التنظيمات المالية[1]. غير أنّ المستوطنة في سنواتها الأولى ما بين 1830-1847م شهدت غياباً شبه كلي للمؤسسات المالية؛ وذلك بسبب انشغال حكومة المتربول بالأمور السياسية كأن تجعل الجزائر أرضا تابعة للتراب المتروبولي، والعسكرية أين كانت منشغلة بإخماد نيران الثورات كثورة (الأمير عبد القادر) غرباً؛ ومقاومة (أحمد باي) شرقاً.

غير أنّ هذه الانشغالات لا تنفي وجود محاولات من الجنرالات ومن المستوطنين بحد ذاتهم لتأسيس المؤسسات المالية. فقد عمل الجنرالات الأوائل على إيجاد مثل هذه المؤسسات، فمثلا الجنرال (كلوزيل) يعتبر أول من دعا لتأسيس هذه الأخيرة؛ إذ قدم طلبا للحكومة من أجل تأسيس بنك الإصدار الخاص (La Banque d'émission spéciale)؛ لتَوفِير القروض الزراعية والتجارية للمعمرين؛ لكنه قُوبلَ بالرفض، فقامت الغرفة التجارية الفرنسية[2] بطرح نفس الفكرة لكن تحت اسم البنك الجزائري (La Banque Algérienne)؛ ليهتم بالقطاع الزراعي؛ وكان من دعاة هذا المشروع كل من (M.Cabanillas) و(M. Edouard lichthin)[3] لكنه هو الآخر رفض. ليأتي بعدها الجنرال (بيجو)؛ الذي ألح على تأسيس البنوك لدعم الهيكلة

[1]- صالح كليل، المرجع السابق، ص344.

[2]- **الغرفة التجارية**: هي كيان غير ربحي، تستهدف تنمية شتى الأنشطة التجارية على مستوى القطاعات التجارية، وتمثيلها لدى الوزارات والهيئات والمؤسسات العامة... للمزيد ينظر: نظام الغرف التجارية، وزارة التجارة، السعودية، (د.س.ن)، ص04.

[3]- ليلى سعداوي، "الاستقلال المالي ودوره في إرساء دعائم الهيمنة الاقتصادية"، مجلة الدراسات والأبحاث، ع01، 2020، ص991.

الاستيطانية؛ وتحت ضغط المعمرين، لكنه لم ينجح الأمر الذي انعكس سلباً على الاستيطان، إذ أصبح المعمرين يغادرون الجزائر عودةً إلى أوطانهم[1].

وبعد أن تغيرت منظومة الحكم من الملكي إلى الجمهورية الثانية سنة 1848م، وتحت ضغط المعمرين الذين طالبوا بضرورة توفير القروض لتنشيط عجلة الاقتصاد تم إنشاء "منشأة الخصم Le Comptoird'Escompte"[2] يوم 20 جويلية 1849م، برأسمال قدره 1.500.000 فرنك، لمدة 03 سنوات قابلة للتجديد، تَدعَمُ النشاطين التجاري والزراعي، إلا أنها لم تستطع مواكبة ارتفاع حجم القروض المرتفعة وتغطية كامل القطاعات الجزائرية[3]. فتم تأسيس بنك الجزائر (La Banque d'Algérie) في 04 أوت 1851م، والذي يعتبر مصدراً للعديد من التشريعات التي تُنظِمُ العمليات المالية وتَعامُلات المتعاملين الاقتصاديين، فقد تم تحديد رأس ماله بـ 3 مليون فرنك، مقسمة إلى أسهم حددت قيمة السهم الواحد بـ 500 فرنك[4].

و في 30 مارس 1861م، تم رفع رأسمال البنك إلى 10 مليون، وتم منحه امتياز إصدار الأوراق النقدية من الفئات التالية: 1000 فرنك، 500 فرنك، 200 فرنك، 100 فرنك و20 فرنك[5] (ينظر الملحق رقم 09). وبهذا فإنّ بنك الجزائر يعتبر القاعدة الأساسية في تنظيم الرأسمالية الكولونيالية؛ وذلك بإصدارِه للعملة وتقديمه للقروض. في حين شهدت سنة 1852م تحولا حكومياً كبيراً فقد سقطت الجمهورية الثانية، وحلت محلها الإمبراطورية الثانية بزعامة (لويس نابليون)، والذي كان صاحب نزعة عسكرية ما يعني عودة الهيمنة العسكرية على المستَعمَرة، الأمر الذي أدى إلى تراجع المشاريع الاستثمارية، كما أنه لم يكن من مشجعي الاستثمارات الفردية، إذ تجلى ذلك حين قام بتقييد القروض، وشجع مكانها الشركات الرأسمالية أمثال الشركات التالية:

- شركة جنفواز السويسرية (La compagnie Genvoise) تأسست سنة 1853م.
- شركة الهبرة والمقطع (La compagnie Habra et Macta) تأسست سنة 1865م.
- الشركة العامة (La Société Générale) تأسست سنة 1868م.

[1]- ليلى سعداوي ومُحَمَّد الصالح بوقشور، "البنوك ودورها في تدعيم هياكل الاستيطان الفرنسي بالجزائر1830-1942م"، المجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، ع01، 2020 ، ص125.

[2]- ليلى سعداوي ومُحَمَّد بوقشور، المرجع نفسه، ص125 .

[3]- ليلى سعداوي، الاستقلال المالي ودوره... ، المرجع السابق، ص ص991-992.

[4]- المرجع نفسه، ص992.

[5]- صالح كليل، المرجع السابق، ص361.

والشيء الملاحظ عن هذه الشركات هو أنها لم تقدم الدعم المنتظر منها، وذلك لأسباب أهمها النهج العسكري المتبع في الإمبراطورية، وثانياً إعلان مشروع المملكة العربية الذي توقف على إثرِه منح الأراضي للمعمرين بالمجان.

شهدت سنة 1870م أحداثاً عدة، أبرزها قيام معركة سيدان التي ساهمت في الإطاحة بإمبراطورية (نابليون الثالث)، وقيام الجمهورية الثالثة التي تَميَزت فترتها بإلغاء النظام العسكري في كل من المستَوطَنة والمتربول، كما أنّ هذه المرحلة شهدت توافد المهاجرين من الألزاس واللورين، الأمر الذي جعل الحكومة تقدم أراضي الشركات السابقة للوفود الجدد، واستحداث مؤسسات مالية جديدة تواكب تطلعات المعمرين الذين أطلقوا اسم "العهد الذهبي للاستيطان"، ومن بين هذه المؤسسات نذكر مايلي:

- الشركة الجزائرية (La Société Algérienne) تأسست سنة 1877م.
- القرض الليوني (Le Crédite Lyonnais) تم فتح فرع في الجزائر سنة 1878م[1].
- مؤسسة القرض المالي والزراعي للجزائر تأسست في 30 أكتوبر 1880م برئاسة (م.كريستوفل M .Christophlf).
- القرض العقاري الجزائري والتونسي(Le Crédit foncier d'Algérie et de Tunisi) تأسس سنة 1880م[2].
- الشركة العامة تأسست سنة 1884م[3].

وكان لهذه القروض فروع عبر التراب الوطني، فمثلا نلاحظ بأنّ القرض الليوني والبنك الجزائري له سبع فروع في الإقليم الجزائري (الأربعاء، بوفاريك، الأصنام، القليعة، حجوط، المدية وتيزي وزو...)، وثمانية فروع في الإقليم الوهراني (تلمسان، عين تموشنت، غليزان، أرزيو، معسكر، قديل، سيدي بلعباس و السيق...)، وثلاثة منها في

[1]–احميدة عميراوي، أثار السياسة الاستعمارية... ، المرجع السابق، ص66.

[2]– عدة بن داهة، الاستيطان والصراع...، المرجع السابق، ص272.

[3]– احميدة عميراوي، أثار السياسة الاستعمارية... ، المرجع السابق، ص66.

إقليم قسنطينة (قالمة، سكيكدة وسوق أهراس)[1]. ومن هذا القول يتضح بأنّ الفروع تتواجد في الإقليميين الأوسط والغربي بكثرة عكس الشرقي وهذا يدل على أنّ المعمرين يتمركزون بقوة في الإقليميين.

أما بخصوص الأموال التي تُودَعُ في البنوك، فهي تختلف من بنك لآخر، وعلى سبيل المثال لا للحصر نأخذ إحصائيات سنة 1893م موضحةً في الجدول التالي:

الجدول 04[2]: يوضح الميزانية الخاصة لبنوك مختلفة في الجزائر

البنوك	بنك معسكر	بنك بلعباس	بنك بوفاريك	بنك الميلة	بنك تيزي وزو
قيمة الميزانية	5800000	14939000	18772000	185000	950000

ويتمثل الهدف الأكبر لهذه المؤسسات المالية في تقديم القروض للمعمرين على فترات مختلفة (قصيرة المدى، متوسطة المدى وطويلة المدى) تتراوح مدتها مابين 10 إلى 30 سنة مع دفع فوائد تتراوح مابين 5,5 إلى 6%، وذلك ليتمكن المعمر من تحقيق مشاريعه الاقتصادية (الزراعية، الصناعية و التجارية) وحتى المشاريع الاجتماعية كبناء العقارات والبنى التحتية[3]. وقد لوحظ أنّه مع بداية سنة 1880م تغَيرَ نمطُ القروض المقدمة وأصبحت قروضاً مرهونة، حيث يقول عدة بن داهة أنّ هذه الأخيرة تسببت للمعمرين بخسائر مادية كبيرة وصلت لدرجة فقدان أراضيهم بسبب عجزهم عن سداد ديونهم، وتحولت البنوك إلى مراقب على عمليات الجمع والتخزين والنقل والبيع للمحاصيل الزراعية[4] .

جدول 05[5]: تطور عدد القروض الممنوحة للمعمرين ما بين سنة 1861م إلى سنة 1880م.

السنة	1861	1865	1867	1870	1871	1877	1880
عدد	22	54	62	49	07	41	55

[1]- عدة بن داهة، الاستيطان والصراع...، المرجع السابق ، ص275.

[2]- الجدول من إعداد الباحثات وفق معطيات مأخوذة من: عدة بن داهة، الاستيطان والصراع...، المرجع السابق، ص ص275-276.

[3]- عدة بن داهة، المرجع نفسه، ص273.

[4]- المرجع نفسه، ص274.

[5]- الجدول من إعداد الباحثات وفق معطيات مأخوذة من: صالح كليل، المرجع السابق، ص374.

القروض							
المبلغ	227096	639997.81	639964	505778	72254	423202	82576

الواضح من الجدول أنّ عملية منح القروض كانت تسير بشكل جيد من سنة 1861م إلى غاية سنة 1867م، وكانت في تزايد حيث بلغت قيمة الحد الأعلى حوالي 62 قرض، لتبدأ في التناقصِ انطلاقاً من سنة 1870م لتصل قيمة الحد الأدنى إلى 07 قروض سنة 1871م، وهذا عائد إلى تغير المنظومة الحاكمة من الإمبراطورية الثانية إلى الجمهورية الثالثة، لتشهد بعدها القروض عودة في الارتفاع مع سنة 1877م.

لقد شهدت السياسة المالية الفرنسية في الجزائر إبان الاحتلال عدة مراحل، حيث يصنفها الكاتب (كلود كلو Claude Collot) إلى أربع مراحل وهذا حسب قول الدكتور رياض بودلاعة وهي:

- **فترة التردد 1834-1845م**: حيث كانت الميزانية يتحكم فيها ثلاث أشخاص هم (الحاكم العام) يقوم بإعداد الميزانية لكل سنة وتقديمها لوزير الحربية. والشخص الثاني فهو (المشرف المدني) مكلف بتنفيذ المهام المقررة من قبل (**مدير المالية**) وهو الشخص الثالث الذي يقوم بجمع الضرائب ومراقبة الأمور المادية.

- **فترة دمج الميزانيات 1845-1900م**: عرفت هذه المرحة دمج المصالح المالية العمومية الجزائرية في المصالح المالية المركزية بفرنسا، وذلك انطلاقا من قانون 17 جانفي 1845م الذي أكد على أن المصاريف وكل المداخيل تُلحَقُ بميزانية الدولة الفرنسية، وقد شهدت هذه المرحلة 03 مراحل مختلفة (مرحلة المركزية 1845-1860م[1]، مرحلة الاستقلال المحدود 1860-1881م[2]، مرحلة العودة إلى المركزية 1881-1900م[3]). غير أن المرحلة الأخيرة من النظام وبتحديد في سنواته الأخيرة بدأت مساوئها بالظهور حيث بدأت الحكومة

[1]- يتم تحضير الميزانية وتدمج في مصالح الوزارة الحربية الفرنسية، وفي هذه الفترة تم التميز بين المصاريف وظهر مصطلح ميزانية محلية وبلدية بدلا من مصطلح الميزانية الكولونيالية ...للمزيد ينظر: رياض بودلاعة، "السياسة المالية الفرنسية في الجزائر 1830-1962م"، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، مج 7، ع 02، 2021، ص56.

[2]- تعد الميزانية خلال هذه الفترة من قبل الحاكم العام بمساعدة المجلس الأعلى به 12 عضوا، ثم ترسل إلى الوزارة الحربية الفرنسية لتدمجها في ميزانيتها... للمزيد ينظر: رياض بودلاعة، المرجع نفسه، ص58.

[3]- أصبحت المصالح والإدارات الجزائرية تابعة مباشرة للوزارات الفرنسية ...للمزيد ينظر: المرجع نفسه، ص58.

الفرنسية تقصر في الميزانية أين أصبحت تقدم رؤوس الأموال الضرورية فقط لأعمال الصيانة وقلصت عدد القروض[1].

- **الاستقلال المالي[2] 1900م**: قام الحاكم العام (تيرمان) بطرح أول مشروع لتحقيق الاستقلال المالي، ويقضي هذا المشروع بتكوين ثلاث إرادات مالية جزائرية لتحقيق المشاريع الاستثمارية الاستعمارية، وتترك باقي النفقات السياسية والإدارية على الحكومة الفرنسية. لكن الحكومة قامت برفض هذا المشروع. وتداولت بعدها عدة محاولات لكنها لم تنجح في تحقيق ذلك لأن الفكرة لقيت معارضة كبيرة من أصحاب دعاة الإدماج أمثال السيناتور (بوليات Pauliat) الذي رفض منح الجزائر حرية ضبط ميزانيتها متحججا بقوله: "**معنى ذلك أننا نضع عملاتنا الثلاث تحت رحمة المجلس الأعلى وعناه أيضا أننا نتخلى عن سياسة 06 ملايين من الأهالي ونفوض أمرهم لممثلي المستوطنين**".

من جهة أخرى لقيت الفكرة أيضا معارضة من قبل الخبير المالي (بولينجار Boulenger) الذي صرح بأن الحفاظ على النظام المركزي وضبط ميزانية موحدة كفيل بضمان رقابة برلمانية فعلية، فرفضت الحكومة مشروع الميزانية المنفصلة. زد على ذلك فقد كانت السياسة المالية لـ (**تيرمان**) تلاقي اعتراضا واضحا من قبل (بوليات) خاصة أنه كان كل ما اجتاحت البلاد كوارث طبيعية يطلب قروضا مالية نظير تعويضات للخسائر التي كانت تُطِيل الكولون فمثلا سنة 1891م اجتاح البلاد الجراد مخلفا خسائر كبيرة طُلِبَ على إثرها قرضان الأول بقيمة 600.000 فرنك والثاني بقيمة 1.500.000 فرنك، جعل الحكومة الفرنسية تشعر كما لو أنها تبتز ماليا وذلك على حد قول السيناتور عندما صرح قائلاً: "**لقد غالى مواطنونا في الجزائر، وأفرطوا في الطلب والاستنجاد**"[3].

وفُتحت ثاني رغبة لهذا المشروع سنة 1892م حين ما أرسلت لجنة برئاسة (جول فيري) إلى الجزائر لإجراء بحث عن الأوضاع السائدة هناك، أين وصل في نهاية البحث إلى أن روح الاحتكار لدى الفرنسي الجزائر بادية إذ

---

[1]- رياض بودلاعة، المرجع السابق، ص ص56-58.

[2]- **الاستقلال المالي**: يعني أن بإمكان المؤسسة تكوين مواردها المالية الخاصة بها واختيار الأسلوب الملائم لاستغلالها كما لها الحق في التصرف بالفائض المحقق في ميزانيتها بنسبة معينة كما يكفل لها الاستقلال تنفيذ سياسة للتمويل الذاتي ...للمزيد ينظر: رؤى علي عطية،" أنواع الاستقلال في مؤسسات الدولة"، الجامعة التقنية المتوسطة، 2021، 10 ,53: www .researchgate.net

[3]- شارل روبير أجيرون، الجزائريون المسلمون...، ج01، المرجع السابق، ص ص797-805.

أنهم يعاملون الأهالي على أنهم عبيد فقط، فاقترح على الحكومة الفرنسية أن تضع الإدارة العليا في مدينة الجزائر بيد الحاكم العام. تم مناقشة هذه الاقتراحات ضمن جلسات مجلس الشيوخ في 25-26-31 ماي 1893 التي خلصت إلى ضرورة إلغاء مراسيم الإلحاق وإقرار سلطات الحاكم الجزائر العام.

تبعا لذلك ولسياسة كل من (تيرمان) و(جول فيري) و(دي غيدون) و(كامبون) تم تقديم الاستقلال المدني للحاكم العام دون الانفصال عن المتربول، وسمح للمعمرين بممارسة النشاط النيابي أي صار لهم ممثلون نيابيون في كل من المجلس النيابي وغرفة النواب، وكذا في المجلس الأعلى والمندوبيات المالية، مما جعل للمعمرين نفوذ وقوة ضغط كبيرين على الحكومة الفرنسية التي رضخت لمطالبهم وتقديم الاستقلال المالي لهم[1].

فقد تم تقديم مقترح الميزانية بالبرلمان الفرنسي لتصويت عليه في مارس 1900م يحمل اقتراحين أولهما تقديم ميزانية محدودة للجزائر أي توضع ميزانية قليلة على عاتقها ويتم تقاسم النفقات والإرادات بينها وبين فرنسا، شرط أن تقدم فرنسا إعانات مالية. أما ثاني مقترح فيقتضي إعطاء الجزائر ميزانية كاملة تتضمن كل الإرادات والنفقات. وتم التصويت على المقترح الثاني بصفة نهائية يوم 19 ديسمبر 1900م، بقانون مفاد مادته الأولى تقديم الشخصية المادية للجزائر، وتستطيع أن تتملك ممتلكات، وتنشئ مؤسسات إدارية ذات منفعة كولونيالية، وأن تمنح الموافقة على مشاريع البنى التحتية، وتعاقد على القروض. وسيدخل النظام الجديد حيز التنفيذ مع مطلع سنة 1902م[2].

[1]- صالح عباد، المعمرون والسياسة...، المرجع السابق، ص ص112-117.

[2]- رياض بودلاعة، المرجع السابق، ص58.

3. أثار سياسة المعمرين على الجزائريين:

3.1. نتائجها:

إنّ الأدوار التي قام بها المعمرون في الناحية السياسية والاقتصادية لتثبيت وجُودهِم على أرض الجزائر، والتي كانت تَخدِمُ مصالحهم الشخصية بالدرجة الأولى ومصالح حكومتهم، لم تراعي أنّ البلاد التي استوطنوها لها سكانها، سكَانٌ وقعوا ضحية إجحاف تلك الأدوار التي لعبها المعمرون خصوصاً في المجالين ولم يُأْخَذ لهم أي اعتبار من تلك القرارات التي أصدرتها فرنسا وغيرها المعمرون لمصالحهم، الأمر الذي انعكس سلباً على المجتمع وسنحاول أن نقدم هذه المعاناة في النقاط التالية:

- تَمَكُن المعمرون من التحكم في رقاب الأهالي عن طريق التشريعات التي وضعت لخدمة المصالح العليا للاستيطان مما ترتب عنها نتائج خطيرة للمستعمَرة كعرقلة كل سياسةٍ تهدف إلى حماية الأهالي، حتى أن الإدارة الاستعمارية لم تعد تقدر على حمايتهم من بطش المعمرين وابتزازهم[1].

- تطبيق مبدأ المسؤولية الجماعية ووضع الجزائريين رهن الاعتقال الإداري انطلاقاً من قانون الأهالي سنة 1881م، الذي قام بتحميل الجزائريين المسؤولية الجماعية في حالة أي خسائر أو نشوب حرائق على مستوى الغابات[2]، مما جعل المستوطنين يستغلون الوضع لطرد الجزائريين من أراضيهم، رغم أن هؤلاء حسب ما تشير بعض الدراسات أنهم من تسببوا في تلك المخالفات بتواطؤ مع الإدارة الاستعمارية[3].

- قيام الحاكم العام بإصدار قرارات وإجراءات صارمة ذات طابع عقابي بتحريض من صحافة المستوطنين مما عرض الجزائريين لعقوبات جماعة، وهذا ما استنتجه (لاشار) بأن المحاكم كانت بمثابة أداة في يد الموظف الإداري والحاكم العام[4].

- حرمان الجزائريين من التمثيل السياسي بالرغم من أنهم السكانُ الأصليون وعددهم يفوق عدد المعمرين الذين سيطروا على زمام الأمور بغية تحقيق مصالحهم[5]. فقد اتبعت الحكومة الفرنسية ضدهم سياسة التفرقة العنصرية[6].

---

[1]- صالح حيمر، المرجع السابق، ص286.
[2]- مُحَمَّد بليل، المرجع السابق، ص126.
[3]- صالح حيمر، المرجع السابق، ص201.
[4]- مُحَمَّد بليل، المرجع السابق، ص129.
[5]- أحمد توفيق المدني، هذه هي...، المرجع السابق، ص104.
[6]- أحمد توفيق المدني، المرجع نفسه، ص107.

- حرمان الجزائريين من الوظائف العليا، فحتى الطبقة العليا من الشعب لم تستطع ذلك؛ لأنّ جل المناصب سيطر عليها المعمرون الذين سخروا طاقاتهم لتهميش الجزائريين وجعلهم عبيداً وعمالاً في الوظائف الدُّنيا.

- تبني المعمرين في السنوات الأولى من عُمر الجمهورية الثالثة سياسة الإدماج الإداري الكلي للجزائر في المجتمع الفرنسي.[1]

- عمِلَ المستوطنون على إضعاف سلطة الحاكم العام حتى لا يتدخل في شؤونهم الداخلية، وخلق قوة ضاغطة من ممثليهم في البرلمان الفرنسي حتى لا تتمكن أي حكومة من اقتراح أي قوانين على البرلمان تخدم مصالح الجزائريين.[2]

السياسة الاقتصادية الكولونيالية، هي الأخرى لها نتائج أو إن صح القول انعكاسات على الشعب الجزائري اقتصادياً،تتمثل هذه الأخيرة على النحو التالي:

- هَدْمُ النظام العقاري المحلي، بعد قيام حكومة المتروبول بفَرنَسَةِ الأراضي الجزائرية وإخضاعها للقانون الفرنسي، جعلها بذلك خارج نطاق الشريعة الإسلامية، الأمر الذي سمح للمعمرين بالاستيلاء على أملاك الوقف والأراضي المقدسة، فقد سيطروا مع بلوغ سنة 1866م على قرابة 06 ملاين هكتار، فتحول الملاَكُ الجزائريون إلى خماسين وعمالٍ بأجورٍ بسيطة[3].

- كما قامت أيضا بتهجير الأهالي الذين شاركوا أو ساعدوا في المقاومات العسكرية ضد الاستعمار، والاستيلاء على أراضيهم وتقديمها للكولون، أين انعكس ذلك بالسلب على الجزائريين فقد تفتت الكثير من الأسرِ، وتشردَ أطفالهم وتغيرت المقومات الاجتماعية[4]، فظهرت البطالة التي مست طبقة كثيفة من العمال، ومن كانوا يعملُونَ في الأرض لصالح المعمرين يَنَالُونَ القسط اليسير من المال، إضافة إلى هذا فقد صار الجزائريون يسكنون في ما يُعرَفُ بالقُربِي[5] والبيوت القصديرية، أما أصحاب البادية فيعيشون في الخيام[6].

---

[1]- مُحَمَّد بليل، المرجع السابق، ص129.

[2]- عمار بوحوش، المرجع السابق، ص181.

3- بشير بلاح، المرجع السابق، ص ص157-159.

[4]- احميدة عميراوي، أثار السياسة...، المرجع السابق، ص ص26-27.

[5]- **القربي**: بيت صغير مصنوع من الطين والقش.

[6]- أحمد توفيق المدني، هذه هي...، المرجع السابق، ص ص131-133.

بسبب المعيشة المتردية تعرض الأهالي لمجاعات حادة أودت بحياة الكثيرين إلى الهلاك، حيث يقول (صالح العنتري): " **قد لا يخفى ما جرى من الكروب والمحن علينا فأقول إن في سنة 1283هـ الموافق لـ 1866م مسيحية وفي السنتين اللتين بعدها أعني سنة 84 وسنة 85**[1]**...، وقعت مجاعة عظيمة، وقحط في السنين الثلاث...**"[2] .

وكانت هذه الأخيرة نتيجة الجفاف والجراد الذي ضرب البلاد[3]، وخلفت هذه المجاعات أثار سيئة على المجتمع خصوصاً في الميدان الصحي حيث ظهرت أمراض فتاكة كالكوليرا والتيفيس والسل...[4] إذن انطلاقاً من هذه المعطيات تلاشى نظام البنية العقارية التقليدية وظهر مكانه نظام عقاري استعماري بسيطرة المعمرين.

- فَرضُ القوانين التي تَسمَحُ بنهب الأراضي، وفَرضُ ضرائب على المجتمع الجزائري، وجعل الجزائريين خماسين لدى الكولون، أمور تشير إلى ضعفِ القدرة المعيشية والشرائية لدى الأهالي[5]، وبمقتضى هذه الظروف أُدخِلَ الاقتصاد الجزائري في الاقتصاد النقدي الذي يُوجَهُ نحو التصدير، فبعدما كانت القبيلة الجزائرية تعتمد على الاستهلاك الذاتي، والمبادلات التي لا تتم إلى للضرورة، تغيرت مع دخول المعمرين فقد حوَّلوا الإنتاج الوطني الاستهلاكي إلى منتوج نقدي موجه نحو التصدير.الأمر الذي انعكس سلباً على وضعية الفلاح الجزائري الذي أجبر على دفع الضرائب نقداً، ولكي يوفر المبلغ كان ملزماً عليه بيعُ مخزونهِ من الإنتاج أو بيع ما يملكُ، وبهذا وجد الجزائريون أنفسهم داخل دوامة الاقتصاد النقدي لا إرادياً فانعدمت عادة التخزين وصار الجزائري يبيع كل ما يجده أمامه لتسديد الضرائب المفروضة عليه[6].

- ولم تسلم النشاطات الثلاث (الزراعة، الصناعة والتجارة) من التغيرات، فقد لُوحظَ بأنّ الزراعة تغيرت أحوالها وصارت تخضع لنظام الرأسمالي، وتم إدخال زراعات جديدة وتطوير أخرى، واعتماد تقنيات زراعية جديدة على المجتمع، وأخرج الفلاح الجزائري من نشاطه التقليدي المعاشي إلى التصدير.أما فيما يخص الحيوانات فقد شَهدَ نشاط تربيتها تراجعاً محسوساً، وذلك بسبب الإجراءات التعسفية التي فرضتها السلطة الاستعمارية وتصرفات المعمر العشوائية كالإفراط في استغلال اللحوم والجلود والصوف، إضافة إلى التقلبات المناخية

[1]- يقصد بسنة 84 وسنة 85 سنة 1867م وسنة 1868م على التوالي.
[2]- صالح العنتري، المصدر السابق، ص54.
[3]- صالح العنتري، المصدر نفسه، ص55.
[4]- أحمد توفيق المدني، هذه هي...، المرجع السابق، ص134.
[5]- بشير بلاح، المرجع السابق، ص161.
[6]- صالح فركوس، التشريعات المنظمة...، المرجع السابق، ص257.

كالجفاف تارة والفيضانات تارة أخرى وانتشار الأوبئة، أسبَابٌ ساهمت في انحصار النشاط الرعوي، الذي كان يمارسه الفلاح بالموازاة مع الزراعة.[1]

- الصناعة تأثرت هي الأخرى بنشاط المعمرين، إذ عملوا على محاربة الصناعات التقليدية الجزائرية، ومنعوا تطورها وأدخلوا الصناعات المتربولية التي تخدم مصالحهم فقط، كما أنهم ركزوا على الصناعة الإستخراجية التي توفر لهم المواد الأولية اللازمة للصناعات الفرنسية، لذا فإنّ الصناعة على العموم كانت صناعة متدهورة بالنسبة للجزائريين، واستغلالية بالنسبة للمعمرين.[2]

- أما النشاط التجاري الذي احتكره المعمرون، لم يمارسه الجزائريون إلا في الأسواق الأسبوعية، بشراء حاجياتهم اليومية من المعمرين بأسعار عالية، أما التجارة الخارجية فلم يُسمَح لهم بممارستها، وكان الفائض يباعُ إلى الشركات الاحتكارية إضافة إلى فرض الضرائب والغرامات المالية كالضرائب العقارية، ورسوم الكراء، ضريبة المهنة والغرفة التجارية، ضريبة على أشجار العنب،...وغيرها[3].

- ولُوحظَ أيضا انتشار ظاهرة الربا التي أثرت على المجتمع الجزائري و أفقرته، وكانت تعود فوائدها على اليهود والمعمرين، وبلغت خطورة القروض الربوية حداً لا يعقل، وقد كشف الضابط (لاباسيت) هذه الخطورة قائلا: "**ينبغي أن يقضى على الربا وإلا فإن الشعب العربي سيقضى عليه**". في حين أنّ الشعب الجزائري عبر عن سخطه من القروض الربوية قائلاً عنها:

اعْيناَ نَدَفْعُوا نْساَدُوا في الأبْوابْ كَثْرَتْ الجْزَى كُل يُومْ تَنبيه
إذاَ جاَكْ اللْوِسي تْقُولْ هَذَا عِقاَبْ يَرْفَّدْ ماَبِينْ يَدِيكْ كلْ شِي لِيهْ[4]

ثم إنّ الدارس لتاريخ والباحثُ في حيثياته يتطلب منه الأمر ضرورة الإحاطة بالموضوع المدروس من كافة جوانبه، ولذلك لابد أن ننوه لأمر مهم يغفلُ عنه الكثيرون؛ وهي تلك الإجابيات التي تُحْتَسَبُ لتواجد المعمرين بالجزائر وإن كانت تعد على رؤوس الأصابع، ولم يتعمد المعمرون تحقيق هذه الأخيرة لصالح الأهالي، لكنها ظهرت

[1]- احميدة عميراوي، أثار السياسة...، المرجع السابق، ص58.
[2]- صالح فركوس، التشريعات المنظمة...، المرجع السابق، ص282.
[3]- حمادي بن موسى، "الضرائب والغرامات في الجزائر خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر 1850-1900"، مجلة الحقيقة، ع 36، 2015، ص125.
[4]- صالح فركوس، التشريعات المنظمة...، المرجع السابق، ص ص309-317.

على المدى البعيد في تطور الفكر الاقتصادي للجزائريين بعد اكتسابهم الخبرة من الجاليات الأوروبية، رغم ما تسببوا فيه من ممارسات لا أخلاقية وغير قانونية ضد البنية المحلية الاقتصادية.نذكر منها ما يلي:

- إقامة طرق برية جديدة وتعبيد الطرق القديمة منها لتسهيل التنقلُ للقوافل التجارية.
- ربط الولايات الكبرى بسكك الحديدية لضمان التنقُّل السريع واختصار الوقت.
- إدخال الآلات كالجرارات والمحاريث إلى النشاط الزراعي وأيضا إلى النشاط الصناعي.
- اكتشاف مصادر طبيعية لبعض المعادن كالحديد والرصاص...كانت مجهولة لدى الجزائريين.
- فتح الأسواق الجزائرية على سلع جديدة قادمة من خارج البلاد.
- تَعَلُّم الجزائريين تقنيات زراعية جديدة دون قصد من المعمرين.

3.2. موقف الجزائريين من نشاط المعمرين:

"**لكل فعل رد فعل**"، مقولة تنطبقُ على الشعب الجزائري الذي حاول بكل ما لديه من قوةٍ أن يجابه براثنَ الاستعمار، فلم يقف متفرجاً على مكان يحدُثُ له من نهب وتجويعٍ وتخويفٍ، فقد كان له هو الأخر كلمةٌ في رسم مسار الأحداث التي وقعت في القرن التاسع عشر ميلادي.

ولعل أهم شيء لوحظ في الشعب الجزائري هو استعماله السلاح لرفع الظلم عنه، فقد شهدت سنواتُ ذلك القرن عدة مقاومات مسلحة، تُأكِدُ على أنّ ما يقع في الجزائر لا يسْكَتُ عنهُ، نوضح أهمها وأبرزها في الجدول التالي:

جدول 06[1]: أهم المقاومات الشعبية من 1830-1900م.

المقاومة	تاريخها	قائدها	منطقتها
مقاومة الأمير عبد القادر	1832م/1847م	الأمير عبد القادر	الغرب الجزائري
مقاومة أحمد باي	1832م/1848م	أحمد باي	قسنطينة

[1]- محفوظ قداش، المرجع السابق، ص ص47-198.

مقاومة زواوة	1837م/1848م		القبائل المنخفضة
مقاومة بومعزة	1845م/1847م	مُحَمَّد بن عبد الله	شلف والحضنة وبايلك التيطري
مقاومة الأغواط	1848م/1849م	أحمد بن سالم	الأغواط
مقاومة القبائل	1851م/1857م	بوبغلة لالة فاطيمة نسومر	القبائل
مقاومة أولاد سيدي الشيخ	1864م/1880م	سليمان بن حمزة أحمد بن حمزة	البيض، جبل العمور، بيلك التيطري، سور الغزلان، الغداورة، تيارت
مقاومة المقراني	1871م/1872م	المقراني	برج بعريريج، مجانة، سطيف، تيزي وزو، ذراع مزيان، باتنة، سور الغزلان، الحضنة
مقاومة الشيخ بوعمامة	1881م/1883م	الشيخ بوعمامة	عين الصفراء، تيارت، سعيدة، عين صالح
مقاومة الطوارق	1881م/1919م	الشيخ أمود	تاغيت، الهقار، جانت، ميزاب، ورقلة

إنّ قيام هذه المقاومات الشعبية في أرض الجزائر إنما هو لأسباب قد تعددت، فمنها ما هو ديني، وأخر اجتماعي وغيرُه ثقافي، على غرار السبب الرئيسي وهو طرد المحتل من الأرض الجزائرية. ولعل الذي يفيدنا هنا أكثر هو معرفة الأسباب السياسية و الاقتصادية التي ساهمت في تحريك عجلة المقاومات والتي سنحاول أن ندرجها ضمن النقاط التالية:

- السياسة الفرنسية المتبعة في الجزائر إذ يقول النقيب (كوابل Coipel): "**كما أننا بالتقليل من احترامهم واحتقارهم تسببنا في تأنيبهم ضدنا ليثوروا علينا...ألم نعطهم عهداً في الاتفاقية بين ديبورمون وداي حسين في 5جويلية 1830م، لكننا لم نحترم الحريات والقوانين والتقاليد والممتلكات... فكيف نسميهم أهالي وهم لم يتمتعوا بأقل الحقوق المدنية**".

- ارتكاب المجازر والمذابح ضد الشعب الجزائري كمجزرة العوفية، وعدم ثقة الجزائريين في العنصر الأوروبي.

- استغلال الأوضاع الداخلية التي كانت تعيشها فرنسا لإعلان قيام المقاومات مثل تزامن مقاومة المقراني سنة 1871م مع الحرب الفرنسية البروسية، ومقاومة الشيخ بوعمامة سنة 1881م مع إعلان الحماية على تونس...وغيرها[1].

- التغيير المستمر في النظام الحكم في فرنسا من ملكي ثم جمهوري ثم إلى الإمبراطوري ثم عودة الجمهورية، أدى إلى ضعف مبدأ الإدارة الفرنسية في الجزائر وكثرت الأنظمة والقوانين المفروضة جعلت الشعب يثور.

- التدخل في الشؤون الداخلية للأهالي وغياب السلطة الفرنسية عن بعض المناطق جعلها تحصل على الاستقلالية لإقامة المقاومات ضد التواجد الفرنسي[2].

أما الأسباب الاقتصادية فنذكر منها ما يلي:

- استيلاء المعمر على الأراضي الجزائرية نهباً وقصراً، ومصادرة الأملاك العقارية.

- فرض ضرائب عالية على المنتجات التي ينتجها الشعب الجزائري، والتي يستفيد منها المعمرون.

- إصدار القوانين الاقتصادية الرادعة للجزائريين، أمثال قانون سيناتوس- كونسيلت سنة 1863م وقانون كريميو1870، التي تدعم تواجد المعمرين بالمستوطنة.

- تفكيك الملكية الجماعية للقبائل وذلك وفق قوانين، الأمر الذي أدى إلى تراجع كمية الإنتاج وتردي نوعيته زراعيًا كانَ أم حيوانيا[3].

[1]- جيلالي عبد القادر بلوفة، "قراءة في أسباب الثورات الشعبية الجزائرية من خلال كتابات ضباط الجيش الفرنسي"، مجلة العصور، ع 34-35، 2017، ص 269.

[2]- جيلالي عبد القادر بلوفة، المرجع السابق، ص ص269-270.

[3]- عبد القادر جيلالي بلوفة، المرجع السابق، ص271.

ولم تكن المقاومة المسلحة هي رد الوحيد الذي اعتمده الجزائريون، فقد لوحظ أيضاً اعتمادهم على العرائض الاحتجاجية، التي عارض بها الأهالي السياسة الاقتصادية الداعمة للكولون، والمسببة لتدهور الاقتصاد التقليدي الجزائري، ومن أمثلة على ذلك نذكر مايلي:

- تقدَمَ الجزائريون بمُذكرات احتجاجية إلى القنصل الإنجليزي الذي كان مسؤولا على أملاك الغائبين من الأتراك، عقب إصدار قرار 08 سبتمبر 1830م القاضي بمصادرة أراضي الأتراك[1].

- كتب الآغا (محي الدين بالمبارك) سنة 1832م رسالة إلى ملك فرنسا، يستنكر فيها أعمال النهب والسرقة والجرائم التي طالت الشعب الجزائري.

- بعث (حمدان خوجة) و(إبراهيم بن مصطفى باشا) إلى وزير الحربية رسالة في جوان 1833م كاشفةً الفضائح التي يفعلها الفرنسيون بالشعب الجزائري.

- قدم الشعب الجزائري عرائض إلى الحاكم (بارتزان) من أجل طلب إعادة الأراضي التي أخذها الجنرال (كلوزيل) قصراً.

- قيام قبيلة الخازج الواقعة بإقليم سيدي بلعباس بتقديم عريضة إلى الإدارة الفرنسية إثر حجز 80% من أراضيها بموجب القرار الإمبراطوري الصادر في 25 أفريل 1866م.

- قيام الفلاحين الجزائريين الذين يعملون تحت إمرة المعمر(تروا مرابو) والمعمر (غيار) برفع احتجاجاتهم إلى عامل عمالة وهران في 12 ماي 1877م من أجل استرجاع أراضيهم المنهوبة منهم[2].

- قام الفلاحون الجزائريون برفع عرائض ما بين 1892-1894م احتجاجا على الأوضاع المزرية التي طالتهم، فقامت حكومة المتربول بتشكيل لجنة للتحقيق برئاسة (جول فيري) التي لم تقدم حلولا للشعب وإنما استصعبت عليهم الأمور أكثر فأكثر[3].

---

[1]- صالح فركوس، التشريعات المنظمة...، المرجع السابق، ص354.

[2]- عدة بن داهة، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر1830-1962، ج2، الجزائر: المؤلفات للنشر والتوزيع، 2013، ص86.

[3]- عدة بن داهة، المرجع نفسه، ص107.

في الأخير وختاما لما سبق نستطيع أن نقول بأن الاقتصاد الجزائري تحكمت فيه أيادي أجنبية تحت مسمى "سياسة التعمير"، هذه الأيادي كانت من مختلف الأجناس الأوروبية، تدفقت سيولها نحو الجزائر للتخلص من الصعوبات المادية التي كانت تعيشها بأوطانها الأصلية، حيث لقيت في المستوطنة الفرنسية الجديدة ترحيبا واسعا من الحكومة، التي وفرت لم الأرض كجوهر أساسي في عملية الاستيطان ثم الأموال من أجل الاستثمار والتوسع في مختلف المجالات الاقتصادية (الزراعة، الصناعة، التجارة).

ومن خلال هذا تمكن المعمر الأوروبي من فرض هيمنته على الساحة الاقتصادية بالجزائر حيث مثَّل دور الوسيط بين الحكومة الاستعمارية من جهة والدول الأوروبية من جهة أخرى في عمليات المبادلات التجارية ورسم علاقات اقتصادية طيبة بين الأطراف على حساب مصلحة المجتمع الجزائري، فأصبح المعمرون يديرون كبرى الشركات الاستثمارية في منابع الثروة الباطنية بالجزائر، حيث كان نشاطهم المكثف في هذا المجال بمثابة المحرك الأساسي للمصالح الفرنسية بالبلاد، إذ تم إحداث قطيعة في التطور الاقتصادي المحلي وحرص المعرون على بقائه متخلفا، فيما عدى ذلك الذي يخدم مصالحهم لفترات زمنية محددة، الأمر الذي صعب من واقع معيشة السكان المحليين، وتسبب في نشر ظواهر اجتماعية مختلفة من حرمان وتخلف وفقر وبطالة...، لتتكون بذلك ردود فعل مختلفة من الجزائريين ضد ممارسات المعمرين في حق الاقتصاد الجزائري المحتَكر.

خاتمـــة

في الأخير ومن خلال ما قدمناه في دراستنا هذه والموسومة بـ: "**دور المعمرين في الحياة السياسية والاقتصادية بالجزائر إبان الفترة الاستعمارية – القرن 19م أنموذجا**"، توصلنا إلى جملة من النتائج يمكن أن نلخصها ضمنياً في النقاط التالية:

– على الرغم من ذلك الترادف الظاهر بين "المعمر" و"المستوطن" و"الكولون"، إلاَّ أنه لكل منها دلالتها، فإذا كان المستوطن ذلك المهاجر الاوروبي الذي قدم للجزائر ليتوطن بها، فإنَّ المعمر هو الذي يحقق غاية المستوطن وهي تعمير الأراضي واستغلالها بعد مرحلة التوطين، في حين أن الكولون إذا كان قد أطلق على المستوطن والمعمر معا، فإنَّه قد تم اصطلاحه على وجه الخصوص على الأشخاص الذين برزوا في النشاط الزراعي في الجزائر. وعلى الرغم من التباين الاصطلاحي بين هذه المفردات، إلا أنها جميعا كانت تسعى لخدمة تواجد الاستعمار في الجزائر.

– أدركت الاحتلال الفرنسي أنه لا مستقبل لها دون عرق بشري يمثلها على أرض الجزائر، لذلك فإنَّ تدفق سيول الهجرة الأوروبية نحو الجزائر لم يكن عملية اعتباطية وإنما نتيجة أسباب مختلفة لظروف ومتغيرات عديدة حدثت في العالم الأوروبي، ناهيك عن الدعاية المغرية التي كانت تتبعها فرنسا لجلب الانتباه نحو مستعمرتها الجديدة، عن طريق الدعاية الاعلامية والمستشرقين...وغيرهم.

– إنَّ الهجرات الأوروبية إلى الجزائر تحكم في تسييرها كبار قادة فرنسا، وعلى الرغم من أنَّ هدفها كان واضح منذ البداية وهو دعم نجاح المشروع الاستعماري، إلاَّ أنَّ ذلك لم يمنع من وقوع خلافات بين هؤلاء الجنرالات، حول تسيير وتنظيم عملية التعمير والاستيطان الأوروبي، فهناك من أراد تطبيقه بكل الوسائل والامكانات المتاحة، بينما أطراف أخرى رأت أنَّ الاستيطان يكلف الحكومة أموالا طائلة لابد من الحد من هذه التكاليف، ومنهم من برر موقفه لأنه ليس الوقت المناسب لذلك.

– إنَّ محاولات فرنسا لتوطين العنصر البشري الأوروبي وإحلاله مكان المجتمع الجزائري، إنمَّا كان لتحقيق أهداف سياسية، اقتصادية، ثقافية، واجتماعية...، زد على ذلك رغبة فرنسا في حل مشاكلها الداخلية وتوجيه تيار هجرة العناصر غير المرغوب فيهم إلى الجزائر؛ من بطالين ومعارضين سياسيين... وغيرهم، ومحاولة خلق نسيج من شعب جديد، ليتمكن المعمرون من ممارسة ضغوطاتهم وإثبات دورهم في التفاعل مع المتغيرات السياسية والاقتصادية التي كانت تحدثها السلطات الاستعمارية لصالحهم، متجاهلين حق وخصائص الشعب الجزائري.

– مثلت الأرض جوهرا مهما اعتمد عليه المعمرون، بعد أن سخرتها له الادارة الاستعمارية بمختلف الاساليب والطرق، سواء كانت بطرق قانونية أو غير قانونية، فتم مصادرة آلاف الهكتارات من العقارات الجزائرية وتمليكها للمعمر وفق تشريعات إدارية صارمة تحدد الاجراءات اللازمة لسلب الاراضي من أصحابها بطرق مقننة

تكون حاجزا أمامهم للاحتجاج أو الشكوى، فتم نهب الاراضي بمختلف انواعها (اراضي العزل، البايلك، العرش، الوقف... وغيرها) بغية تجهزها ومنحها للكولون.

– استقدام الأوروبيين إلى الجزائر لم يكن بالأمر السهل على فرنسا، إذ كان عليها أن تجهزهم نفسيا لتقبل فكرة الرحيل لبلد جديد لا يعرفون عنه شيئا سوى ما تروج له الحكومة الفرنسية عبر الصحافة والاعلام، والاعتماد على التأليف كخطوة هامة لجلب أكبر قدر من العنصر الأوروبي، من خلال تأليف مجموعة من المؤلفات التي تتحدث عن مزايا الأرض الجزائرية ومختلف مقوماتها الطبيعية، لتشجيع هجرة الأوروبيين إلى مستعمرة فرنسا الجديدة.

– يظهر لنا جليا مدى قدرة المعمرين على فرض أنفسهم في الساحة السياسية بالجزائربعد تمكنهم من الحصول على الدعم الكافي ماديا ومعنويا، ولا سيما بعد سقوط النظام الملكي الذي كان فيه المهاجر الأوروبي يعمل على تركيز دعائم وجوده بالظفر بالعديد من الامتيازات، ليصبح فجأة وبعد قيام الجمهورية الثانية صاحب رأي وسلطة في صنع القرار السياسي في الجزائر.

– نتج عن الصراع القائم بين العسكريين والمدنيين انتصار المستوطنين بعد نجاحهم في إقامة النظام المدني الذي منح العديد من الامتيازات والتسهيلات للمعمرين الجدد الذين كانوا يعملون جاهدين لتحقيق مصالحهم والانفراد بالسلطة، والاطاحة بالحكم العسكري رغبة منهم في خدمة مصالحهم، وفرض هيمنتهم.

– عملت الحكومة الفرنسية على خلق تمايز كبير بين المعمرين والأهالي، في مسألة التمثيل السياسي وذلك من خلال إصدار مراسيم تخول للمستوطنين حق التمثيل النيابي على حساب الجزائريين، الأمر الذي أدى بهم إلى فرض تواجدهم في الساحة على رغم من أنهم أقلية مقارنة بعدد الجزائريين أنذاك، بل حتى فرض هيمنتهم على السكان الأصليين.

– معارضة المعمرين لمختلف الاصلاحات أو التشريعات التي كانت تحدثها الحكومة الفرنسية لصالح الأهالي رغبة منها في امتصاص غضب الشعب الجزائري للحد من انتشار مد المقاومة، غير أنَّ ذلك شكل خطرا بالنسبة لتواجد المعمرين ومكانتهم، ولا سيما خلال فترة الامبراطورية أين طغوا في مطالبهم واحتجاجاتهم رافضين أي نوع إصلاح أو امتياز من شأنه أن يساوي بينهم وبين الجزائريين.

– اتخذت حكومة المتروبول بالجزائر من المكاتب العربية كوسيط بين الجزائريين والمعمرين من جهة والادارة الفرنسية من جهة أخرى، واعتمدتها في مرحلة تنظيم استقبال الوفود القادمة من أوروبا وتوزيعها عبر المراكز

الاستيطانية، فنجدها قد باشرت عملها بتسخير خيرات البلاد لصالح المعمر، غير أنَّه سرعان ما حدث صراع محتدم بين المعمرين وضباط المكاتب حول السلطة، انتهى بانتصار الكولون وتمكنهم من حل المكتب العربي.

– بدأ نشاط المعمرين اقتصاديا مع حصولهم على الأرض ومزاولتهم لنشاط الزراعة، الذي يعتبر الدعامة الرئيسية لتثبيت الاستيطان، حيث قاموا بتأسيس منظومة زراعية صلبة قائمة على التنظير العلمي والقوة الرأسمالية ويد فنية عاملة معظمها يد جزائرية مستعبدة.

– الاستعمار الفرنسي بممارساته هذه لصالح المعمرين على حساب الجزائريين، أثبت أنَّه استعمار عنصري قائم على مبدأ التفرقة والتمييز وإقامة الفوارق بين الأقليات الأوروبية والمسلمين الجزائريين.

– تعتبر الزراعة الكولونيالية القاطرة التي تجر المشروع الاستعماري من أساسه، وذلك بسبب حجم الاستثمارات التي سُخِرت لها، إضافة إلى الميزانية المالية التي كانت تصرف عليها من خلال القروض التي كانت تقدمها البنوك، ناهيك عن المناخ المناسب والعوامل الطبيعي المساعدة التي ساهمت في تطور المنتوج الأوروبي في الجزائر.

– تبين لنا بأنَّ المعمرين اهتموا بالزراعات النقدية كزراعة التبغ والكروم، وبرز نشاطهم في ازدهار التجارة الخارجية إذ غلب على الصادرات الجزائرية تصدير المواد الأولية والمصنعة صناعة خفيفة، في حين تميزت الواردات بجلب المنتجات الفرنسية المصنعة، ناهيك عن إلغاء النظام الضريبي بين الدولتين.

– إنَّ نشاط المعمرين سياسيا واقتصاديا كان له تداعيات على المجتمع الجزائري، الذي عانى من ويلات الظلم الاستعماري نتيجة سلبه أراضيه ومختلف ممتلكاته، الأمر الذي إلى حدوث طفرة في مختلف المجالات؛ اجتماعيا واقتصاديا وأمنيا، خاصة بعد أن وجد الجزائري نفسه مجبرا على العيش تحت رحمة المعمر الأوروبي.

– لقد تباين الأسلوب الذي اتبعه الشعب الجزائري في ردع الحكومة الفرنسية ومعمريها ما بين المقاومة المسلحة كمقاومة أحمد باي والأمير عبد القادر، ورفع الاحتجاجات والعرائض إلى الحكومة عسى أن يجد الرد عليها ولكن هيهات من حكومة استغلت شعبها وشعوب قارتها الاوروبية لتحقيق مآربها.

الملاحـــق

الملحق رقم 01: جدول يظهر غلبة العنصر الاسباني في أهم المدن بالغرب الجزائري سنة 1887م، ويعكس تخوف الحكومة الفرنسية التي سعت منذ تلك الفترة في التفكير بجدية في التجنيس الآلي للأجانب.

المدينة	الفرنسيين	الاسبان	المدينة	الفرنسيين	الاسبان
عين الحجر	371	1222	المحمدية	937	1811
حاسين	151	269	تليلات	468	744
سعيدة	295	844	قديل	1116	1348
غليزان	1004	1952	سيق	1441	5710
جديوية	193	254	بطيوة	449	669
وهران	14931	31129	المالح	321	564
عين الترك	162	395	السانية	167	890
عين تموشنت	850	1538	سيدي بلعباس	3682	10291
حاسي عامر	182	247	سيدي علي	295	625
بوسفر	335	1527	سفيزف	320	415
بوتليليس	526	667	بني صاف	417	1818
العامرية	296	601	تلاغ	539	759
مرسى الكبير	407	1837	عين البرد	155	362
مسرغين	715	1401	مقطع دوز	135	450

المرجع: العربي بلعزوز، الجاليات الأوروبية...،المرجع السابق، ص431.

الملحق رقم 02: إعلانان خاصان بالهجرة والاستيطان في الجزائر

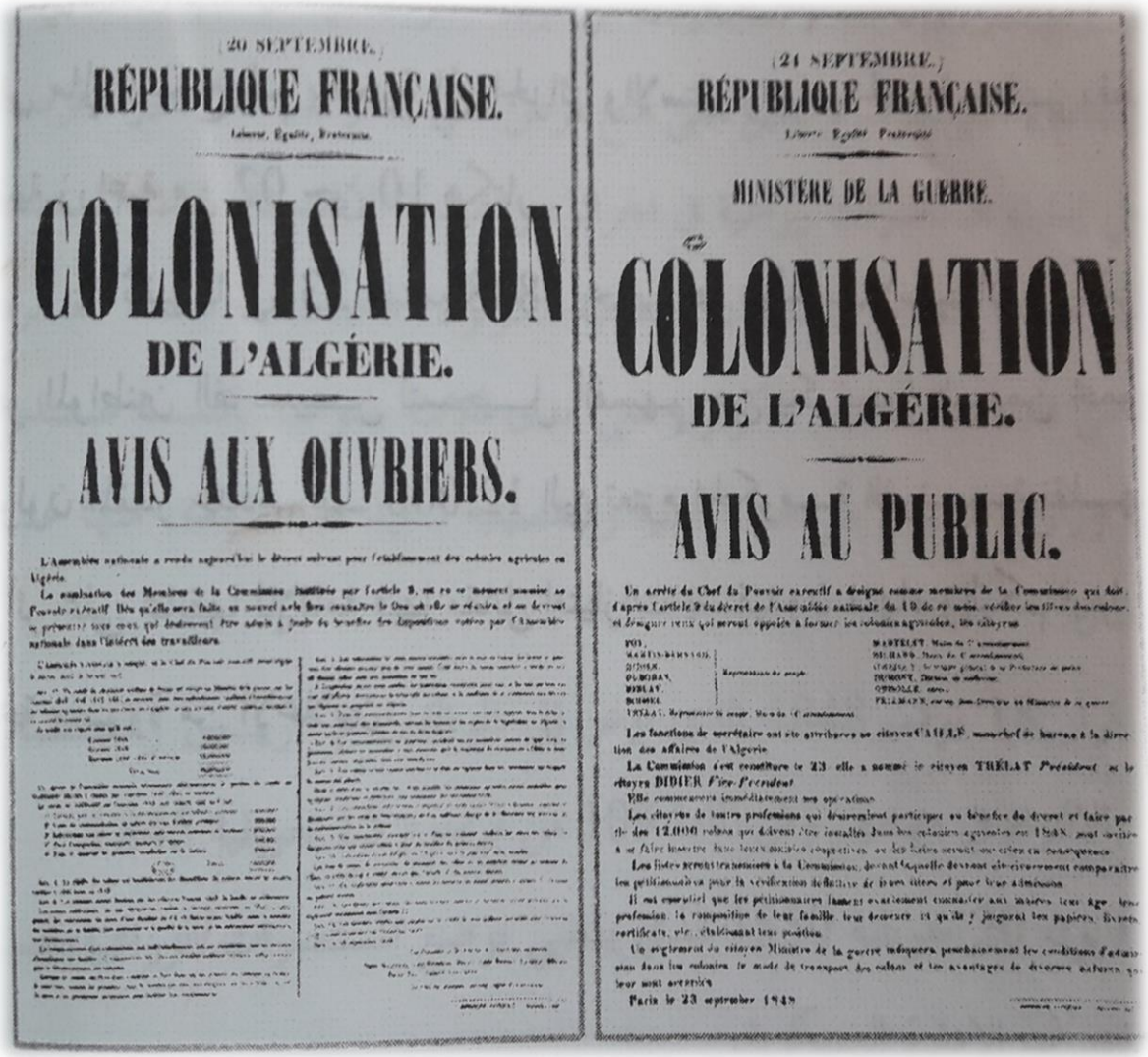

(20 SEPTEMBRE.)

RÉPUBLIQUE FRANÇAISE.

Liberté, Égalité, Fraternité.

COLONISATION

DE L'ALGÉRIE.

AVIS AUX OUVRIERS.

L'Assemblée nationale a rendu aujourd'hui le décret suivant pour l'établissement des colonies agricoles en Algérie.

La combinaison des Membres de la Commission instituée par l'article 3, ne se fera [illegible] le Pouvoir exécutif. Dès qu'elle aura lieu, un nouvel avis sera donné à tous les ouvriers qui désireront être admis à jouir de la faveur des dispositions votées par l'Assemblée nationale dans l'intérêt des travailleurs.

(21 SEPTEMBRE.)

RÉPUBLIQUE FRANÇAISE.

Liberté, Égalité, Fraternité.

MINISTÈRE DE LA GUERRE.

COLONISATION

DE L'ALGÉRIE.

AVIS AU PUBLIC.

Un arrêté du Chef du Pouvoir exécutif a désigné comme membres de la Commission qui doit, d'après l'article 3 du décret de l'Assemblée nationale du 19 de ce mois, vérifier les titres des colons, et désigner ceux qui seront appelés à former les colonies agricoles, les citoyens

[illegible]

Les fonctions de secrétaire ont été attribuées au citoyen CAILLE, [illegible] de bureau à la direction des affaires de l'Algérie.

La Commission s'est constituée le 23 : elle a nommé le citoyen THÉLAT *Président* et le citoyen DIDIER *Vice-Président*.

Elle commencera immédiatement ses opérations.

Les citoyens de toutes professions qui désireraient participer au bénéfice du décret et faire partie des 12,000 colons qui doivent être installés dans les colonies agricoles en 1848, sont invités à se faire inscrire dans leurs mairies respectives, où des listes seront ouvertes à cet effet.

Les listes seront transmises à la Commission, devant laquelle devront obligatoirement comparaître les pétitionnaires pour la vérification définitive de leurs titres et pour leur admission.

Il est spécifié que les pétitionnaires feront exactement connaître aux mairies leur âge, leur profession, la composition de leur famille, leur domicile, et qu'ils y joindront les papiers, livrets, certificats, etc., établissant leur position.

Un règlement du citoyen Ministre de la guerre indiquera prochainement les conditions d'admission dans les colonies, le mode de transport des colons et les avantages de diverses natures qui leur sont accordés.

Paris le 23 septembre 1848.

المرجع: عدة بن داهة، الاستيطان والصراع...، ج1، المرجع السابق، ص157.

الملحق رقم 03: المراكز الاستيطانية الناشئة فيما بين 1840-1850م.

السنة	عمالة الجزائر	عمالة وهران	عمالة قسنطينة
1840	دالي ابراهيم، القبة		
1841	مصطفى، البيار، بئر مراد رايس، بئر خادم، دويرة، حسين داي، المدية	ضاحية مستغانم، ضاحية معسكر	سكيكدة
1842	ضاحية مليانة، البليدة، العشور، شرشال، درارية، قدوس، القليعة، أولاد فايت	تلمسان	القالة، جيجل
1843	بوزريعة، الشراقة، عين البنيان، بوانت بسكاد، ساولة، بوغار، الأصنام، تنس، ثنية الحد		
1844	بابا حسان، خرايسية، دواودة، فندق، فوكة، محالة، سان فرديناند، سانت أميلي، سيدي فرج، ستاوالي، زيرالدا، دلس	السانية	دار ميمونت، الحروش، سان انتوان، فالي
1845	الصومعة، أومال	أرزيو، مسرغين، سان دوني دو سيق، سيدي شامي	دوزرفيل، قالمة (الضاحية)
1846	الشفة، موزاية فيل	مزغران، مرسى الكبير، سان أندري، سانت كلوتيد، سان جيروم، سانت بارب دويليلات، سانت ليوني، ستيديا،	عين صفية

1847			بيجو، كوندى سماندو، سان شارل، سطيف (ضاحية)
1848	أفروفيل، دالماشيا، بني مراد، واد جر، جوانفيل، مونتباسي، كاستيغليون، نوفي، زوريخ، مارنقو، العفرون، بورومي، لودي، داميات، لافارم، مونتيبا، مونتيوت	فالي، آركول، حاسي عامر، حاسي بن فريحة، حاسي بن عقبة، حاسي بونيف، سان لويس، فلوريس، مانجان، سان كلو، سان لو، داميسم، كليبار، مفسوخ، أبوقير، ريفولي،تونين، عين نويسي، عين تادلس، سوق الميتو	غاستون فيل، روبيرت فيل، جيما بس، موندوفي، بغال، هيليوبوليس، ميليزيمو، بيتي، باتنة
1849 **1850**	الأربعاء فوردي لو	البراية، بن عربي، سيدي بلعباس عين الترك، بوسفر، منصورة، صفصاف، سان اندري، سان هيبوليت	

المرجع: عدة بن داهة: الاستيطان والصراع...، ج1، المرجع السابق، ص ص58-59.

الملحق رقم 04: رسالة إمبراطور نابليون الثالث إلى الماريشال بيليسيي

Paris, Le: 06 février 1863

Le sénat doit être saisi bientôt de l'examen des bases générales de la constitution, je crois de la plus haute importance de mettre un terme aux inquiétudes excitées par tant de discussions sur la propriété arabe.la bonne foi comme notre intérêt bien compris nous en font un devoir.

Lorsque la restauration fi la conquête d'Alger, elle promit aux arabes de respecter leur religion et leur propriété. Cet engagement solennel existe toujours pour nous, et je tiens à bonheur d'exécuter, comme je l'ai fait pour Abed el Kader, ce qu'il y avait de grand et de noble dans les promesses des gouvernements qui m'ont procédé.

D'une autre coté, quand même la justice ne le commanderait pas, il me semble indispensable, pour le repos et la prospérité de l'Algérie de consolider la propriété entre mains de ceux qui la détiennent. Comment en effet compter sur la pacification d'un pays lorsque la presque totalité de la population et sans cessé inquiétée sur ce qu'elle possède ? Comment développer sa prospérité lorsque la plus grande partie de son territoire est frappée de discrédit par l'impossibilité de vendre et d'emprunter? Comment enfin augmenter les revenus de l'état lorsqu'on diminue sans cessé la valeur du fond arabe qui seul paye l'impôt ?

Etablissons les faits : on compte en Algérie 03 millions d'arabes et deux cent mille européens, dont cent vingt mille français. Sur une superficie d'environ 14 millions d'hectares, dont se compose le tell, 02 millions sont cultivés par les indigènes. Le domaine exploitable de l'état est de 02 millions 690 mille hectares, dont 890 mille de terre

Propre à la cultive par, et 01 million 800 mille de forêts, enfin 420 mille hectares ont été livrés à la colonisation européenne ; le reste consiste en marais, lacs, rivières terre parcours et landes. Sur les 420 mille hectares concèdes aux colons, une grande partie a été soit revendu, soit louée aux arabes par les concessionnaires ; et le reste et loin d'êtreentièrement mis en rapport .Quoique ces chiffres ne soient qu'approximatifs, il faut reconnaitre que, malgré la louable émerge des colons et les progrès accomplis, le travail des européens s'exerce encore sur une fiable étendu, et que ce n'est pas le terrain qui manquera de longtemps à leur activité.

En présence de ces résultats, on ne peut admettra qu'il ait utilise a cantonner les indigènes, c'est-à-dire prendre une certain portion de leur terres pour accroitre la part de la colonisation.

Aussi est-ce d'unconsentement unanime que le projet de cantonnement soumis au conseil d'Etat a été retiré .Aujourd'hui il faut faire davantage : convaincre les arabes qui nous sommes pas venus en Algérie pour les bienfaits de la civilisation .Or la première condition d'une société civilisée, c'est le respect du droit de chacun.

Le droit, m'objectera-t-on ,n'est pas du cote des arabes ,le sultan était autre fois propriétaire et la conquête nous l'aurait transmis au même titre Eh quoi L'Etat s'armerait des principes surannés du mahométisme pour dépouiller les anciens possesseurs du sol , et, sur une terre devenue française ,il invoquerait les droits despotiques du grand truc ;Pareille prétention est exorbitance , et voulut on s'en prévaloir ,il faudrait refouler toute la population arabe dans un désert et luyi infliger le sort des indiens de l'Amérique du nord . Chose impossible et inhumaine.

Cherchons donc par tous les moyens à nous concilier cette race intelligente, fière, et agricole .La loi de1851 avait consacré les droits de propriété et de jouissance existant au temps de la conquête mais la jouissance ,mal définie, était demeurée incertaine . Le territoire des tribus une fois reconnu, on le divisera par douaires, ce qui permettra plus tard à l'initiative prudent de l'administration d'arriver à la propriété et de jouissance, maldéfinie, était demeurée incertaine. Le territoire des tribus une fois reconnu, on le divisera par douaires, ce qui permettra plus tard à l'initiative prudent de l'administration d'arriver à la propriété individuelle. Maitres incommutables de leur sol, les indigènes pourront disposer à leur gré, et de la multiplicité des transactions naitront entre eux et les colons des rapports journaliers, plus efficaces, pour Irs amené à notre civilisation que toutes les mesures coercitives.

La terre d'Afrique est assez vaste, les ressources à développer sont assez nombreuse pour que chacun puisse y trouver place et donner un libre essor a son activité, suivant sa nature , ses mœurs et ses besoins .

Aux indigènes l'élevage des cheveux et du bétail les cultures naturelles au sol.

A l'activité et a l'intelligence européennes, l'exploitation des forets et des mines, les dessèchements, les irrigations, l'introduction des cultures perfectionnées, l'importation de ces industries qui précèdent ou accompagnent toujours les progrès de l'agriculture.

Au gouvernement local, le soin des intérêts généraux, le développement de bien-être matériel par les travaux publics. À lui le devoir de supprimer la réglementation initiale et de laisser eux transactions la plus entière liberté. Enoutre, il favorisera les grandes associations de capitaux européens, en évitât désormais de se faire entrepreneur d'émigration et de colonisation, comme de soutenir péniblement des individus sans ressources, attirées par des concessions gratuites.

Voilà, monsieur le maréchal, la voie à suivre résolument, car, je le répète l'Algérie n'est pas une colonie proprement dite, mais une royaume arabe.

Les indigènes ont comme colons un droit égal à ma protection, et je suis aussi bien l'empereur des arabes que l'empereur des français.

Ces idéessont les votre, elles sont aussi celles du ministre de la guerre et de tous ceux qui après avoir combattu dans ce pays, allient a une pleine confiance dans son avenir une vive sympathie pour les arabes. J'ai chargé le maréchal Rondon de préparer un projet de Sénatus_ Consultes dont l'article principal sera de rendre les tribus, ou les fractions de tribus, propriétaires incommutables des territoires qu'elles occupent à demeure fixe et dont telles ont la jouissance traditionnelles, à quelque titre que ce soit.

Cette mesure, qui n'auraaucun effet rétroactif, n'empêchera aucune des travaux d'intérêt général, puisqu' elle n'infirmera en rien l'application de la loi sur l'expropriation pour cause d'utilitépublique, je vous prie donc de m'envoyer tout les documents statistiques qui peuvent éclairer la discussion du Sénat.

Sur ce, monsieur le maréchal je prie dieu qu'il vous ait en sainte

garde.

NAPOLLEON .

المرجع: مصطفى عبيد، دراسة في رسالة...، المرجع السابق، ص ص268-272.

الملحق رقم 05: تطور نظام البلديات في نهاية القرن 19م (1879-1891م).

السنة	مساحة أراضي البلديات المدنية	عدد السكان مسلمون ومسيحيون	بلديات فيها حكم مدني	بلديات فيها حكم مختلط
1879	5.349.646	1.417.879	181	44
1880	7.383.583	1.884.124	184	63
1881	10.482.946	2.135.350	196	77
1884	10.659.344	2.770.667	209	75
1886	12.075.692	3.224.475	232	78
1891	12.855.053	3.620.585	249	73

المرجع: عمار بوحوش، المرجع السابق، ص171.

الملحق رقم 06: العتاد الزراعي المستخدم في المزارع الكولونيالية

العتاد الزراعي من محارث وأدوات لتسوية التربة وتنعيمها وتغطية البذور

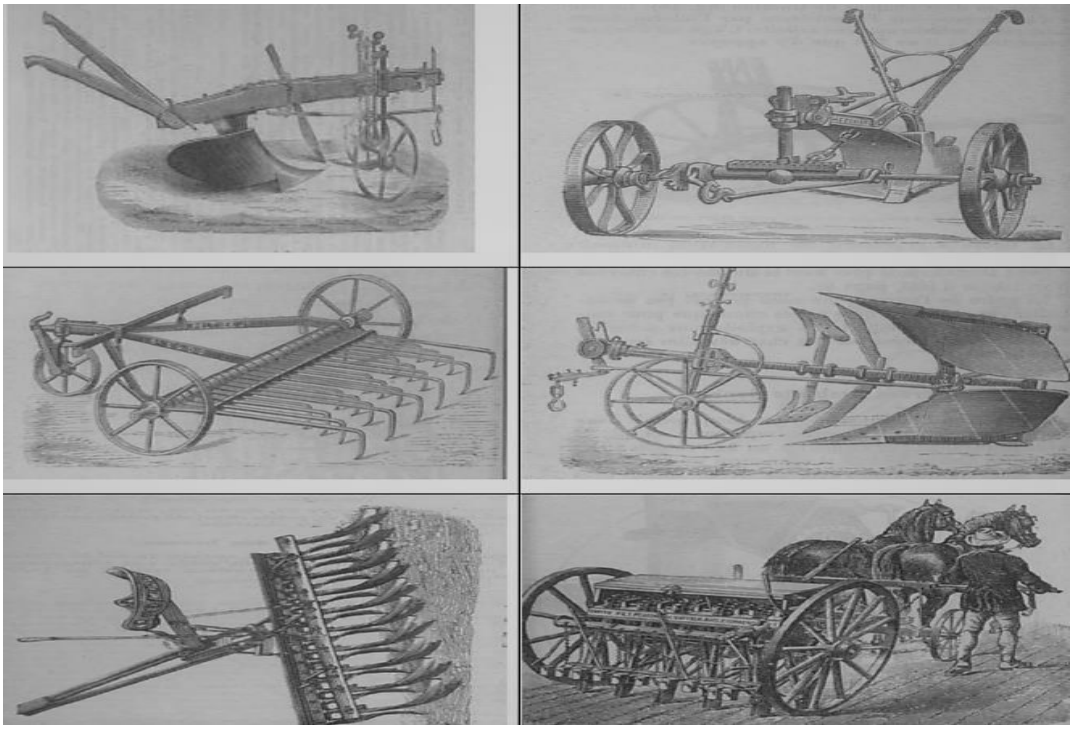

المرجع: علي بوركنة، المرجع السابق، ص319.

الملحق رقم 07: نقطة حفر بئر الارتوازية من طرف الأوروبيين في واحة واد الريغ.

المرجع: عمر المقدم، المرجع السابق، ص201.

الملحق رقم 08: المدارس والمعاهد الزراعية المخصصة للمعمرين بالجزائر

."L'Ecole Régionale d'Agriculture de Philippeville "la doyenne

L'Ecole Régionale d'Agriculture de Sidi-Bel-Abbès.

المرجع: علي بوركنة، المرجع السابق، ص313.

الملحق رقم 09: نماذج عن إصدارات بنك الجزائر (العملات)

المرجع: ليلى سعداوي، الاستقلال المالي...، المرجع السابق، ص997.

البيبليوغرافيا

1.القرآن الكريم، رواية ورش عن نافع.

المصادر:

1. إبن منظور، لسان العرب، مج 4، تح: عبد الله على وآخرون، مصر: دار المعارف.
2. أني راي غولدزيغار، المملكة العربية الجزائرية لنابليون الثالث 1861م – 1870م، الجزائر: موفم، 2014.
3. بن عثمان حمدان خوجة، المرآة، تق وتع وتح: مُحَمَّد العربي الزبيري، تص: عبد العزيز بوتفليقة، الجزائر: منشورات ANEP، 2005.
4. بيفايفر سيمون، مذكرات أو لمحة تاريخية عن الجزائر، تق وتع: أبو العيد دودو، الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1974.
5. بيليسيه، الاستكشاف العلمي للجزائر خلال أعوام 1840-1841-1842، مذكرات تاريخية وجغرافية حول الجزائر، ج 01، تر: حمزة الأمين يحياوي، لجزائر: عالم المعرفة، 2016.
6. بيليسيه، حوليات جزائرية، الجزائر: أصالة، مج 2، 2013.
7. تشرشل هنري شارل، حياة الأمير عبد القادر، تر وتق وتح: أبو القاسم سعد الله، الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، ط 2، 1982.
8. التلمساني أحمد بن هطال، رحلة مُحَمَّد الكبير (باي الغرب الجزائري) إلى الجنوب الصحراوي، الجزائر: تح وتق: مُحَمَّد بن عبد الكريم، مصر: عالم الكتب، 1960.
9. دو طوكفيل ألكسي، نصوص عن الجزائر في فلسفة الاحتلال والاستبطان، تر وتق: إبراهيم صحراوي، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2008.
10. الزبيري مُحَمَّد العربي، مذكرات أحمد باي وحمدان خوجة وبوضربة، الجزائر: الشركة الوطنية والتوزيع، 1981.
11. سارتر جون بول، عارنا في الجزائر، (د.م)، (د.س.ن).
12. شلوصر فندلين، قسنطينة أيام أحمد باي 1832-1837، تر وتق: أبو العيد دودو، الجزائر: وزارة الثقافة، 2007.
13. صالح العنتري، مجاعات قسنطينة، تح تق رابح بونار، الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1974.
14. غرانميزون أوليفي لوكور، الاستعمار الإبادة تأملات في الحرب والدولة الاستعمارية، الجزائر: دار الرائد، 2007.
15. المدني احمد توفيق، مذكرات أحمد الشريف الزهار نقيب اشراف الجزائر، الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1974.
16. المزاري بن عودة، طلوع سعد السعود في أخبار وهران والجزائر وإسبانيا وفرنسا إلى أواخر القرن التاسع عشر، ج 02، تح: يحي بوعزيز، لبنان: دار الغرب الإسلامي، ط1، 1990.

17. وولف جون، الجزائر أوروبا 1500-1830، تر وتع: أبو القاسم سعد الله، الجزائر: دار الرائد، 2009.

المراجع باللغة العربية:

1. سعد الله أبو القاسم ، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ج 02، الجزائر: دار البصائر، 2007.

2. سعد الله أبو القاسم ، الحركة الوطنية للجزائر (1830-1900)، ج 01، لبنان: دار الغرب الإسلامي، ط 01، 1992.

3. سعد الله أبو القاسم، تاريخ الجزائر الثقافي، (1830-1870)، ج 06، لبنان: دار الغرب الإسلامي، ط 01، 1998.

4. سعد الله أبو القاسم، خلاصة تاريخ الجزائر المقاومة والتحرير 1830-1962، لبنان: دار الغرب الإسلامي، 2007.

5. سعد الله أبو القاسم ، رائد التجديد الإسلامي مُحَمَّد بن العنابي، لبنان: دار الغرب الإسلامي، ط2، 1990.

6. سعد الله أبو القاسم ، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث، بداية الاحتلال، الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، ط3، 1982.

7. الأشرف مصطفى، الجزائر الامة والمجتمع، تر: حنفي بن عيسى، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1983.

8. آل شاتليه، الغزة على العالم الإسلامي، تر: محي الدين الخطيب، الجزائر، ديوان المطبوعات، ط 04، 1985.

9. برنيان أندري وآخرون، الجزائريين الماضي والحاضر، تر: اسطنبولي رابح ومنصف عاشور، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1984.

10. بروغيماير جوزيف فرانش، الشمس والمياه والرياح، تر: يوسف الحجازي، الأردن: مؤسسة فريديريش إيبرت، 2016.

11. بقطاش خديجة، الحركة التبشيرية الفرنسية، الجزائر 1830-1871، الجزائر: جامعة دحلب، 1977.

12. بلاح بشير، تاريخ الجزائر المعاصرة من 1830م إلى 1989/، الجزائر: دار المعرفة، 2006.

13. بليل مُحَمَّد، تشريعات الاستعمار الفرنسي في الجزائر وانعكاساته على الجزائريين 1881-1914، الجزائر: دار سنجاق.

14. بن أشنهو عبد اللطيف، تكون التخلف في الجزائر محاولة لدراسة حدود التنمية الرأسمالية في الجزائر بين عامي 1830-1962، الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1979.

15. بن العقون عبد الرحمان بن إبراهيم، الكفاح القومي والسياسي من خلال مذرات معاصرة الفترة الأولى 1920-1936، ج 01، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1984.

16. بن داهة عدة، الاستيطان والصراع حول ملكية الأراضي إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830-1962، ج 01، الجزائر: المؤلفات للنشر والتوزيع، ط 1، 2013.
17. بن صحراوي كمال، معجم المقاومة الجزائرية منذ بداية الاحتلال الفرنسي حتى منتصف القرن 19، شخصيات –أماكن- أحداث- معارك، الجزائر: ألفا للوثائق، 2020.
18. بوحوش عمار، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، لبنان: دار الغرب الإسلامي، 1997.
19. بوشيخي الشيخ، الحركة الوطنية والثورة الجزائرية 1954-1962، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2018.
20. بوضرياسة بوعزة، سياسة فرنسا البربرية في الجزائر 1830م -1930م وانعكاساتها على المغرب العربي، الجزائر: دار الحكمة، 2010.
21. بوعزيز يحي، سياسة التسلط الاستعماريوالحركة الوطنية الجزائرية 1830-1954، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2007.
22. بوعزيز يحي، كفاح الجزائر من خلال الوثائق، الجزائر: المؤسسة الوطنية، 1986.
23. بوعزيز يحي، وهران عبر التاريخ، الجزائر: عالم المعرفة، 2009.
24. التميمي عبد المالك خلف، الاستيطان الأجنبي في الوطن العربي (المغرب العربي، فلسطين، الخليج العربي) دراسة تاريخية مقارنة، الكويت: عالم المعرفة، 1990.
25. تميمي عبد الملك خلف، أضواء على المغرب العربي رؤية عربية مشرقية، تص: ناصر الدين سعيدوني، الجزائر: دار البصائر.
26. الجبري محمد عبد المتعال، الاستشراف وجه للاستعمار الفكري، مصر: مكتبة وهبة، ط01، 1995.
27. جوليان أندري شارل، تاريخ الجزائر المعاصرة، الغزو وبدايات الاستعمار 1827-1871، مج 01، تر: جمال فاطمي وآخرون، مر: عياش سلمان، الجزائر: شركة دار الامة، 2013.
28. حسام الدين جاد الرب، معجم المصطلحات السياسية والديبلوماسية والاقتصادية، مصر:دار العلوم، (د.س.ن).
29. حسين محمد، الاستعمار الفرنسي، الجزائر: المؤسسة الوطنية للنشر والتوزيع، ط 04، 1986.
30. حمدان جمال، استراتيجية الاستعمار التحرير، مصر –لبنان: دار الشروق، ط 1، 1983.
31. خضر عادل أنور، أطلس تاريخ الجزائر، الجزائر: دار العزة والكرامة، 2013.
32. دودو أبو العيد، الجزائر في مؤلفات الرحالين الألمان 1830-1855، الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1975.
33. ذبيان سامي وآخرون، قاموس المصطلحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، رياض ريس للكتب والنشر، ط 1، 1990.

34. رمزي أحمد، الاستعمار الفرنسي في شمال إفريقية، لبنان: المطبعة النموذجية، 1948.
35. زاهر رياض، استعمار إفريقية، مصر: الدار القومية، 1965.
36. زبيري مُحَمَّد العربي، التجارة الخارجية للشرق الجزائري، الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1972.
37. زروق نادية، سياسة الجمهورية الفرنسية الثالثة في الجزائر 1870م – 1900م، الجزائر: دار الهومة، 2014.
38. زوزو عبد الحميد، الاوراس إبان فترة الاستعمار الفرنسي (1837-1939)، مج 01، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2010.
39. زوزو عبد الحميد، نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1900، الجزائر: موفم للنشر، 1984.
40. سعد عبد العزيز، الحالة المدنية في الجزائر، الجزائر: دار الهومة، ط2، د.ت.
41. سي مانسفيلد هارفي، توكفيل– مقدمة قصيرة جدا –تر: مصطفى مُحَمَّد فؤاد، مر: هاني فتحي سليمان، مصر: مؤسسة هنداوي، 2016.
42. أجيرون شارل روبير، الجزائريون المسلمون وفرنسا 1871-1919، ج 01، تر: حاج مسعود بكلي، الجزائر، دار الرائد، 2007.
43. صاري جيلالي، تجريد الفلاحين من أراضيهم 1830-1962، الجزائر، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، 2010.
44. الصلابي مُحَمَّد علي، كفاح الشعب الجزائري ضد الاحتلال الفرنسي وسيرة الأمير عبد القادر، تاريخ الجزائر إلى ما قبل الحرب العالمية الاولى،لبنان: دار المعرفة، (د.ت.ن).
45. الطاهر وعلي مُحَمَّد، التعليم التبشيري في الجزائر من 1830م-1904م دراسة تحليلية، الجزائر: منشورات دحلب، 2009.
46. عاشوراكس أحمد مُحَمَّد، صفحات تاريخية خالدة من الكفاح الجزائري المسلح ضد جبروت الاستعمار الفرنسي الاستيطاني (1500-1962)، ليبيا: المؤسسة العامة للثقافة، 2009.
47. عباد صالح، الجزائريين بين فرنسا والمستوطنين 1830م – 1930م، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1999.
48. عباد صالح، المعمرون والسياسة الفرنسية في الجزائر 1870-1900، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1984.
49. عباس فرحات، الشاب الجزائري، تر: أحمد منور، الجزائر: وزارة الثقافة، 2007.
50. عباس فرحات، ليل الاستعمار، تر: أبو بكر رحال، تق: عبد العزيز بوباكير، الجزائر: دار القصبة، 2005.
51. عبيد مصطفى، الفكر الإسلامي السانسيموني في مصر والجزائر 1833-1870، الجزائر: دار المعرفة الدولية، 2013.

52. عدي الهواري، الاستعمار الفرنسي في الجزائر سياسة التفكيك الاقتصادي والاجتماعي 1830-1960، تر: جوزيف عبد الله، لبنان: دار الحداثة، 1983.
53. العسلي بسام، الماريشال بيجو 1774-1849، لبنان: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط 2، 1982.
54. العسلي بسام، المقاومة الجزائرية للاستعمار الفرنسي، لبنان: دار النفائس، 1980.
55. العقاد صلاح، المغرب العربي في التاريخ الحديث والمعاصر (الجزائر، تونس، المغرب الأقصى)، مصر: مكتبة الانجلو مصرية، ط 06، 1993.
56. علمي سعيد، الاستعمار العمران السياسة الاستيطانيةوالعمران في الجزائر، تق: عبد الجليل التميمي، ج 01، تر: نسرين تولي ومُحَّد رضا بوخالفة، الجزائر: دار خطاب، 2013.
57. عمورة عمار، الجزائر بوابة التاريخ، ج 02، الجزائر: دار المعرفة، 2006.
58. عمورة عمار، موجز في تاريخ الجزائر، الجزائر: دار ريحانة، 2002.
59. عميراوي احميدة وآخرون، السياسة الفرنسية في الصحراء الجزائرية 1844-1916، الجزائر: دار الهدى، 2009.
60. عميراوي احميدة، آثار السياسة الاستعمارية والاستيطانية في المجتمع الجزائري (1830-1954)، الجزائر: المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، 2007.
61. عميراوي احميدة، دراسات في تاريخ الجزائر الحديث، الجزائر: دار الهدى، ط2، 2004.
62. عميراوي احميدة، من الملتقيات التاريخية الجزائرية، الجزائر: دار الهدى، ط 2، 2007.
63. العوامر ابراهيم مُحَّد الساسي ، الصُّروف في تاريخ الصحراء وسوف، تعليق الجيلاني بن ابراهيم العوامر، الجزائر: ثالة، 2007.
64. عوض مُحَّد مُحَّد، الاستعمار المذاهب الاستعمارية، مصر: دار المعارف، ط04، 1957.
65. غيلسبي جوان، الجزائر الثائرة، تع: خيري حماد، لبنان: دار الطليعة، 1961.
66. فارس مُحَّد خير، تاريخ الجزائر الحديث من الفتح العثماني إلى الاحتلال الفرنسي، سوريا: ط 01، 1969.
67. فركوس صالح، إدارة المكاتب العربية والاحتلال الفرنسي للجزائر في ضوء شرق البلاد (1844-1871)، الجزائر: منشورات باجي مختار، 2006.
68. فركوس صالح، التشريعات المنظمة للاستيطان الاستعماري في الجزائر وآثارها على المجتمع الجزائري، مشروع بحث وزاري في إطار: البرنامج الوطني للبحث(pnr)، الجزائر: مخبر التاريخ للأبحاث والدراسات المغاربية، 2010.
69. فركوس صالح، الحاج أحمد باي قسنطينة 1826-1850، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2009.
70. فركوس صالح، تاريخ الجزائر من ما قبل التاريخ إلى غاية الاستقلال (المراحل الكبرى)، عنابة: دار العلوم، 2005.

71. فركوس صالح، محاضرات في الجزائر الحديث والمعاصر 1830-1925، الجزائر: مديرية النشر لجامعة قالمة، 2010.

72. فوزي سعد الله، يهود الجزائر موعد الرحيل، الجزائر: دار قرطبة، 2018.

73. فيكس ليون، الجزائر حتف الاستعمار، تر: مُحَمَّد عيتاني، لبنان: مكتبة المعارف، (د.ت.ن).

74. قداش محفوظ، جزائر الجزائريين، تاريخ الجزائر، 1830-1954، تر: مُحَمَّد المعراجي، الجزائر: منشورات ANEP، 2008.

75. قنان جمال، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، الجزائر: منشورات المتحف الوطني للمجاهد.

76. كاتب كمال، أوروبيون أهالي ويهود الجزائر 1830-1962، تمثيل وحقائق السكان: تق: بن يمين ستور، تر: رمضان زيدي، الجزائر، دار المعرفة، (د.ت.ن).

77. لبيد عماد، الاستيطان والتوطين: الاستعمار الفرنسي في الجزائر والحركة الصهيونية في فلسطين دراسة مقارنة، جامعة الجزائر 3، 2010.

78. لونيسي إبراهيم، بحوث في التاريخ السياسي الجزائر المعاصرة، الجزائر: دار هومة.

79. محفوظ قداش، جزائر الجزائريين تاريخ الجزائر1830-1962، ترجمة مُحَمَّد المعراجي، الجزائر: منشورات ANEP، 2008.

80. محياوي رحيم، الاستيطان والتوطين: الاستعمار الفرنسي في الجزائر والحركة الصهيونية في فلسطين -دراسة مستقبلية-، الجزائر: منشورات باجي مختار.

81. المدني أحمد توفيق، هذه هي الجزائر، مصر: مكتبة النهضة المصرية، 2001

82. معوشي أمال، يهود الجزائر و الاحتلال الفرنسي 1830م-1870م، الجزائر: وزارة الثقافة، 2013.

83. المقلاتي عبد الله، المرجع في تاريخ المغرب الحديث والمعاصر (الجزائر، تونس، المغرب، ليبيا)، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2012.

84. نظام الغرف التجارية، وزارة التجارة، السعودية، (د ت ن).

85. هلال عمار، أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصرة (1830-1962)، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ط 02، 2014.

86. ولد الشريف مُحَمَّد حسين، من المقاومة إلى الحرب من اجل الاستقلال 1830-1962، الجزائر: دار القصبة، 2012.

87. يحي جلال، السياسة الفرنسية في الجزائر من 1830م -1960م، مصر: دار المعرفة، (د.ت.ن).

المقالات:

1. أوزايد بالحاج، "تجارة القوافل بين الجزائر وإفريقيا جنوب الصحراء في العهد العثماني ودورها الحضاري"، مجلة روافد للبحوث والدراسات، ع02، الجزائر، 2017.

2. بختاوي خديجة،" قانون واربي، الملكية الفردية من خلال مخطوطات أرشيفية"، المجلة الجزائرية للمخطوطات، ع 11، الجزائر، 2014.

3. بلعربي نور الدين، "الاستيطان الأوروبي في الجزائر وانعكاساته الاجتماعيةوالثقافية 1830-1962"، مجلة عصور، مج 18، ع 02، الجزائر، 2012-2013.

4. بن الشيخ حكيم،"سياسة الاستيطان الأوروبي في الجزائر 1830-1962"، مجلة عصور جديدة، ع 14-15، الجزائر، 2014.

5. بن خرف الله الطاهر، "التحول الاقتصادي والسياسي للريف الجزائري (1830-1962)"، مجلة الذاكرة، ع 02، الجزائر، 1995.

6. بن موسى حمادي، " الضرائب والغرامات في الجزائر خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر1850-1900"،مجلة الحقيقة، العدد36، 2015

7. بوخالة إبراهيم، "الكولونيالية وما بعدها"، مجلة علوم اللغة وادابها، مج 13، ع 02، الجزائر، 2021.

8. بودويرة حياة،" انعكاسات سياسية الاستيطان الفرنسي على سكان ريف ميلة خلال القرن 19"، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، ع 05، الجزائر، 2017.

9. بوشنافي مُحَّد، آثار السياسة الاستيطانية الفرنسية على المجتمع الجزائري"، جامعة الجيلالي يابس.

10. بوشو وليد، "الحكومة العامة وتطورها ضمن الإدارة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر 1830م -1939م"، المجلة التاريخية الجزائرية ، مج 05، ع 02، الجزائر، 2021.

11. بولحية نور الدين، "الاستعمار الكلاسيكي وجرائمه في حق الشعوب – الاستعمار الفرنسي في للجزائر"، مجلة آفاق علمية، مج 10، ع 01، الجزائر، 2018.

12. تندراري عبد الرحمان، "القروض والأراضي الزراعية الممنوحة للكولون ودورها في توسيع وتطوير زراعة الكروم بعمالة وهران (1800-1932)"، مجلة الإنسان والمجال، مج 04، عدد خاص، الجزائر، 2018.

13. تيرس سعاد، "قراءة في أهم التشريعات العقارية الاستعمارية الفرنسية خلال القرن 19 في الجزائر"، مجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية، ع 02، الجزائر.

14. جيلالي عبد القادر بلوفة، "قراءة في أسباب الثورات الشعبية الجزائرية من خلال كتابات ضباط الجيش الفرنسي"، مجلة العصور، العدد34-35، 2017

15. حسنة كمال، "هجرة المعمرين غير الفرنسيين إلى الجزائر خلال القرن التاسع عشر"، مجلة العبر للدراسات التاريخية والأثرية في شمال إفريقيا، مج 04، ع 02، الجزائر، 2021.

16. حميدي أبو بكر، السياسة الإدارية الفرنسية في الجزائر 1830– 1848م، جامعة مُحَّد بوضياف، الجزائر.
17. زروق نادية، "الاستيطان الفرنسي في الجزائر فيما بين 1870-1900"، مجلة دراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية، ع28، الجزائر،(د.س.ن).
18. زياني فاتح، "سياسة الجيش الفرنسي في دعم الاستيطان الأوروبيفي الجزائر خلال حكم الماريشالين كلوزيل وبيجو (1830- 1847)"، مجلة الأحياء، مج 20، ع 26، 2020.
19. سعداوي ليلى، " الاستقلال المالي ودوره في إرساء دعائم الهيمنة الاقتصادية "،مجلة الدراسات والأبحاث ، العدد الأول، 2020
20. سعداوي ليلى، بوقاشورمُحَّد الصالح ، "البنوك ودورها في تدعيم هياكل الاستيطان الفرنسي بالجزائر1830-1942م"، المجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد الأول، 2020
21. سعداوي ليلي، "البنوك ودورها في تدعيم هياكل الاستيطان الفرنسي بالجزائر 1830م- 1942م"، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الإنسانية، مج 12، ع 1، 2019.
22. سلاماني عبد القادر، " دور المكاتب العربية في التوطيد"، مجلة البدر،مج
23. سيدي سباعي عبد القادر، "قانون الإنديجينا الوجه الآخر لقانون السود"، مجلة دراسات، (د.ع)، الجزائر، 2016.
24. سيدي صالح حياة، " البرلمان الفرنسي وقضايا الجزائريين خلال القرن التاسع عشر"، مجلة الدراسات التاريخية، ع13، الجزائر، 2011.
25. شويتام أرزقي، "سياسة الاستيطان الفرنسي في الجزائر 1830-1916"، مجلة التاريخ المتوسطي، مج 02، ع 02، الجزائر، 2020.
26. صوافي زهرة، "تطور الاستيطان الأوروبي بالقطاع الوهراني ما بين 1830-1954"، مجلة عصور جديدة، مج 09، ع 02، الجزائر، 2019.
27. طبعة حورية، "الزراعة الكولونيالية وتأثيرها على الفلاحة الأهلية في الجزائر المستعمرة 1870-1900م"، دورية كان التاريخية، العدد السادس والأربعون، 2019
28. طبعة حورية، "سياسة الاستيطانوالنظام العقاري الفرنس في الجزائر المستعمرة (1871-1914)"، مجلة رفوف، مج 07، ع03، الجزائر، 2019.
29. طرشون نادية، "سياسة نابليون الثالث العربية"، مجلة الدراسات والأبحاث، ع26، 2017.
30. عبيد مصطفى، "أونفانتان وفلسفته في تنفيذ الاستعمار الفرنسي بالجزائر 1841-1939"، جامعة المسيلة.
31. عبيد مصطفى، "دراسة في رسالة الإمبراطور نابليون الثالث إلى الماريشال بيليسيه بتاريخ06 فيفري 1863م"، المصادر، ع 25، (د.ت.ن).

32. عزوز فؤاد، "التشريعات العقارية الفرنسية في الجزائر خلال فترة الحكم المدني (1870-1900)"، مجلة مدار التاريخية، مج01، عدد خاص، الجزائر، 2019.
33. قبال مراد، "السياسة الاجتماعية الفرنسية في الجزائر أهدافها وتداعياتها (1830-1939)"، مجلة القرطاس، ع 09، الجزائر، 2018.
34. قنون حياة، "الاستيطان الفرنسي ومصادرة أراضي الجزائريين خلال القرن 19"، مجلة الحوار المتوسطي، ع 3-4، الجزائر، (د.ت.ن).
35. قنون حياة، "التواجد الإسباني في الغرب الجزائري خلال الفترتين العثمانية والفرنسية"، مجلة الحوار المتوسطي، ع 05، (د.ت.ن).
36. مبخوته سيهام، "زراعة الكروم وإنتاج الخمور في الجزائر (1870-1939)، قراءة في الواقع والانعكاسات"، مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ، ع 11، الجزائر، 2016.
37. منغور أحمد، "الإدماج والتجنيس في أدبيات فيدرالية قسنطينة الاشتراكية فيما بين الحربين 1919-1939،تجديد في المشروع أو تغريد خارج السرب؟"، مجلة البحوث والدراسات الإنسانية، ع05، 2017.
38. هاشمي كوثر،"تشريعات الأراضي والمجتمع الريفيوعلاقته بقانون الألقاب في الجزائر –تطبيق قانون 1873 نموذجا"، مجلة البحوث التاريخية، مج 05، ع 01، الجزائر، 2012.
39. يعقوبن صليحة، "واقع الصناعة التحويلية ودورها في تطوير الاقتصاديات العربية"، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، مج 12، (د.ع)، 2020.

المؤتمرات:

1. بن العون مُحَّد الحاكم، الوقف في الجزائر إبان الاستعمار الفرنسي، المؤتمر العلمي العالمي الخامس: الوقف الإسلامي التحديات واستشراف المستقبل، السودان: قاعة المؤتمرات بوزارة التعليم العالي و البحث العلمي، 2017.
2. معروف نذير، نظام الفقارة في الصحراء الجزائري، الندوة الدولية حول الموارد المائية في الصحراء: تقييم والاقتصاد والحماية، ورقلة، 19-20 جانفي 2011.

الملتقيات:

1. لونيسي إبراهيم ، وقائع زيارة الإمبراطور نابليون الثالث إلى مدينة سيدي بلعباس، ملتقى وطني حول تاريخ منطقة سيدي بلعباس خلال الفترة الاستعمارية 1830م-1954م، الجزائر: مكتبة الرشاد للطباعة والنشر والتوزيع، سيدي بلعباس 16 و 17 ماي 1865.

الأطروحات والرسائل الجامعية:

1. آل عمر مُحَّد بن علي مُحَّد، الطائفة الكاثوليكية فرقها، عقائدها، وأثرها على العالم الإسلامي، أطروحة دكتوراه، جامعة أم القرى، 2007.

2. ايلال نور الدين، قانون السيناتوس كونسيلت وأثره على الملكية وسكان في منطقة سور غزلان من خلال وثائق رسمية فرنسية، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2006- 2007.

3. بلقاسم ليلى، تطبيق التشريعات العقارية على قبائل منطقة غليزان (الضفة اليسرى لواد شلف و سهل مينا) ما بين 1863م-1900م، أطروحة دكتوراه جامعة وهران1 أحمد بن بلة، 2017-2018.

4. بن موسى، نماذج من القوانين الزجرية الفرنسية المطبقة على الجزائريين على عهد الجمهورية الثالثة(1881م-1912م)، رسالة ماجستير، المدرسة العليا للأساتذة بوزريعة، 2016-2017.

5. بن يوسف مُحَّد أمين، ملكية الدومين وتطور الاستيطان الفرنسي في الجزائر 1830-1870، رسالة ماجستير، جامعة وهران، 2013-2014.

6. بولعبايز جمال بشير، السياسة الفرنسية في شرق الجزائر 1900م - 1939م وأثرها على السكان، رسالة ماجستير، جامعة الإسكندرية، 1993.

7. تلمساني بن يوسف، التوسع الفرنسي في الجزائر 1830-1870، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2004-2005.

8. حباش فاطمة، المكاتب العربية ودورها في المد الاستعماري بالغرب الجزائري 1844م-1870م تيارت، جريفيل، سعيدة، البيض نماذج، أطروحة دكتوراه، جامعة وهران، 2013-2014.

9. حسين الحاج مزهورة، الحالة المدنية: آلية من آليات الهيمنة الاستعمارية في الجزائر حالة منطقة قبائل جرجرة 1891م-1962م، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر2، 2014-2015.

10. حسيني عائشة، الاستيطان الأوروبي بسهل متيجة 1830م – 1870 م، أطروحة دكتوراه، جامعة باتنة، 2017-2018.

11. دغموش كاميلية، السلطة والمجتمع في بايلك الغرب الجزائري (1792-1830)، أطروحة دكتوراه، جامعة وهران، 2019-2020.

12. زقب عثمان، السياسة الفرنسية في الجزائر 1830-1914 (دراسة في أساليب السياسة الإدارية)، أطروحة دكتوراه، جامعة باتنة، 2014-2015.

13. سعودي مراد، الاستراتيجية العسكرية للقادة الفرنسيين في الجزائر، 1830-1870، رسالة ماجستير، جامعة بوزريعة، 2016-2017.

14. سلاماني عبد القادر، الاستراتيجية الفرنسية لإجهاض مشروع الدولة الجزائرية الحديثة 1832-1847، رسالة ماجيستير، جامعة وهران، 2008-2009.

15. الشيخ فاطيمة، اليهود في الجزائر خلال العهد الاستعماري 1830-1962، مقاربة سياسية اقتصادية واجتماعية، أطروحة دكتوراه، جامعة سيدي بلعباس، 2016-2017.

16. عبود علي، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض 1830-1899 (القطاع الوهراني نموذجا)، رسالة ماجيستير، جامعة وهران، 2013-2014.

17. العقبي حسنموسى مُحَّد، مالك بن نبي وموقفه من القضايا الفكرية المعاصرة، رسالة ماجيستير، الجامعة الاسلامية الواقع الاجتماعي والثقافي للمستوطنين الأوروبيين في الجزائر (1830-1954) التطور والخصوصيات، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 2، 2014-2015.

18. علي بوركنة، تطور السياسة الزراعية الفرنسية بالجزائر 1830-1962م دراسة في الآليات والنتائج، أطروحة دكتوراه، جامعة شلف، 2019-2020م

19. كليل صالح، التنظيمات الإدارية والاقتصادية في الجزائر 1830م -1871م، أطروحة دكتوراه، جامعة باتنة، 2017-2018.

20. لعمارة يحي حامد، الحالة المدنية في الجزائر دراسة ميدانية على عينة من بلديات الوطن، أطروحة دكتوراه،

21. مختاري الطيب، لجان التحقيق الاستعمارية في الجزائر وردود الفعل الوطنية اتجاهها 1833م- 1891م، أطروحة دكتوراه، المدرسة العليا للأساتذة بوزريعة، 2015-2016.

المصادر باللغة الأجنبية:

1. Trabut Marès, L'Algérie Agricole en 1906, Alger , imprimere algérienne, 1906.
2. Achille fillias, histoire de la conquête de la colonisation de l'Algérie (1830-1860), France: arnauld de vresse.
3. BehagheL.(A), L'Algérie , Alger, 1860-1865.
4. Charles A. Densen ,mémoires maréchal Rondon , T 01, France :Typoghraphie lahure, 1875.
5. Victoir Foucher, les boreux arabes en Algérie, France : libraire international de l'agriculture et de la colonisation, 1858.

المقالات الأجنبية:

1.Hocine l'hadj mazhoura, Napléon's project of the arab kingdom in Algéria (1852-1870) Route educational & Social journal, V 7, 2020.

فهرس المحتويات

الشكر والتقدير

الإهداءات

قائمة المختصرات

مقدمة: .....أ

الفصل الأول: الاستيطان الأوروبي وضرورة تعمير الجزائر لتثبيت المشروع الاستعماري.

1. مفهوم الاستيطان والتعمير 8

2. أسباب هجرة المعمرين للجزائر وأهدافها 13

2.1. أسبابها 13

2.2. أهدافها 15

3.مسار تطورات الهجرة الأوروبية نحو الجزائر 21

4.دعائم التعمير الفرنسي للجزائر 30

4.1. الدعامة المادية.....30

4.2. الدعامة النفسية 36

5.أهم مراكز الاستيطان 42

5.1. الجزائر.....42

5.2. وهران 44

5.3. قسنطينة.....46

الفصل الثاني: تفاعل المعمرين مع المتغيرات السياسية بالجزائر

1.التسيير الإداري الفرنسي للظاهرة الاستيطانية 50

1.1.مرحلة النظام العسكري (1830-1870م): 50

1.1.1.في العهد الملكي (1830-1848م): 50

1.1.2. في عهد الجمهورية الثانية (1848-1852م): 55

1.1.3. في عهد الإمبراطورية الثانية (1852-1870م): 57

1.2. مرحلة النظام المدني في عهد الجمهورية الثالثة (1870-1900م): 61

2. التشريعات الإدارية بين رفض المعمرين وتأييدهم.....67

3.المكاتب العربية من دعمها للمعمرين إلى معارضتهم لها.....75
3.1. دعم المكاتب العربية لحركة التعمير 77
3.2. معارضة المعمرين لتواجد المكاتب العربية: 78

الفصل الثالث: المعمرون والحياة الاقتصادية في الجزائر

1. مجالات نشاط المعمرين 81
1.1. الزراعة 81
1.2. الصناعة.....93
1.3.التجارة:.....95
2. مساهمات المعمرين في التسيير المالي في الجزائر 100
3.أثار سياسة المعمرين على الجزائريين.....107
3.1.نتائجها 107
3.2. موقف الجزائريين من نشاط المعمرين 111
خاتمة 116
الملاحق 121
البيبليوغرافيا 131
فهرس المحتويات 144